

برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر

البرنامج وفقا للنتائج

تقييم النظم البيئية والاجتماعية

التقرير النهائي

يونيو 2016

قائمة المحتويات

4	ملخص تنفيذي
5	البرنامج الفرعي رقم (1): تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية
17	1.مقدمة
17	الخلفية
18	2-1البرنامج الوطني.....
19	3-1حدود البرنامج المرتبط بالنتائج.....
20	4-1أهداف تقييم النظم البيئية والاجتماعية
20	5-1 منهجية تقييم النظم البيئية والاجتماعية
27	2.وصف البرنامج.....
27	1-2الأهداف التنموية للبرنامج
27	2-2 نطاق البرنامج والمساعدات التي يقدمها
31	3-2الإعداد المؤسسي
32	4-2المؤشرات المرتبطة بالصرف
33	3.وصف النظام الحالي للإدارة البيئية والاجتماعية
33	1-3 السياسات والتشريعات
45	إجراءات الإدارة الاجتماعية والبيئية
61	4.الفوائد البيئية والاجتماعية للبرنامج ومخاطره وآثاره
61	4- 1فحص مشروعات الفئة "أ" والمساعدات ذات المخاطر الاجتماعية المرتفعة
62	2-4 فحص المخاطر على أساس المبادئ الأساسية التي نصت عليها سياسة التشغيل رقم OP.9.00
66	3-4المنافع البيئية والمخاطر والآثار
66	4-4المنافع الاجتماعية والمخاطر والتأثيرات
76	5.قدرة البرنامج، وتقييم الأداء، وتحديد الفجوة
76	1-5 الأداء بالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي
81	2-5 كفاية الترتيبات والقدرات المؤسسية
85	6.الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والفجوات المحددة.
85	1-6الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والفجوات البيئية المحددة
87	2-6 إجراءات معالجة المخاطر والفجوات الاجتماعية المحددة
102	ملحق 1: نماذج تسجيل المشاورات المنفذة
103	ملحق 2: سجل الصور
107	ملحق 3: الملاحظات المقدمة في المشاورات

- ملحق 4: قائمة الاستثمار في برنامج التنمية المحلية في الصعيد 110
- ملحق 5: فحص تصنيف أو فئة ضمانات مشروع تحسين طريق قنا- نجع حمادي 113
- ملحق 6: الإطار الداعم لإجراءات الاستحواذ على الأرض 120

ملخص تنفيذي

الخلفية

تعاني محافظات صعيد مصر من التأخر مقارنةً بباقي محافظات الجمهورية وذلك من حيث النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والربط بالمرافق والحصول على الخدمات المقدمة والقدرات الحكومية. وترتبط هذه العوامل ككل بارتفاع معدلات الفقر والحرمان. وعلى الرغم من أن صعيد مصر قد تأخر خلال فترات التاريخ الحديث، إلا أنه أثبت قدرته على تلبية الإمكانات غير المتوفرة. وفيما بين عام 2004 و2008، بدأ صعيد مصر في التحول وسجل نسبة نمو أعلى من متوسط النمو في محافظة القاهرة والدولة بشكل عام، وكان الدافع الأساسي وراء هذا النمو هو الأنشطة الزراعية حول المناطق الحضرية في صعيد مصر.

وقد أدركت الحكومة المصرية الحاجة إلى وضع استراتيجية مختلفة لحل مشكلة المناطق المتأخرة، وترى الحكومة أن تطبيق نهج متكامل يشمل التنمية المحلية التي يقودها القطاع الخاص هو أفضل وسيلة للحد من الفقر في المناطق المتأخرة مثل محافظات صعيد مصر. وفي هذا السياق تُطلق الحكومة المصرية حالياً "برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة" (IEDLR) بغرض اعتماد أسلوب شامل لتحقيق التنمية المحلية في المناطق المتأخرة في التنمية حيث تعتبر الحكومة المحلية الفعالة والقادرة، بما في ذلك المحافظات والمراكز، من العوامل الأساسية المطلوبة لتحقيق التنمية.

وتدرك الحكومة المصرية بأنه على الرغم من تنفيذ مشروعات مهمة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل، إلا أنه من الضروري اتباع أسلوب بديل ومتكامل لمواجهة التحديات الأساسية التي تعترض التنمية في المنطقة وتحول دون توفير فرص العمل والحد من الفقر. ويهدف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة (IEDLR) إلى استبدال نموذج "الاستثمار فقط" المتبع في الماضي بنهج بديل يعمل على دمج الإصلاحات التنظيمية والتنمية المؤسسية ومشاركة المواطنين والقطاع الخاص والاستثمارات بطريقة تعاونية ومستدامة وقابلة للتطوير.

ويهدف برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر (UELDP) المقترح والممول من مجموعة البنك الدولي (WBG) إلى المساعدة في تنفيذ البرنامج الأكبر للحكومة المصرية وهو برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة في التنمية عن طريق الآتي: (1) خفض القيود التنظيمية المفروضة على استثمارات القطاع الخاص، (2) تعزيز إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات المحلية وجودتها، (3) تعزيز المساءلة الحكومية وإشراك المواطنين ولاسيما في محافظات صعيد مصر. ويتوقع أنه من خلال هذه العوامل ككل يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل منتجة، وبالتالي، ستنخفض حدة الفقر بالشكل المستهدف في برنامج الحكومة المصرية.

البرنامج الوطني

تتمثل أهداف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل منتجة، بهدف الحد من الفقر في المحافظات المستهدفة. وقد قام برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة بترجمة هذه الأهداف إلى ثلاث ركائز: (1) تحسين أنظمة مشاركة المواطنين والشفافية والمتابعة والتقييم، (2) تحسين عملية تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الإدارة المحلية الفعالة، (3) تحسين القدرة التنافسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال لتحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وصف البرنامج

يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين البيئة المواتية والداعمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز المساءلة الحكومية المحلية والقدرة على توفير الخدمات في محافظات صعيد مصر المختارة.

يعمل برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر بما يتفق تماماً مع الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة، وسوف يغطي البرنامج محافظتي سوهاج وقنا. سوف يجري تنفيذ هذا البرنامج خلال فترة خمس سنوات تقريباً. ويتكون البرنامج من برنامجين فرعيين: (أ) تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية و(ب) تحسين إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات النوعية. يتم تعزيز هذه البرامج الفرعية من خلال اتخاذ تدابير شاملة تهدف إلى تحسين مشاركة المواطنين والأعمال على مستوى الإدارة المحلية.

البرنامج الفرعي رقم (1): تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية

سوف يطبق البرنامج أسلوباً متكاملًا بهدف تحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية على مستوى المحافظات، وسوف يشمل هذا الأسلوب (1) تحسين وصول الحكومات المحلية إلى خدمات الأعمال و(2) استهداف مبادرات خاصة في قطاعات استثمارية محددة تهدف إلى تحفيز الاستثمارات والأعمال وإزالة العوائق التي تعترضها، بما في ذلك تحسين قدرة الشركات وإنتاجيتها عن طريق خدمات تنمية الأعمال وتدريب العمال و(3) تحسين إدارة المناطق الصناعية وإمكانية توافر الأراضي الصناعية التي تصل إليها الخدمات.

البرنامج الفرعي رقم (2): تحسين إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات النوعية

سوف يدعم المشروع تطبيق أسلوب موجه نحو النتائج يتسم بالمزيد من التكامل والفعالية لتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة للشركات والسكان. وسوف يُفعل البرنامج الفرعي رقم (2) أهم إصلاحات الحكومة لتحسين قدرة المحافظات وتنفيذ مواد الدستور ذات الصلة بالحكومات المحلية والتي تطالب بسلطة بزيادة تفويضها ومساءلتها باستمرار. خضعت المحافظات المصرية للعديد من القوانين واللوائح المتناقضة التي أدت إلى إضعاف قدرتها على تنفيذ عمليات تخطيط فعالة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. تنسق مسودة قانون التخطيط الموحد بين هذه القوانين وتزود المحافظات بإمكانية إجراء عمليات تخطيط متكاملة على نحو أفضل تنطوي على مشاركة المواطنين ورجال الأعمال في العملية. كما يوفر البرنامج فرصة لتنفيذ الإصلاحات المتوقع أن ينص عليها قانون الإدارة المحلية الجديد. وبناءً على ذلك، سوف يعمل البرنامج على تمكين الحكومات من (أ) تحديد الاحتياجات بصورة أفضل وتلبيتها بطريقة منسقة وليس بطريقة مجزأة، (ب) توسيع إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات بالغة الأهمية التي لم تمارس عليها الحكومات المحلية من قبل سوى سلطات محدودة، و(ج) مواجهة أخطر تحديات الاستدامة عن طريق التركيز بصورة أفضل على التشغيل والصيانة. سوف ينفذ البرنامج أهدافه عن طريق تطبيق آليات المنح التي تستند على الأداء (قياس التقدم المحرز في مؤشرات أداء المحافظات) من أجل الحصول على التمويل اللازم للبنية التحتية والخدمات الذي تحوله الحكومة المركزية للمحافظات.

الموضوع الشامل: مشاركة المواطنين والشركات

سيتم تعزيز تنفيذ كلا البرنامجين الفرعيين عن طريق المشاركة الكاملة للمواطنين باعتبارها وسيلة لدعم وتقوية مصداقية المؤسسات المحلية وتعزيز مساءلة الحكومة واستعادة ثقة المواطنين من أجل تجديد "العقد الاجتماعي" بين المواطنين والسلطات المحلية. وسوف يدعم برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تضيي الطابع المؤسسي على مشاركة المواطن في محافظتي سوهاج وقنا. ومن بين هذه التدابير: (أ) تقوية مشاركة المواطنين والشركات في تحديد الاستثمارات المحلية وتنفيذها وتقييمها من خلال المشاركة في إعداد الخطة السنوية وإعداد الميزانية وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات، و(2) تنسيق وتحديث (عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) مختلف آليات التعامل مع الشكاوى المعمول بها على مستوى المحافظات والمراكز، و(3) إدخال نظام جمع تعقيبات الجهات المستفيدة بانتظام عن طريق تقديم مسوح بطاقات تقارير المواطنين وغيرها من أدوات التعقيبات المدعومة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المحافظة.

دليل الاستثمار والأنشطة المستبعدة

سيتم توزيع تمويل البرنامج على مستوى المحافظات. وتتألف نفقات البرنامج من نفقات ديوان المحافظة المعتمدة خلال الخمس سنوات المقررة (من السنة المالية 2017 إلى السنة المالية 2021)، حيث يتم إضافة تمويل البنك بالكامل إلى مخصصات موازنة ديوان المحافظة المقررة من الحكومة المركزية للخمس سنوات القادمة. سوف يُمول البرنامج النفقات ذات الصلة

بالأنشطة التي تدرج ضمن المسؤوليات المباشرة لديوان المحافظة (رصف الطرق المحلية ومعدات وأعمال إضاءة الشوارع وتحسين البيئة والدفاع المدني والمرور والأمن ودعم الوحدات المحلية) فضلاً عن الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الخدمات اللامركزية المقدمة من المديرية التابعة للوزارة (الطرق الإقليمية / شبكات مياه الشرب / الصرف الصحي والكهرباء). بالإضافة إلى ذلك، سوف يُمول البرنامج الأنشطة المستهدفة التي تُمكن من تحقيق النمو المدفوع من القطاع الخاص والتي تقدم أغلبيتها من وزارة التجارة والصناعة والكيانات المرتبطة بها، مثل تنمية الأسواق وسلاسل القيمة وخدمات تنمية الأعمال وتنمية المهارات وتطوير وإدارة المناطق الصناعية الموجودة. يقدر التمويل الإجمالي للبرنامج بحوالي 980 مليون دولار، ويساهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 500 مليون دولار في هذا التمويل. تتضمن قائمة الاستثمارات والنققات الواردة في الملحق رقم (4) نموذج لجدول نققات المحافظات خلال منحة الأداء.

من المتوقع أن تصل تكلفة احتياجات المحافظات من الاستثمارات في الطرق المحلية والإقليمية واحتياجات التشغيل والصيانة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 100 مليون دولار، يخصص مبلغ 45 مليون دولار منها لتوسيع جزء من الطريق الصحراوي الغربي بطول 44 كيلو متر يربط مدينة قنا بمدينة نجع حمادي مع تخصيص مبلغ 10 مليون دولار لصيانة هذا الطريق الجديد¹. أما عن مبلغ الـ 45 مليون دولار المتبقية فتخصص لصيانة الطرق المحلية وسلامة الطرق وإزالة المطبات الصناعية من الطرق الزراعية في المحافظتين.

ربما يستبعد البرنامج تنفيذ الأنشطة التي لا تفي بمتطلبات سياسات البنك بشأن الأهلية للحصول على تمويل البرنامج وفقاً للنتائج. وعلى وجه التحديد، لن يتضمن البرنامج الأنشطة التي تم تقييمها بأن لها أثر سلبي جسيم على البيئة و/أو الأشخاص المتضررين على النحو الموضح في توجيهات سياسات تمويل البرنامج وفقاً للنتائج، لن يتضمن البرنامج أيضاً عقود الأعمال والسلع والعقود الاستشارية التي تزيد قيمتها عن الحد الذي تضعه لجنة مراجعة عمليات المشتريات. سوف ينص دليل عمليات البرنامج بالتفصيل على ترتيبات إدارة الجهات المنفذة لضمان عدم إدراج أية أنشطة تم استبعادها في البرنامج، وسوف يشرف البنك على تنفيذ البرنامج لضمان الامتثال لمتطلبات سياسة البرنامج وفقاً للنتائج أثناء التنفيذ.

هناك قائمة سلبية بالاستثمارات التي تتضمن عناصر لا يمكن تمويلها عن طريق مخصصات منحة الأداء، وهي كالتالي:

- الطرق – بناء أو إصلاح الطرق التي تحتاج إلى إعادة توطين عدد كبير من الأشخاص (أكثر من 200 شخص).
- محطات توليد الطاقة
- المدافن الصحية للقمامة
- الكباري التي تربط جزر النيل بالطرق – حيث تعتبر جزر النيل من المحميات الطبيعية ويمكن أن تلحق هذه الكباري أضراراً جسيمة بتلك الجزر.
- الأنشطة الإنتاجية – عدم تنفيذ أية أنشطة إنتاجية باستثناء المجازر الصحية

سوف يتم تقييم جميع الأعمال ذات الصلة بمشروعات بناء أجزاء جديدة من الطرق أو إنشاء كباري أو معابر أو قنوات أو محطات نقل المخلفات الصلبة أو مصانع السماد أو محطات الغاز الحيوي أو مشروعات الصرف الصحي في المناطق الحضرية أو مشروعات التحكم في الفيضانات أو معدات / مرافق تطوير المناطق الصناعية أو مبادرات القدرة التنافسية القطاعية أو غيرها من المشروعات أو الأنشطة الأخرى التي قد يكون لها أثراً كبيراً على إعادة التوطين أو النزوح الاقتصادي أو النزوح المادي، وفقاً لدرجة أثرها البيئي والاجتماعي على أساس كل حالة على حدة، إذا قد تدرج تحت معايير استبعاد التشغيل، كما هو وارد بالتفصيل في تقييم النظم البيئية والاجتماعية.

¹ المقصود هنا جزء من الطريق الصحراوي الغربي بطول 44 كم واقع بين قنا ونجع حمادي. ولهذا الجزء من الطريق أهمية خاصة بالنسبة لمحافظة قنا لأنه يربط المحافظة بالمصانع الكبرى الموجودة في نجع حمادي والمنطقة الصناعية الكبرى بمنطقة الهو والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستقبلية لمحافظة قنا. كما توجد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجديدة (سواء التي تم تطويرها بالفعل أو التي سيتم تطويرها) واقعة مباشرة على هذا الطريق.

المؤشرات المرتبطة بالصراف

المبلغ	التعريف والتغطية	المؤشر المرتبط بالصراف
30	يتم تحسين الخدمات التنظيمية بطريقتين: (1) يتم تقديم الخدمات اللامركزية المقدمة من خلال نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في المحافظتين، و(2) يتم تحسين الخدمات الحكومية الموجهة لصالح الأعمال عن طريق مراكز الخدمات الموجودة في المراكز (تُقاس) درجة التحسين بمدى تحسن زمن معالجة الخدمات الرئيسية وإصدار التراخيص التشغيلية وتصاريح البناء).	تحسين تقديم الخدمات التنظيمية إلى الشركات الموجودة في المحافظتين
50	تنفذ المحافظتان مبادرات قطاعية لتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار	إطلاق وتنفيذ مبادرات التنافسية القطاعية من قبل المحافظتين
60	تم وضع إطار لإدارة المنطقة الصناعية ينص على سلطات ومسؤوليات ومعايير إدارة المنطقة الصناعية وخدماتها وخطط تطويرها، وتمت الموافقة على هذا الإطار وتنفيذه في جميع المناطق الصناعية في المحافظتين. بنهاية البرنامج، ستم إدارة منطقة صناعية واحدة على الأقل في كل محافظة عن طريق القطاع الخاص أو ترتيبات الشراكة مع القطاع العام.	تحسين إدارة المناطق الصناعية وخدماتها في المحافظتين
100	استيفاء المحافظتان الحد الأدنى السنوي من معايير الوصول. تتألف هذه المعايير من مجموعة صغيرة من التدابير المؤسسية التي تهدف إلى تحسين الشفافية ومشاركة المواطنين والمساءلة. وتعتبر هذه المعايير شروطاً لازمة لحصول المحافظات على المخصصات الإرشادية السنوية لمنحة الأداء. وتوجد هذه المعايير في دليل منحة الأداء.	استيفاء المحافظتان الحد الأدنى من معايير تحسين الشفافية ومشاركة المواطنين والمساءلة.
180	اجراء المحافظتان تقييم الأداء السنوي كما هو موضح في دليل منحة الأداء، وحصلت كلتاهاماً فعلياً على جزء من مخصصات منحة الأداء يتناسب مع أدائهما. كما ينص هذا الدليل على أهداف الأداء. وتحصل المحافظة على نتيجة صفر في حال عدم الامتثال الكامل بالحد الأدنى من معايير الوصول.	
80	تتوافق عملية تدقيق الجودة الفنية للبنية التحتية والخدمات التي تديرها المحافظات المشاركة في البرنامج والتي تُجرى خلال فترة تنفيذه مع معايير التدقيق الفني المنصوص عليها في دليل البرامج والعمليات	تحقق المحافظتان الحد الأدنى لعملية تدقيق الجودة على إجمالي المبالغ المنفقى على البنية التحتية والخدمات
500 مليون دولار		الإجمالي

الإعدادات المؤسسية

تستند الترتيبات المؤسسية لبرنامج التنمية المحلية لصعيد مصر على انشاء هيكل مؤسسي على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات في مصر مع تقسيم المسؤوليات بوضوح بين مستويات الحكومة وبما يتوافق مع الأحكام القانونية واللوائح

والمبادئ التوجيهية القائمة. ويتألف هيكل التنفيذ من: لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات ومكتب تنسيق البرنامج ومجلس التنمية الاقتصادية المحلية في كل محافظة ووحدة التنفيذ المحلية في كل محافظة.

الأنظمة البيئية والاجتماعية القائمة

بصفة عامة، يتناول التشريع المحلي والسياسات والمبادئ التوجيهية القضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة بالبرنامج بشكل كاف، إلا أن قدرات الجهات المنفذة في المحافظات ليست بالقوة المطلوبة.. وفيما يلي وصف للإجراءات الحالية والفجوات المقابلة في الالتزام بالتشريعات الوطنية والسياسات والمبادئ التوجيهية. وقد تم اقتراح مجموعة من التدابير لتعزيز النظام الذي تم إدراجه في خطة عمل البرنامج.

التقييم البيئي: التقييم البيئي للمشروعات مشار إليه في القانون رقم 4 لسنة 1994 المعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009 أو في "قانون البيئة" الذي يعتبر التشريع الرئيسي الذي ينظم حماية البيئة في مصر، ويتم تنظيم ذلك من قبل وزارة الدولة لشؤون البيئة (MSEA) وجهاز شؤون البيئة (EEAA). ومنذ العمل بهذا القانون في عام 1994، تم إدخال تحسينات ضخمة على النظام القانوني البيئي بعد الخبرة المكتسبة من تنفيذ القانون خلال السنوات العشرين الماضية. وطبقا للقانون رقم 4 لسنة 1994، يعتبر تقييم الأثر البيئي (EIA) شرطا من شروط ترخيص المشاريع التنموية التي يحتمل أن يكون لها تأثيرات على البيئة. وتشتمل المبادئ التوجيهية الحالية لتقييم الأثر البيئي (المعدلة في 2009) على المتطلبات التفصيلية لعملية تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك التقييم الاجتماعي والتشاور، وتعد تلك المتطلبات متوافقة إلى حد كبير مع متطلبات التقييم البيئي لمجموعة البنك الدولي. ومع ذلك، هناك بعض الفجوات في الجانب الإجرائي والالتزام بمتطلبات القانون والمبادئ التوجيهية، بما يشمل ما يلي:

- يتم إعداد تقييم الأثر البيئي بشكل رئيسي كأحد متطلبات الترخيص من قبل القطاع الخاص، بينما لا تقوم العديد من المشاريع التي تنفذها الحكومة بإعداد مثل هذا التقييم.
- يتم إعداد تقييم الأثر البيئي في الكثير من الحالات في إطار الشكليات، بينما لا يتناسب تقييم المخاطر وتدبير التخفيف الناجمة عنه مع طبيعة هذه المخاطر
- لا يتم تنفيذ خطط الإدارة البيئية (ESMP) بشكل فعال وينقسم التفتيش البيئي بين وحدة الإدارة البيئية (EMUs) والمكتب الإقليمي الفرعي (RBOs) مع وجود القليل من التنسيق.
- عادة ما لا يتم متابعة التزام المواقع خلال مرحلة الإنشاء بخطط الإدارة البيئية (EMP)
- يوجد عدد محدود من المستشارين البيئيين والاجتماعيين المؤهلين بشكل رسمي في المحافظات ولا تتوافر الخبرات اللازمة في مجال إعداد تقييم الأثر البيئي وعادة ما يتم استخدام خبرات من محافظات أخرى
- لا يوجد شرط خاص بالتشاور والإفصاح بالنسبة لمشروعات الفئة ب.

المواد الخطرة والنفائيات: تم تضمين إجراءات تداول المواد الخطرة والنفائيات في القانون رقم 4 لسنة 1994 بمستوى كاف من التفاصيل. وبشكل عام، تتفق تلك الإجراءات مع متطلبات المعايير المعترف بها دولياً. ومن حيث التنفيذ الفعلي، لا توجد موارد كافية للتوافق مع متطلبات القانون. وتشمل الفجوات التي تم تحديدها ما يلي:

- لا يفرض القانون رقم 4 لسنة 1994 على وجه التحديد الاحتواء الثانوي المنيع بنسبة 110% من حجم الخزان.
- لا يتم تتبع المواد الخطرة غير القابلة للاشتعال بشكل فعال.
- لا تمتلك الصناعات الوسائل الممكنة للالتزام بمعايير التخلص من النفائيات الخطرة، حيث لا توجد مرافق مرخصة في صعيد مصر لمعالجة النفائيات الخطرة.

جودة الهواء: تتفق متطلبات معايير جودة الهواء المحيط والانبعاثات وارتفاعات المداخل المنصوص عليها في القانون رقم 4 لسنة 1994 بشكل عام مع المعايير المعترف بها دولياً، مع وجود القليل من الاستثناءات التي لها أهمية بسيطة في سياق برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر. وفيما يلي بعض الفجوات الرئيسية:

- عادة لا تلتزم المنشآت الصناعية بارتفاعات المداخل المقررة، وهناك القليل من المتابعة في هذا الشأن.
- نادرا ما يتم رصد ومتابعة الانبعاثات بالنسبة للمداخل الأقل نشاطا، ولا يتم إجراء حصر للانبعاثات. ونادرا ما يتم فحص المحركات والأفران من حيث الكفاءة.
- يتم رصد ومتابعة جودة الهواء المحيط في نقطة واحدة فقط في المحافظتين، ولا يشمل ذلك المدن الصناعية والعديد من الطرق الرئيسية. ولم يتم الإفصاح عن بيانات الرصد للجمهور ولا يتم استخدام تلك البيانات في تقييم الأثر البيئي وإجراءات الترخيص.

الموارد المائية: ينص القانون رقم 48 لسنة 1982 على اللوائح الخاصة بجودة موارد المياه العذبة بما يشمل مياه نهر النيل والترع والمصارف الزراعية والمياه الجوفية، والتي تشمل المعايير الشاملة لجودة المياه بالمجاري المائية وكذلك معايير التصريف المسموح به لمياه الصرف الصحي التي يتم تصريفها في المسطحات المائية المختلفة. ويتعين على المنشآت الصناعية والورش أن تلتزم بالقانون رقم 93 لسنة 1962 ولانته التفيذية المعدلة (القرار رقم 44 لسنة 2000) التي تشمل أيضا معايير التصريف الشاملة ومعايير مياه الصرف الصحي المعالجة بغرض إعادة استخدامها في الزراعة. وتعتبر الفجوات في الأساس فجوات إجرائية، وتشمل ما يلي:

- لا يتم تزويد المناطق غير المرفقة بالصرف الصحي بنظام ملائم لإدارة بيارات الصرف الصحي.
- ليس لدى محطات معالجة مياه الصرف التي تعالج بنظام برك الأكسدة خطة متكررة لإزالة والتخلص الآمن من الحمأة.
- لا يتم تزويد غابات الأشجار التي يتم ربيها بالمياه المعالجة بالترتيبات اللازمة لإحداث توازن المياه في المواسم المختلفة.

الضوضاء: ينص القانون رقم 4 لسنة 1994 على معايير الضوضاء المحيطة أثناء الليل والنهار بالإضافة إلى معايير الضوضاء المهنية وفترات التعرض لها.. وفيما يلي بعض الفجوات الرئيسية:

- لا تتضمن المعايير المنصوص عليها في القانون متطلبات تجنب زيادة الضوضاء في الحالات الأساسية.
- لا يتم قياس مراقبة الضوضاء المحيطة بشكل مستمر ولا يتم الإفصاح عن بيانات الرصد والمتابعة للجمهور، كما لا يتم استخدام تلك البيانات في تقييم الأثر البيئي وإجراءات الترخيص.
- لا توجد متابعة فعالة للالتزام بمقاييس التعرض للضوضاء المهنية.

إدارة النفايات الصلبة: ينص القانون رقم 38 لسنة 1967 على اللوائح التي تنظم النظافة العامة وإدارة النفايات الصلبة. كما تم إصدار قرار في عام 2005 لإضافة رسوم خدمات جمع النفايات الصلبة على فواتير الكهرباء. وبشكل عام، يتم تنفيذ خدمات إدارة النفايات الصلبة في المحافظتين عن طريق السلطات المحلية ولكن تلك السلطات عادة ما ينقصها الموارد المالية الكافية لتقديم خدمات تتسم بالجودة. وكانت هناك قصة نجاح في مدينة قنا في 2001/2000، حيث تم تحصيل رسوم الخدمة من الأسر والمنشآت التجارية بشكل فعال ولكن تم التأثير على هذا النجاح بسبب نقص التمويل، لاسيما بعد ثورة 2011. وتتمثل الفجوات الرئيسية فيما يلي:

- الخدمة ليست مطبقة حصريا على جميع المواطنين وإنما تطبق فقط في المدن (وأحيانا في أجزاء من المدن)
- تعتبر القوى العاملة والمعدات، بما في ذلك المركبات غير كافية لتقديم الخدمات المناسبة.
- لا يتم مساءلة مقدمي الخدمات بشأن الخدمات غير الفعالة أو التصرفات غير المنظمة.
- يتم التخلص من النفايات الصلبة في المقالب المفتوحة ذات المعايير البيئية والصحية المنخفضة، وأحيانا تكون هذه المواقع قريبة من المناطق الحضرية.

الصحة والسلامة: يعد قانون العمل (القانون رقم 12 لسنة 2003) بمثابة التشريع الرئيسي الذي ينظم قضايا الصحة والسلامة. وينظم القانون المخاطر الفيزيائية والحيوية والبيولوجية والكيميائية بشكل شامل. وتوجد الفجوات في الأساس على جانب التنفيذ والالتزام العاملين في الصناعة بهذه المعايير. وتتمثل الفجوات الرئيسية فيما يلي:

- لا يوجد وعي عام بين أصحاب العمل والعمال بشأن الالتزام بتدابير العمل الآمن.
- هناك قدرة محدودة على متابعة قضايا الصحة والسلامة في المواقع الصناعية.
- لا يتم عادة فحص أنشطة المشروعات خلال مرحلة الانشاء من حيث قضايا الصحة والسلامة.

الموائل الطبيعية: ينظم القانون رقم 102 لسنة 1984 مناطق المحميات الطبيعية والتي تضم 144 جزيرة في نهر النيل. وعادة ما يتم مراقبة تطوير المناطق المحمية بشكل جيد للحفاظ على الظروف الطبيعية. ومع ذلك، تم ملاحظة الفجوات التالية في المحافظات التي يتم بها تنفيذ برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر:

- لا يوجد إنفاذ للقانون بصورة فعالة في جزر نهر النيل، وتحتوي العديد من تلك الجزر بالفعل على الكثير من أنشطة التنمية الحضرية.

التراث الثقافي: تم إصدار القانون رقم 117 لسنة 1983 لحماية الآثار والمواقع ذات القيمة الثقافية. وبما أن مصر هي واحدة من أغنى دول العالم بآثار الحضارات القديمة، تُولي الحكومة المصرية أهمية وثقل كبير للقانون. ويتضمن القانون الشروط الخاصة بالحماية الهيكلية للآثار الشهيرة وغير الشهيرة من خلال بعض الإجراءات المتعلقة بالآثار التي يمكن إيجادها بالصدفة. وتعتبر أحكام القانون بمثابة حماية كافية ضد التأثيرات السلبية التي قد تنتج خلال المرحلة الإنشائية لتدخلات البرنامج. وتقوم سلطات الآثار بفحص حماية المواقع المسجلة عن قرب.

حيازة الأرض والقوانين المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي في مصر. توجد ثلاثة أشكال رئيسية من ملكية الأراضي في مصر: الأراضي العامة أو التابعة للدولة (الأملاك الأميرية)، الأراضي الخاصة (الملك الحر) وأراضي الأوقاف (أراضي متحف عليها كوديعة أو أوقاف لأغراض دينية أو خيرية). وتنص المادة 33 من الدستور على أنه " تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة ، والملكية الخاصة والملكية التعاونية". كما تنص المادة 35 من الدستور على أن "الملكية الخاصة مصنونة، وحق الإرث فيها مكفول". كما تنص المادة 63 من الدستور على حظر كافة أنواع التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صورته وأشكاله ويتم التعامل مع كل المخالفين لهذه المادة من خلال المحاكم" أما قانون رقم 10 لسنة 1990 الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة فينظم الحالات التي تكون فيها هناك حاجة للاستيلاء على أرض خاصة من أجل إنشاء مشروعات ذات منفعة عامة. كما ينظم الاستحواذ على الممتلكات أيضا قانون 59 لسنة 1979 الخاص بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وقانون رقم 3 لسنة 1982 الخاص بالتخطيط العمراني. ويتم تعريف مصطلح "المنفعة العامة" في سياق الاستحواذ على الممتلكات في المادة 2 من قانون رقم 10 لسنة 1990، والذي يغطي، من بين أمور أخرى، مشروعات إمدادات المياه والصرف الصحي. ويصف قانون 10 لسنة 1990 إجراءات الاستحواذ بدءا من إعلان المنفعة العامة وفقا لقرار من رئيس الجمهورية يصحبه مذكرة خاصة بالمشروع المطلوب ومخطط كامل للمشروع ومبانيه (يخول قانون 59 لسنة 1979 وقانون 3 لسنة 1982 رئيس الوزراء بإصدار هذا القرار). ويجب نشر القرار والمذكرة المصاحبة في الجريدة الرسمية، مع عرض نسخة (من القرار) لاطلاع الجمهور عليها في المكاتب الرئيسية لوحدته الحكومية المحلية المعنية. ويتبع ذلك العديد من الخطوات التشغيلية التي يلزم اتخاذها قبل الاستحواذ النهائي على الأرض. وعلى مستوى الحكومة المركزية، فإن الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاستحواذ على الأرض للمنفعة العامة هي الهيئة المصرية العامة للمساحة. وتكون الهيئة المصرية العامة للمساحة مسؤولة عن تشكيل لجان الاستحواذ والتعويض. ويمثل الهيئة المصرية العامة للمساحة مديريات على مستوى المحافظات. ويمكن أن تكون الجهة المنفذة وزارة أخرى (وزارة الإسكان على سبيل المثال) أو المحافظة. وسوف تكون الجهة المنفذة بناء على ذلك مسؤولة عن سداد التعويضات إلى المجموعات المتضررة من خلال الهيئة المصرية العامة للمساحة (أو تحت إشرافها) وتقديم خيارات إعادة التوطين البديلة وتنفيذ مشروع إعادة التوطين. وعلى المستوى المحلي، هناك العديد من الإدارات والمديريات المحلية التي يجب أن تشارك في برنامج إعادة التوطين بناء على نوع البرنامج الذي سيتم تنفيذه ونوع ملكية الأرض. وبالرغم من عدم توضيح القانون رقم 10 لسنة 1990 لأحقية المستأجر في الحصول على تعويض، فإن المستأجر ينتمي ضمنا إلى مجموعة "أصحاب الحقوق" المشار إليهم في القانون. ومن الجلي، بالرغم من ذلك، أنه لا يحق للمستأجر اللجوء للقضاء ضد المالك من أجل إنهاء عقد الإيجار نتيجة لإجراء الاستحواذ. وهناك مسألة هامة أخرى لم يتم تناولها في القانون المصري وهي حق واضعي اليد في المطالبة بتعويضات في حالة التهجير أو إعادة التوطين. فالتشريعات المصرية لا تعترف بحقوق واضعي اليد. وبالرغم من ذلك، فإن التجربة المصرية في التعامل مع هذه المسألة تبين أنه نظرا للضغوط السياسية وأهمية البعد الاجتماعي فقد كانت الحكومة مضطرة إلى توفير بدائل لهذه المجموعات من الأسر فيما يتعلق بالمأوى البديل والتعويضات النقدية أو العينية (مثل الوظائف).

إجراءات الاستحواذ على الأراضي: ومن القواعد العامة أنه تعطى الأولوية لاختيار الأراضي المملوكة للدولة لتطبيق مشروعات البنية التحتية للمنفعة العامة من أجل تجنب الآثار السلبية المتعلقة بإعادة التوطين على السكان. وفي الحالات التي يتم اللجوء فيها إلى خيار الاستحواذ على الأراضي الخاصة لعدم توافر أراضي مملوكة للدولة، يمكن إتباع عدد من الأساليب (مثل استخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة، والتراضي بين المشتري والبائع والتبرع) بناء على نوع المشروع (طرق، صرف صحي، الخ) وتعتمد إجراءات الاستحواذ على الأراضي بصفة كبيرة على نوع المشروع الذي

سيتم تنفيذه والنهج المتبع في الاستحواذ على الأراضي. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمشروعات الصرف الصحي، توجد أربعة طرق شائعة للحصول على الأراضي من أجل محطات الضخ والمعالجة كما يلي: (1) التبرع الطوعي بالأراضي، (2) المساهمة المجتمعية والتي تعتبر نهجا شائعا في إنشاء محطات الضخ (3) نهج التراضي بين المشتري والبائع (4) الاستحواذ على الأرض من خلال استخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة. أما بالنسبة للمشروعات الطولية التي تتطلب استحواذ مستمر على أراضي (مثل الجسور والطرق) عادة ما يتم تطبيق قانون 10 ويتم إتباع الإجراءات المتعلقة باستخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة. وبالنسبة للمشروعات الطولية التي تتضمن استحواذ مؤقت على الأراضي (مثل خطوط نقل الغاز الطبيعي والكهرباء) يتم تطبيق ترتيبات أخرى متعلقة بالقطاع (القوانين الخاصة بالغاز الطبيعي رقم 217 لسنة 1980). وقامت جهة تقييم النظم البيئية والاجتماعية (ESSA) بفحص الإجراءات الخاصة بكل نهج متبع وقامت بالتركيز على تطبيق قانون 10 من أجل استخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة. وتم عمل لقاءات ومشاورات مع مديريات المساحة (على مستوى المحافظات) أثناء إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية وتم فحص عدد من التحديات المتعلقة بتطبيق القانون رقم 10 على تقييم النظم البيئية والاجتماعية وأهمها: (1) القدرات المحدودة للحكومة والكيانات ذات الصلة (مثل مديريات المساحة) في التعامل مع المسائل المتعلقة بالأراضي، (2) التأخر المحتمل في الجداول الزمنية نتيجة للاستحواذ على الأراضي، (3) غياب نهج متسق وشفاف لإدارة بعض نواحي الاستحواذ على الأراضي (مثل تقييم سعر الأرض، وضعف مستوى التشاور مع المجموعات المتضررة وغياب آلية مناسبة للتظلمات على المستوى المحلي بالنسبة للمسائل المتعلقة بالأراضي وتداخل القوانين الأخرى والتأثير على قيمة التعويض مثل قانون مقابل التحسين). وغالبا ما يكون هناك تبعات سلبية للتحديات القانونية والإجرائية السالفة الذكر على (1) الإطار الزمني لتنفيذ المشروعات (2) المخاطر الخاصة بسبل المعيشة والمتعلقة بالاستحواذ على الأراضي، وخاصة على من لا يمتلك سندات ملكية قانونية، وواضعي اليد والمستخدمين غير القانونيين.

إجراءات التعامل مع المجتمعات المحلية: قامت الجهة المختصة بتقييم النظم البيئية والاجتماعية بفحص الآليات الحالية للتعامل مع المجتمعات المحلية في محافظتين. وكانت الملاحظة الرئيسية وأخطر أوجه القصور تتعلق بأنه لا توجد للمواطنين آلية منظمة للمشاركة في تخطيط الخدمات ومتابعة جودة الخدمات أو الميزانيات المتعلقة بتقديم الخدمة. وكما هو الحال بالنسبة لكافة المحافظات المصرية، كانت الآلية الرسمية هي **المجلس الشعبي المحلي** الذي يُشكل من أعضاء منتخبين من المحافظات والمناطق والبلدات والتقسيمات العمرانية الفرعية والقرى. ويعتبر أعضاء المجالس الشعبية المحلية الأعضاء المنتخبين الوحيدين في الإدارة المحلية ويكون دورهم هو توصيل مطالب المجتمع إلى المجلس التنفيذي ومتابعة أداء المجلس التنفيذي ومتابعة تخصيص الميزانية لضمان التعامل مع أولويات المجتمع. وبالرغم من ذلك يوجد في مجال التطبيق الفعلي الكثير من التحديات المتعلقة بعمل هذه الآلية. علاوة على ذلك، تم حل المجالس الشعبية المحلية بناء على قرار من المحكمة الإدارية في أعقاب ثورة 25 يناير ولم يتم انتخابها مرة ثانية منذ ذلك الحين.

وفي محافظتي قنا وسوهاج، يعمل عدد كبير من **جمعيات تنمية المجتمع** بنشاط. وهناك حوالي 1100 جمعية تنمية مجتمع في قنا (حوالي 500 جمعية ذات توجهات خيرية و600 جمعية ذات توجهات تنموية) و1400 جمعية في سوهاج (600 جمعية ذات توجهات خيرية و800 جمعية ذات توجهات تنموية).² وتم التشاور مع عدد من جمعيات تنمية المجتمع في المحافظتين. كما عقد فريق هيئة تقييم النظم البيئية والاجتماعية أيضا اجتماعات مع مديريات التضامن الاجتماعي. وتتميز الجمعيات ذات التوجهات التنموية في المحافظتين بأنها نشيطة بصفة عامة وتتمتع بخبرة طويلة في مجال التعامل مع المجتمعات المحلية. ويعود ذلك بصفة خاصة إلى المشاركة الكثيفة للجهات المانحة وهيئات التنمية مع جمعية تنمية المجتمع في صعيد مصر خلال العشرين عاما الماضية. وتعتبر جمعيات تنمية المجتمع في المحافظتين من الأدوات القيمة التي يمكن

² تعتمد هذه الأرقام على اجتماعات عقدت مع مديريةية التضامن الاجتماعي في كل محافظة من المحافظتين. كما تم إبلاغ الفريق أيضا أن أعداد الجمعيات قد انخفضت بعد حل بعض جمعيات تنمية المجتمع.

استخدامها بصورة منظمة لدعم مستوى التعاون مع المجتمع المحلي وهو أحد الأهداف الرئيسية لهذه الجمعيات. ومن بين التحديات التي تواجه جمعيات تنمية المجتمع في المحافظتين الموارد المحدودة وكافة التبعات المرتبطة بأوجه القصور في الأنشطة والموارد البشرية وغياب الحوار مع الحكومة وجمعيات تنمية المجتمع وسيطرة منهج العمل الخيري والتضامن (حتى بين جمعيات التنمية) وعدم وجود رؤية متكاملة مستدامة لتنمية المجتمعات. وفي الوقت نفسه، تحولت بعض الصناديق الخاصة (المنظمات غير الحكومية / وصندوق دعم جمعيات تنمية المجتمع) والتي كانت تدار بطريقة لا مركزية على مستوى المحافظة مؤخرا في 2015 إلى صناديق تدار بصورة مركزية من قبل وزارة المالية.

إجراءات التعامل مع الشكاوى:

يوجد في كلا المحافظتين العديد من القنوات التي تتلقى الشكاوى من المواطنين. ويتراوح ذلك بين إرسال شكاوى بصورة مباشرة إلى المحافظ أو الأمين العام أو السير من خلال كل قناة من القنوات مثل بوابة الحكومة، إرسال بريد إلكتروني، تقديم شكاوى إلى قسم خدمة المواطنين (والذي يمثل مكاتب على مستوى كل مركز). ويعتبر قسم خدمة المواطنين قسما لا مركزيا من حيث الموقع. وبالرغم من ذلك، فإن المستوى المركزي على مستوى الديوان لا يزال يتمتع بقوة في هذا القسم. وفي الوقت نفسه يقوم كل من المحافظين بتخصيص يوم للتعامل المباشر مع المواطنين (يوم الاثنين من كل أسبوع في قنا ويوم الثلاثاء في سوهاج). ويطلق على هذا اليوم المفتوح كل أسبوع اسم "اجتماع المواطنين". ويتشابه أسلوب التعامل مع هذا اليوم في المحافظتين حيث يحضر المجلس التنفيذي ليناقدش مع المواطنين - الذين يحضرون شكاوهم المسجلة مسبقا - مقدمة المحافظة الخاصة بالاجتماعات الأسبوعية للمحافظين.

وبينما نجد أن وجود وعمل قنوات متعددة من الأمور المفضلة بالنسبة للمواطنين، يشير تحليل الآلية الحالية بوضوح إلى العديد من أوجه القصور وفرص تحسين النظام الحالي. لقد كان من الواضح أن المواطنين (وخاصة الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية في المراكز) لا يتقنون في جدوى نظام الشكاوى على مستوى المركز. وكانت هذه الثقة الضعيفة من المواطنين بالإضافة إلى ميل الإدارات على مستوى المحافظة في الاحتفاظ بالسلطة، سببا في الإسهام في "مركزية" النظام وعدم جدواه على مستوى المركز / المنطقة. ويتحمل التكلفة الباهظة لهذا الأمر الفقراء والمجموعات الأكثر ضعفا من النساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يسافرون إلى المدينة الرئيسية حيث يوجد ديوان المحافظة لتقديم الشكاوى. ويوجد أيضا عدد من التحديات المتعلقة بتسجيل الشكاوى ونظام متابعتها وعدم توافر الكفاءة والاستجابة للمتقدمين بالشكاوى. إن سوء المرافق وظروف العمل في أقسام خدمة المواطنين تعتبر من التحديات الخطيرة التي تسبب شعورا بالإحباط لدى الفرق المسؤولة. وفي الوقت نفسه، فإن الإحالة إلى الجهات المعنية (مثل هيئة المياه والكهرباء، الخ) في غالب الأحيان، يؤدي إلى ضياع المسؤولية والمحاسبة وخاصة لعدم وجود آلية تنسيق بين تلك الجهات وبين قسم خدمة المواطنين.

المزايا والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

فحص التدخلات من الفئة أ: من المتوقع أن تكون تدخلات البرنامج وفقاً لمنح الأداء عبارة عن مشروعات صغيرة النطاق نسبيا لن يكون لها آثارا بيئية واجتماعية ضخمة أو متنوعة أو حساسة أو غير مسبوقه بحيث تؤثر على منطقة واسعة. وبالرغم من ذلك، فإن المشروعات الفرعية المحددة والخاصة بمنح الأداء ستكون معروفة فقط في الخطط التي سيتم تطويرها أثناء تنفيذ البرنامج ولذلك فإن التقرير يتضمن إجراءات يقوم مكتب تنسيق البرنامج / وحدات التنفيذ المحلية باتباعها لفحص مثل تلك المشروعات وخاصة في القطاعات ذات الأهمية البيئية مثل إدارة النفايات الصلبة والطرق والصرف الصحي والمجازر وذلك لاستبعاد المشروعات ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية الجسيمة. المشروع الوحيد المعروف حاليا خلال مرحلة الإعداد هو توسعة قطاع بطول 44 كم من الطريق بين قنا ونجع حمادي وقد قام فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية بفحص هذا المشروع وخلص على أنه لا يندرج تحت تعريف مشروعات الفئة أ ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية الجسيمة.

فحص المخاطر ومقارنتها بالمبادئ الأساسية في سياسة التشغيل (OP9.00): تم إجراء تقييم مخاطر أولي باستخدام طريقة فحص المخاطر البيئية والاجتماعية الواردة في سياسة التشغيل (OP9.00). وتم التعامل مع الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. وفيما يتعلق بسياق البرنامج، فسوف يتم تطبيق البرنامج في صعيد مصر حيث تزيد الكثافة السكانية في وادي النيل وتوجد صحاري نادرة السكان في الجانب الشرقي والغربي من وادي النيل ويتوقع أن تقع المشروعات ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية المهمة في المناطق الصحراوية نادرة السكان. وتتضمن خطة عمل البرنامج إجراءات لضمان اتخاذ تدابير كافية لمنع حدوث آثار سلبية على المواقع ذات الأهمية الثقافية والمناطق المحمية. وفيما يتعلق بالاستدامة، يوجد هدف استراتيجي للبرنامج يتعلق بتحسين الخدمات والأنشطة الاقتصادية في المناطق المتأخرة، وتشمل منح الأداء في البرنامج الخدمات التي ستقوم بتحسين الاستدامة البيئية في المحافظة التي يطبق فيها البرنامج وتقليل ضغوط التنمية العمرانية. إن الخطر الوحيد على قرارات الأجيال القادمة هو تغيير استخدام الأرض في المناطق الصحراوية والذي يعتبر خطراً ضئيلاً وسوف يتم تقليله بصورة أكبر من خلال تحسين نظام التقييم البيئي في إطار خطة عمل البرنامج التي من شأنها أن تقلل الأخطار وزيادة المزايا البيئية بطريقة أكثر فعالية. وفيما يختص بالتعقيدات المؤسسية، توجد تعقيدات تتعلق بنظام المتابعة لأن هناك جهتين (وحدات الإدارة البيئية ومكاتب الفروع الإقليمية)، وكلتاها مسؤولتين حالياً عن ذلك مع وجود تنسيق ضعيف نسبياً بينهما. كذلك فإن القدرات المؤسسية لكلا الجهتين محدودة لوجود عدد محدود من العاملين والمعدات، وتتضمن خطة عمل البرنامج تطبيق إجراءات لبناء قدرات مختلف الجهات أصحاب المصلحة. ولا توجد مخاطر تتعلق بالحوكمة أو الفساد فيما يتعلق بالجوانب البيئية للبرنامج. وقد تم تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الشاملة على أنها جوهريّة.

المزايا والمخاطر والآثار البيئية: وتعلق المزايا البيئية بتوفير بنية أساسية وخدمات أفضل لتقليل الضغوط البيئية الحالية في المحافظتين. وسوف يتم تحقيق تلك المزايا بصفة خاصة من خلال وجود إدارة أفضل للمخلفات الصلبة وخدمات المياه والصرف الصحي. وهناك عدد من المزايا غير المباشرة تتعلق بتحسين الطرق لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاختناقات المرورية (وما يصاحبه من تلوث للهواء والضوضاء) كما سيؤدي بصورة مباشرة إلى تحسين سلامة الطرق وتقليل الحوادث والحد من انبعاثات الغبار على الطرق الصخرية التي سيتم رصفها. وتتمثل المخاطر البيئية الأساسية فيما يلي: القدرات المؤسسية المرتبطة بإدارة الجوانب البيئية (جوهريّة) عدم وجود مرافق كافية للتعامل مع المخلفات لخدمة المدن الصناعية ومشروعات البنية التحتية (متوسطة)، المراقبة والمتابعة البيئية مقسمة بين جهتين (متوسطة) ومبادرات القدرة التنافسية القطاعية وخطط العمل قد لا يكون مستداماً من الناحية البيئية (متوسطة) ومخاطر متعلقة بالصحة والسلامة المهنية في إنشاء المواقع الصناعية (متوسطة) ومخاطر التأثير على المحميات الطبيعية أو الموارد الثقافية العمرانية (منخفضة). أما بالنسبة للآثار البيئية الأساسية فتتمثل في تغيير استخدامات الأرض كنتيجة لتنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى آثار المشروعات الفرعية على الأراضي والماء والهواء. وتعتبر تلك الآثار منخفضة الأهمية ويتضمن نظام تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المطور تطبيق إجراءات تخفيف لتقليل تلك الآثار.

الإجراءات التي يوصى بها لعلاج المخاطر والفجوات التي تم تحديدها

تم وضع تدابير تهدف إلى سد الفجوات التي تم تحديدها. وتهدف جميع التدابير المقترحة إلى تعزيز القدرة المحلية على تنفيذ القوانين واللوائح القائمة بطريقة فعالة. ولكن لا تهدف أي من تلك التدابير إلى إجراء إصلاحات تنظيمية ولن يكون لها أي أثر على القوانين واللوائح البيئية والاجتماعية القائمة، حيث تدرج أغلبية الفجوات التي تم تحديدها ضمن الجوانب الإجرائية لتنفيذ تلك القوانين. سوف يتم توظيف أخصائيين بيئيين واجتماعيين مؤهلين على مستوى مكتب تنسيق البرنامج ووحدات التنفيذ المحلية وسوف تتوافر مساعدة فنية موازية من أجل تعزيز قدرات مختلف جهات التنفيذ من أجل تحسين النظام البيئي والاجتماعي. سوف يقوم مكتب تنسيق البرنامج / وحدة التنفيذ المحلية بمراجعة خطط الاستثمار فور الانتهاء من إعدادها حيث سيتم فحص المشروعات التي لها آثار بيئية واجتماعية كبيرة، وقد نص الحد الأدنى من معايير الوصول للاستثمارات الجديدة على ذلك. إلى جانب ذلك، سوف يقوم مكتب تنسيق البرنامج / وحدة التنفيذ المحلية خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج

بإعداد دليل يتضمن مختلف التدابير التي تستهدف تحسين النظام البيئي والاجتماعي. وبعد الإنتهاء من إعداد الدليل، ينبغي بدء العمل به لضمان الإدارة الجيدة للأخطار البيئية والاجتماعية. سوف يتضمن الدليل تدابير تتعلق بما يلي:

- تحسين التقييم البيئي عن طريق ضمان إعداد التقييم الأثر البيئي والاجتماعي خلال مرحلة تخطيط المشروع الفرعي والتركيز المشروعات الفرعية ذات الأخطار المرتفعة نسبياً (الطرق والصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة) والمشروعات المنفذة في مناطق ذات حساسية بيئية (المحميات الطبيعية وبالقرب من المناطق الأثرية). كما يمكن أن تتضمن مبادرات القدرة التنافسية القطاعية اعداد تقييم البيئي استراتيجي وتضمن توصيات التقييم التي سيتم إقرارها في خطط العمل.

• تحسين نظام التفتيش والمتابعة البيئية عن طريق تنفيذ خطط التفتيش والمتابعة البيئية المنسقة التي تتعاون في إعدادها وحدات الإدارة البيئية والمكاتب الإقليمية الفرعية بهدف تحسين المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة في مواقع الإنشاءات والمرافق الصناعية

• تحسين إدارة المخلفات في المدن الصناعية عن طريق الاسترشاد بنهج إدارة المخاطر للتعامل مع المخلفات وفقاً لأفضل التقنيات المتاحة. وسوف يبدأ مكتب تنسيق البرنامج / وحدات تنفيذ البرنامج الحوار مع أصحاب المصلحة لإنشاء مرفق للمخلفات الخطرة في منطقة الصعيد.

• إنشاء مراكز للعمال في المناطق الصناعية لتقدم خدمات في مجالي الصحة والسلامة، على أن تستعين هذه المراكز بالخبراء في كلا المجالين لتقديم المشورة للعمال حول شروط السلامة والصحة الخاصة بعملهم وتقديم المشورة الطبية في الأمور المتعلقة بالصحة المهنية. كما ينبغي أن توفر مراكز الأعمال مرافق وخدمات خاصة للعاملات في المناطق الصناعية (على سبيل المثال مراكز لرعاية الأطفال وفصول توعية، وما إلى ذلك). والمقصود من هذه التدابير هو تشجيع المرأة على المشاركة في الوظائف التي سوف توفرها المناطق الصناعية. تحسين إدارة المخاطر عن طريق إدخال نظام التقييم وآلية فحص الأنشطة المتعلقة بالأراضي التي تحفها مخاطر كبيرة.

تضمنين متطلبات وإجراءات التعامل مع المسائل المتعلقة بالأرض عن طريق وضع المبادئ التوجيهية للاستحواذ على الأراضي. دعم المحافظات في إنشاء وتشغيل نظام بسيط سريع الاستجابة على المستوى المحلي للتعامل مع الشكاوى

تطوير خطط تنمية استراتيجية تشاركية للمحافظتين باستخدام نهج شامل لمشاركة أصحاب المصلحة

دعم المحافظة في تبني الوسائل المناسبة للتعاون لإقامة حوار مع الشباب والمجموعات المجتمعية الأخرى

• دعم المحافظات في تعزيز عمليات تقييم الأثر الاجتماعي كجزء من دليل منحة الأداء ودليل تنفيذ البرنامج بما في ذلك عمليتي التشاور وتقاسم المعلومات. تطبيق مراجعات الأداء (بما في ذلك المراجعات الاجتماعية)

سوف يتطلب وضع وتنفيذ الدليل البيئي تدريب وبناء قدرات مختلف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ. وسوف يتم إعداد برنامج التدريب وبناء القدرات خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج، وسوف يتضمن ما يلي:

• تدريب وحدة تنسيق البرنامج / وحدات التنفيذ المحلية على تصنيف المشروعات وفقاً لمتطلبات مجموعة البنك الدولي، وذلك من أجل فحص المشروعات ذات الآثار البيئية والاجتماعية الكبيرة. سوف يقدم فريق مجموعة البنك الدولي هذا التدريب فور توظيف الفريق البيئي والاجتماعي بوحدة تنسيق البرنامج / وحدات التنفيذ المحلية

• تدريب وحدات الإدارة البيئية والمكاتب الإقليمية الفرعية على المراجعة والتفتيش البيئي الفعال. وبأخذ ذلك صوراً مختلفة، من بينها ورش العمل التدريبية المباشرة والتدريب أثناء العمل المقدم من فريق وحدة تنسيق البرنامج / وحدات التنفيذ المحلية.

• تدريب وحدات الإدارة البيئية والمكاتب الإقليمية الفرعية وإدارات المدن الصناعية على تقييم وإدارة المخاطر التدريب على تقييم الآثار الاجتماعية، على أن يشمل هذا التدريب طرق إجراء المسوح الاجتماعية النوعية والكمية. تدريب الفرق المعنية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات على إجراء تقييم المخاطر وفحص المشروعات / الأنشطة التي تنطوي على مخاطر كبيرة تتعلق بالأراضي.

• التدريب على التشاور والتواصل وتقاسم المعلومات.

• آليات التعامل مع الشكاوى

• المتابعة والتقييم بالمشاركة

• آليات تقديم تعقيبات الجهة المستفيدة

- التدريب على تطبيق المبادئ التوجيهية للاستحواذ على الأراضي.

1-مقدمة

1-1الخلفية

تعاني محافظات صعيد مصر من التأخر في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والربط بالمرافق والحصول على الخدمات المقدمة والقدرات الحكومية مقارنةً بباقي محافظات الجمهورية. وترتبط هذه العوامل ككل بارتفاع معدلات الفقر والحرمان. وتعتبر الفوارق الاجتماعية الإقليمية سمة دائمة مصاحبة للفقر في مصر، إذ تعتبر، محافظات صعيد مصر هي المنطقة الأكثر فقراً في البلاد حيث يعيش بها 67% من الفقراء رغم أن إجمالي عدد سكانها لا يمثل سوى 38% من سكان مصر. وقدّر معدل الفقر في صعيد مصر بنحو 35.8% في 2012-2013، في حين سجلت مصر بوجه عام معدل أدنى بكثير، 20.5%.

على الرغم من ذلك، أثبتت محافظات صعيد مصر أنها قادرة نوعاً ما على المضي في طريق النمو، حيث سجلت نسبة نمو أعلى من متوسط النمو الذي سجلته محافظة القاهرة والدولة بشكل عام خلال الفترة ما بين 2004 و2008، وكان الدافع الأساسي وراء هذا النمو هو الأنشطة الزراعية المقامة حول المناطق الحضرية في صعيد مصر. تمارس هذه المنطقة نشاطاً اقتصادياً كبيراً في أنواع معينة من الأنشطة الزراعية، ومنها على سبيل المثال، الزراعة خارج الموسم والبستنة العضوية وإنتاج الألبان، فضلاً عن قدرتها على التوسع في استخراج الخامات المعدنية مثل الجرانيت والفوسفات. كما تضم هذه المنطقة الأصول السياحية لمحافظة الأقصر وأسوان، والتي تمثل الامتداد البري لمنتجعات البحر الأحمر السياحية، حيث تمثل أسواق المواد الغذائية، والحرف اليدوية، وغيرها من السلع التي يستهلكها السياح. كما يمكن أن تصبح المنطقة نقطة وصول استراتيجية إلى الأسواق القريبة في منطقة الخليج العربي والجنوب وصولاً إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذا تم تطوير محطات الحاويات الموجودة في ميناء سفاجا القريب منها.

لم تتحقق بعد الإمكانيات الكاملة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص في صعيد مصر، فإسهام محافظتي قنا وسوهاج في إجمالي القيمة المضافة في البلاد لا يتجاوز 1.2%، حيث أنهما تسجلان أعلى معدلات الفقر في مصر، في الوقت الذي تمثل فيه نسبة السكان فيهما 9% من إجمالي عدد السكان. يضاف إلى ذلك تأخر الأسواق وصغر نطاق القطاع الخاص الرسمي وضعف إنتاجه نسبياً، وضعف الأسواق المحلية وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق الكبيرة المتطورة بسبب عدم قدرة الصناعة المحلية على التنافس وبعُد المسافات. يعتمد معظم النشاط الاقتصادي على الزراعة المحدودة منخفضة الإنتاج مقارنةً بالقطاع الزراعي في الوجه البحري. كما تتسم إنتاجية عمالة التصنيع في صعيد مصر بالانخفاض، حيث تُقدر بنحو 70% من القيمة المضافة لكل عامل من عمال التصنيع في مصر بوجه عام. يرجع انخفاض معدل استثمار القطاع الخاص وضعف النشاط الاقتصادي في صعيد مصر إلى المعوقات الثلاثة الرئيسية التالية: (1) محدودية تمكين وفعالية ومساءلة الحكومات المحلية، و(2) استمرار انخفاض مستويات الوصول إلى البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين والشركات وتدني جودتها، و(3) ضعف مناخ الاستثمار وغياب الخدمات الداعمة اللازمة لتطوير سلسلة القيمة. ترتبط هذه المعوقات الثلاثة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض؛ لذا يعتمد تحسن أي منها إلى حد ما على تحسن الآخرين. لذلك، يجب تناول هذه القيود بطريقة شاملة ومتكاملة وتدرجية لتعزيز الإمكانيات في صعيد مصر، وبالتالي الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في تلك المنطقة المتأخرة.

وقد أدركت الحكومة المصرية الحاجة إلى وضع استراتيجية مختلفة لحل مشكلة المناطق المتأخرة، وترى الحكومة أن تطبيق نهج متكامل يشمل التنمية المحلية التي يقودها القطاع الخاص هو أفضل وسيلة للحد من الفقر في المناطق المتأخرة مثل محافظات صعيد مصر. وفي هذا السياق تطلق الحكومة المصرية حالياً "برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة" (IEDLR) لاعتماد أسلوب شامل لتحقيق التنمية المحلية في المناطق المتأخرة وترى الحكومة ضرورة وجود حكومات محلية ومحافظات ومراكز فعالة وقادرة في هذه المناطق. كما تدرك الحكومة المصرية أنه رغم تنفيذ مشروعات مهمة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل في صعيد مصر في السابق، إلا أنه لا بد من اتباع نهج بديل ومتكامل للتصدي لأكبر التحديات التي تعترض تطور المنطقة وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

يهدف البرنامج المذكور إلى استبدال نموذج "الاستثمار فقط والتخطيط المركزي" المتبع في الماضي بنهج بديل أكثر شمولاً لتحقيق التنمية المحلية. وتحقيقاً لذلك، يتعين على الحكومة معالجة أحد نقاط الضعف الرئيسية التي أصابت صناعة السياسات واتخاذ القرارات على المستوى المحلي والتي أدت إلى عدم فعالية السياسات والاستثمارات، وذلك عن طريق تمكين الحكومات المحلية من تخطيط وتنفيذ السياسات والنفقات بمزيد من المساءلة وإشراك المواطنين والشركات في عملية صناعة القرار.

يهدف برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر (UELDP) المقترح والممول من مجموعة البنك الدولي (WBG) إلى المساعدة في تنفيذ البرنامج الأكبر للحكومة المصرية وهو برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة عن طريق الآتي: (1) خفض القيود التنظيمية المفروضة على استثمارات القطاع الخاص، و(2) تعزيز إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات المحلية وجودتها، (3) تعزيز المساءلة الحكومية وإشراك المواطنين في بعض من محافظات صعيد مصر. ومن المتوقع أن يساعد الجمع بين هذه العوامل في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل منتجة، وبالتالي، ستخفض حدة الفقر بالشكل المستهدف في برنامج الحكومة المصرية.

2-1 البرنامج الوطني

تتمثل أهداف برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل منتجة، بهدف الحد من الفقر في المحافظات المستهدفة. وقد قام البرنامج بترجمة هذه الأهداف إلى ثلاث ركائز: (1) تحسين أنظمة مشاركة المواطنين والشفافية والمتابعة والتقييم، و(2) تحسين عملية تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الإدارة المحلية الفعالة، و(3) تحسين القدرة التنافسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال لتحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

يسترشد برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة بالدستور المصري وباستراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030. طبقاً للمادة 236 من الدستور فقد تم تعريف المناطق المتأخرة وهي صعيد مصر ومطروح ونوبية وسيناء، وتشير هذه المادة إلى نهج مشاركة المواطنين الذي سوف يستخدم لتوجيه التنمية في المناطق المتأخرة، وتمثل المادة 176 من الدستور، التي تستهدف اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، والمادة 27 التي تؤكد على مبدأ تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة، المبادئ الأساسية التي توجه برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة. توضح استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تم اعتمادها مؤخراً، برنامج التنمية الاقتصادية في مصر وتركز على ضرورة وجود مؤسسات حكومية فعالة من أجل إدارة موارد الدولة بشفافية ونزاهة ومرونة وتخضع للمساءلة وتوسع وراء زيادة رضا المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم.

كما أن تحسين نظام مشاركة المواطنين والشفافية والمتابعة والتقييم تعتبر من الركائز الأساسية التي يستند عليها برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة الذي يسعى وراء تحسين تقديم الخدمات والنمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق إنشاء منظمات التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز آليات مشاركة المواطنين وتلقي تعقيباتهم وآليات الشراكة. ويجري حالياً تجريب تلك المنظمات في سوهاج والفيوم والمنيا وسيتم توسيع نطاقها لتشمل جميع المحافظات طوال فترة تنفيذ البرنامج. كما يجري استخدام منصات التنسيق العامة / الخاصة للإعلان عن التحديات والاحتياجات الرئيسية لتمكين نمو القطاع الخاص في صعيد مصر. ويشكل البرنامج نقطة تحول كبيرة في سياسات العمل ويساهم في تجديد العقد الاجتماعي بالسماح للمواطنين والشركات بإبداء آرائهم وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد من خلال عملية شاملة وشفافة.

تحسين تقديم الخدمات المستدامة والبنية التحتية هو أحد الأهداف الأساسية لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة الذي سيعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإصلاحات المؤسسية والإدارية والبرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين سبل العيش لمن هم في حاجة ماسة لذلك. وقد أقرت الحكومة مؤخراً استراتيجية جديدة للإصلاح الإداري بهدف خلق إدارة عامة فعالة تتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والقدرة على الاستجابة. سوف تمكن هذه الإصلاحات الحكومة المحلية من تخصيص الموارد وتقديم الخدمات ذات الصلة على نحو أفضل من خلال الديوان العام والمديريات وغيرها من الهيئات. إلى جانب ذلك، سوف يسعى البرنامج كذلك لتلبية الاحتياجات الفورية للفقراء من خلال البرامج الموجهة التي تعمل على تحسين معيشتهم، مثل برامج دعم الدخل (على سبيل المثال، برنامج تكافل وكرامة) التي تدعم القرى في ريف مصر وتوفر السكن الاجتماعي.

يعتبر تحسين القدرة التنافسية والبنية التحتية وبيئة الأعمال لتحقيق النمو الذي يقوده القطاع الخاص بمثابة المحرك النهائي لتحسين نتائج التنمية في صعيد مصر. وسوف يدعم برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة قيام الحكومة المحلية بتحسين تقديم خدمات الأعمال والقدرة التنافسية للقطاعات ذات الأولوية التي توفر إمكانات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل عن طريق معالجة القيود المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات والتنظيم والأسواق. ويرى هذا البرنامج أن المشاريع المحلية الرئيسية، مثل استراتيجية تنمية المثلث الذهبي وبرنامج استصلاح أراضي بمساحة 1.5 مليون فدان، هي برامج تكملية من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص جديدة للتنمية، وخاصة في قطاعات الأعمال التجارية الزراعية والتعدين/ المحاجر. وقد بدأت الحكومة المصرية في تحسين بيئة الأعمال بإصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2807 لسنة 2015، وهذا القرار سيعود بالنفع على الشركات الصناعية في صعيد مصر. وسوف تساعد الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية على تحسين قدرتها التنافسية بتقديم خدمات المساعدة الفنية وبرامج تنمية القيمة والتكنولوجيا والابتكار والتدريب وتنمية المهارات واستراتيجيات خاصة بالقطاع. علاوة على ذلك سوف يدعم البرنامج تحديث البنية التحتية والممارسات في المناطق الموجودة، فضلا عن تأسيس قطاعات متخصصة وأماكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق.

3-1 حدود البرنامج وفقا للنتائج

تتماشى أهداف برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر مع الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة. إلا أن البرنامج الأول لم يركز سوى على مجموعة فرعية من المجالات التي يتناولها البرنامج الثاني، فضلا عن محدودية نطاقه الجغرافي. فعلى سبيل المثال، يركز برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة على مجموعة أوسع من الأنشطة في صعيد مصر، ومنها على سبيل المثال، المشروعات الضخمة (مثل مشروع المثلث الذهبي) التي تهدف إلى خلق فرص جديدة للاستثمار، وبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي (مثل تكافل وكرامة) التي تهدف إلى حماية المجموعات الضعيفة والمحرومة. وعلى الرغم من أن برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر سوف يركز على هذه البرامج، إلا أنه لن يمولها بشكل مباشر، بل سيركز على مجموعة فرعية من الأنشطة ذات الأهمية البالغة لإحداث تغيير جذري في الإصلاحات المؤسسية المستدامة سعيًا وراء تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية وتقديم الخدمات والبنية التحتية. علاوة على ذلك، سوف يستهدف برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر محافظتين من محافظات صعيد مصر العشرة، وهما سوهاج وقنا، حيث تم اختيارهما على أساس عدد السكان ومعدلات الفقر والتواصل الجغرافي والإمكانات الاقتصادية ودرجة استعداد المحافظة. ويمكن تطبيق الدروس المستفادة من هذا البرنامج على محافظات أخرى من تلك الواقعة ضمن نطاق برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة فور الانتهاء من مراجعتها بعد مرور نصف مدة التنفيذ. يقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن مدى المواءمة بين أنشطة برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة وبرنامج التنمية المحلية لصعيد مصر.

جدول (1): المواءمة بين برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة وبرنامج التنمية المحلية لصعيد مصر

مواءمة برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر	لمحة عامة برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة
نعم	الهدف الأول لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة: تحسين مشاركة المواطنين والشفافية والمتابعة والتقييم عن طريق الآتي:
نعم	- إقامة منديات التنمية الاقتصادية المحلية في المحافظات
نعم	- وضع آليات مشاركة المواطنين وتلقي تعقيباتهم وآليات الشراكة
نعم	- إقامة أنظمة التنسيق العام / الخاص
نعم	الهدف الثاني لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة: تحسين تقديم الخدمات والبنية التحتية من خلال الإدارة المحلية الفعالة عن طريق الآتي:
نعم	- تنفيذ عمليات الإصلاح الإدارية الرئيسية من أجل التحرك تدريجياً نحو اللامركزية وتحسين تقديم الخدمات (بما في ذلك خطط التنمية الاستراتيجية وتخصيص الميزانيات على مستوى المحافظات والأسواق).

نعم	- دعم القدرات والموارد الإدارية للمحافظات بهدف تلبية احتياجات تقديم الخدمات (أي برنامج الصرف الصحي وبرنامج الطرق وتقديم الخدمات غير المركزة في منطقة محددة)
نعم	- دعم برامج قطاع التنمية المحلية في مشروعات الطرق المحلية والنقل العام وإضاءة الشوارع وتحسين البيئة والمرور ومكافحة الحرائق والأمن ودعم الوحدات المحلية.
لا	○ أجور وتعويضات العمال
نعم	○ شراء السلع والخدمات
لا	○ الدعم والمنح والمناقص الاجتماعية
نعم	○ شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
لا	- التركيز على البرامج الاجتماعية الرامية إلى تحسين سبل معيشة الأشخاص الذين هم في أمس حاجة لذلك.
لا	○ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة)
لا	○ برنامج الإسكان الاجتماعي
لا	○ برنامج الألف قرية
نعم	الهدف الثالث لبرنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة: تحسين البنية التحتية والبيئة التنظيمية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق الآتي:
نعم	- تحديد واستكمال احتياجات البنية التحتية والمرافق المفقودة لتوسيع سلسلة القيمة في صعيد مصر، وربط اقتصادات القرى بهدف معالجة الربط الجغرافي وإمكانية الوصول إلى الأسواق (بما في ذلك برنامج الطرق)
لا	- محاكاة نمو القطاع الخاص عن طريق جذب الاستثمار عن طريق المشروعات الضخمة.
نعم	- تحسين الأطر والإدارة التنظيمية من أجل خلق بيئة فعالة تجذب النمو الاستثمار.
نعم	- تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق خدمات المساعدة الفنية و برامج تنمية القيمة والتكنولوجيا والابتكار والتدريب وتنمية المهارات ووضع الاستراتيجيات المخصصة للقطاع.
نعم	- تطوير المناطق الصناعية وضمان توافر البنية التحتية المناسبة لمنطقة صعيد مصر من أجل جذب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.
نعم	- تعزيز المناطق الصناعية والتنمية القطاعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الصناعية عن طريق تيسير برامج البنية التحتية والروابط.

4-1 أهداف تقييم النظم البيئية والاجتماعية

أعد فريق البنك الدولي وثيقة تقييم النظم البيئية والاجتماعية وفقاً لمتطلبات سياسة التشغيل (OP 9.00) الخاصة بتمويل البرنامج وفقاً للنتائج من أجل الإدارة الملائمة للآثار البيئية والاجتماعية للبرنامج.

ويهدف تقييم النظم البيئية والاجتماعية إلى النظر في قدرة النظم الحكومية القائمة على تخطيط وتنفيذ تدابير فعالة لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية، وتحديد مدى الاحتياج لأي إجراءات إضافية من شأنها تعزيز تلك التدابير. تتمثل أهداف هذا التقييم فيما يلي:

- تحديد المزايا البيئية والاجتماعية المحتملة والمخاطر والتأثيرات المتوقعة من تدخلات البرنامج.
- مراجعة السياسات والإطار القانوني المتعلق بإدارة الآثار البيئية والاجتماعية لتدخلات البرنامج.
- تقييم القدرات المؤسسية لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية داخل منظومة البرنامج.
- تقييم أداء منظومة البرنامج من حيث المبادئ الأساسية لأداة البرنامج وفقاً للنتائج وتحديد الفجوات.
- وصف الإجراءات التي يجب اتخاذها لسد الفجوات التي ستظهر في خطة عمل البرنامج.
- وصف عملية التشاور الخاصة بإعداد وتنفيذ البرنامج.

5-1 منهجية تقييم النظم البيئية والاجتماعية

1-5-1 فحص الآثار البيئية والاجتماعية وفقاً لأداة سياسة التشغيل (OP 9.00)

تم اجراء التقييم المبدئي للمخاطر من خلال فحص المخاطر البيئية و الاجتماعية المدرج في سياسة التشغيل OP 9.00، وقد تم تناول الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، وصُنفت المخاطر البيئية والاجتماعية بوجه عام بأنها جوهرية. مزيد من التفاصيل في الفصل الرابع.

1-5-2 نهج المشاورات والإطار الزمني الخاص بها

ينطوي إعداد وثيقة تقييم النظم البيئية والاجتماعية على سلسلة من أنشطة التشاور التي تستهدف مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، فضلاً عن مجموعة من موظفي الحكومة من مختلفي الوظائف والتخصصات في محافظتي سوهاج وقنا. بدءاً من عملية التقييم الاجتماعي السريع التي أجريت في نوفمبر وديسمبر 2015، لم يتوقف فريق البنك الدولي منذ ذلك الحين عن إجراء جولات مكثفة من المشاورات التي ساعدت في إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية وفي تصميم البرنامج ككل. وتضمنت المشاورات كبار موظفي إدارة المناطق الصناعية وممثلين من الوحدات الحكومية المحلية والمديريات ذات الصلة (إدارة الأملاك/الأصول، ومديرية المساحة، ومكاتب خدمة المواطنين، وغيرها)، بما في ذلك المياه والكهرباء. وقد شارك عدد من المستثمرين والعمال من المناطق الصناعية (مثل غرب طهطا) في المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع في المشاورات المصغرة التي أجريت في المحافظتين. ويلخص الجدول التالي أهم فعاليات التشاور التي جرت خلال عملية إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية، كما يتضمن الجدول الزمني للمشاورات ومواعيد الأنشطة الرئيسية التي أجريت خلالها.

جدول (2): ملخص بأهم فعاليات التشاور والجدول الزمني

الحكومة	التاريخ	الهدف من اجتماع التشاور	المشاركون المستهدفون	عدد المشاركين	عدد الإثا	مكان / أماكن الانعقاد
قنا	2015/04/11	التقييم الاجتماعي السريع	العديد من الإدارات المعنية (متضمنين رؤساء المراكز والمنطقة الصناعية)	12	2	المحافظات ومركزي الأحايوة وقفط
قنا	2015/04/11	التقييم الاجتماعي السريع	العديد من الإدارات المعنية (إدارة المناطق الصناعية + رؤساء الدول المعنية + المستثمرين)	19	1	محافظه قنا
قنا	2015/04/11	التقييم الاجتماعي السريع	العديد من الإدارات المعنية	7	1	محافظه قنا
قنا	2015/05/11	التقييم الاجتماعي السريع	اجتماع مجموعة التركيز مع الشباب والمنظمات وغير الحكومية / جمعيات تنمية المجتمع	17	6	محافظه قنا
قنا	2016/03/01	التشاور بشأن الإعداد لتقييم النظم البيئية والاجتماعية	اجتماع العديد من أصحاب المصلحة	12	1	محافظه قنا

نجع حمادي	0	21	الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية / جمعيات تنمية المجتمع	التشاور بشأن الإعداد لتقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/04/01	قنا
نجع حمادي	4	8	الوحدة التكنولوجية بنجع حمادي	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/04/01	قنا
محافظة قنا	7	15	الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية / جمعيات تنمية المجتمع	التشاور بشأن الإعداد لتقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/05/01	قنا
الديوان	6	15	العديد من أصحاب المصلحة (متضمنين الشباب وجمعيات تنمية المجتمع)	التقييم الاجتماعي السريع	2015/10/11	سوهاج
الكوثر			المنطقة الصناعية	التقييم الاجتماعي السريع	2015/10/11	سوهاج
محافظة سوهاج			اجتماع الشباب + المنظمات غير الحكومية	التقييم الاجتماعي السريع	2015/12/11	سوهاج
المؤسسة المصرية للتنمية والتدريب	8	17	الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية / جمعيات تنمية المجتمع	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/01/16	سوهاج
حاضنة الأعمال	2	8	الاجتماع مع ايناكتس	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/01/16	سوهاج
الروتاري	1	10	نادي روتاري سوهاج	التقييم الاجتماعي السريع	2016/01/16	سوهاج
محافظة سوهاج	0	8	اجتماع العديد من أصحاب المصلحة	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/01/17	سوهاج
فندق نايل ايليت	1	2	اجتماع مع شباب المستثمرين	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	2016/01/18	سوهاج

سوهاج	2016/01/19	التشاور بشأن إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية	اجتماع مع شباب المستثمرين	5	1	فندق نايل ايليت
قنا	2016/03/27	التشاور العام بشأن إعادة النظر في مسودة تقييم النظم البيئية والاجتماعية	التشاور بين العديد من أصحاب المصلحة	85	16	الديوان
سوهاج	2016/03/28	التشاور العام بشأن إعادة النظر في مسودة تقييم النظم البيئية والاجتماعية	التشاور بين العديد من أصحاب المصلحة	89	27	الديوان
الإجمالي				311	85	

يشمل الملحق رقم (1) أوراق تسجيل المشاروات التي أجريت ويشمل الملحق رقم (2) سجل صور المشاروات.

3-5-1 ملخص بأهم أنشطة المشاروات

أ- أنشطة المشاروات التي أجريت أثناء إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية

1. عقد اجتماعات تشاورية مع العديد من أصحاب المصلحة:

عقد فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية بعض الاجتماعات وورش العمل الصغيرة مع الإدارات المعنية في المحافظات المستهدفة. كما اجتمع أفراد الفريق مع ممثلي المناطق الصناعية والمستثمرين. ومن بين أهم الإدارات والمكاتب التي تم الاجتماع بها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إدارة تكنولوجيا المعلومات
- إدارة خدمة المواطنين / مكتب تلقي شكاواهم
- إدارة الأملاك/الأصول
- مديرية الصحة
- المناطق الصناعية (الكوثر والأحيوية)
- شركات مياه الشرب والصرف الصحي
- مديرية التضامن الاجتماعي
- هيئة التخطيط العمراني في المحافظة
- إدارة تقييم ومتابعة الأداء
- المكتب الهندسي
- إدارة المرافق

طرح بعض الأسئلة على أصحاب المصلحة الاستشاريين حول موضوعات ذات صلة بالآتي:

- النظام والموارد والآليات الحالية للاستحواد على الأراضي وإشراك المجتمع والرد على الشكاوى والمظالم ومراقبة المخلفات السائلة والحماة وأنظمة معالجة الصرف الصحي وإجراءات الصحة والسلامة والتفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين.
- أوجه الضعف في النظم الحالية
- الإجراءات والتوصيات المقترحة لتحسين النظام الحالي.

2. الاجتماعات التشاورية مع أفراد المجتمع المحلي وغيرهم من أصحاب المصلحة في المحافظات

اجتمع الفريق مع ممثلي الشباب ورجال الأعمال وعدد كبير من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع.

وقد ساعد التشاور مع تلك المجموعات من أصحاب المصلحة الفريق على تكوين فكرة أفضل عن الآتي:

- الوضع الحالي والمشكلات الرئيسية في المحافظات.
- تطلعات الشباب وإدراكهم لما هو مطلوب لتنمية وتطوير المحافظات.
- الآليات الحالية للمشاركة مع المجتمعات المحلية وكيفية تحسين تلك الآليات.
- طريقة التعامل مع الشكاوى والتظلمات.
- التوصيات الأساسية التي يقدمها أصحاب المصلحة المحليين من أجل تحسين تخطيط البرنامج.
- المشاكل ذات الصلة بالأراضي مثل كيفية إدارة عملية حيازة الأراضي وآثار تلك الحيازة، وكيف يمكن تحسين إجراءات هذه العملية.

ب- جولات المواقع والملاحظات الميدانية

أجرى الفريق عدداً من الزيارات والجولات الميدانية متضمنة رحلة برية بالسيارة على الطريق الفاصل بين قنا ونجع حمادي. وقد سجل الفريق ملاحظاته عن حالة الطريق والأرض المجاورة الخالية التي سيجري استخدامها لتوسيع الطريق.

استخدمت نتائج المشاورات في صياغة تقييم النظم البيئية والاجتماعية، وأجريت المزيد من المشاورات في شهر مارس للتحقق من نتائج مسودة التقييم مع أصحاب المصلحة في المحافظات.

ت- أنشطة التشاور بعد صياغة مسودة تقييم النظم البيئية والاجتماعية

بعد صياغة تقييم النظم البيئية والاجتماعية، تم إجراء جلستين من جلسات التشاور العامة في محافظتي قنا وسوهاج في 27 و28 مارس 2016. وقد تم إعداد دعوات حضور تلك المشاورات وتوزيعها مع ملخص تنفيذي للتقييم باللغة العربية. وقد تم الترتيب ليتولى الفريق المعني استضافة الفعاليات المذكورة في مقر المحافظتين. وكما هو موضح في الجدول (2)، حضر جلستي التشاور ما يقرب من 160 مشاركاً منهم 43 امرأة مع مشاركة ملحوظة للشباب.

تضمنت فئات المشاركين الأساسية الآتي:

- إدارة جمعيات تنمية المجتمع التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي
- مركز العلوم
- إدارة الأملاك
- مكتب الاستثمار
- إدارة المتابعة والتقييم
- مركز التخطيط المدني

- مكتب خدمة المواطنين
- شركات مياه الشرب والصرف الصحي
- إدارة الاقتصاد المحلي
- مركز المعلومات
- وحدات الإدارة البيئية
- الفرع الإقليمي لجهاز شئون البيئة المصرية
- جهاز شئون البيئة المصرية في القاهرة
- مديرية النقل
- مديرية القوى العاملة
- إدارة المنطقة الصناعية
- مديرية الآثار
- الجامعات
- وكالة التنمية الألمانية في قنا
- مديرية الصحة

تمت إدارة جلسات التشاور بطريقة تشاركية وتفاعلية للغاية، وقدم فريق التقييم عرضاً تقديمياً باللغة العربية. وشمل هذا العرض النقاط الرئيسية التي يغطيها التقييم بما في ذلك نظم الإدارة البيئية والاجتماعية القائمة (القوانين والإجراءات والقدرات) والفجوات الموجودة في النظام الحالي ومجالات التحسين، بما في ذلك كيفية دمج تلك المجالات في تصميم البرنامج (على سبيل المثال المؤشرات المرتبطة بالصرف أو إجراءات خطة عمل البرنامج أو جزء من دليل منحة الأداء). وعلى الجانب الاجتماعي، تضمنت الفجوات الرئيسية المطروحة: (1) عدم وجود آليات منظمة لإشراك المواطنين وجمعيات تنمية المجتمع في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية، (2) ضعف أنظمة تقييم الآثار الاجتماعية في إطار النظام الوطني، (3) تشتت آليات التعامل مع الشكاوى والتظلمات القائمة والتداعيات التي تلحق بالمواطنين وخاصة الفئات الفقيرة والضعيفة و(4) ضعف القدرات المطلوبة لمعالجة المشاكل الاجتماعية على مستوى المحافظات. وعلى الجانب البيئي، تضمنت الفجوات الرئيسية المطروحة: (1) عدم فعالية التقييم البيئي ونظام المتابعة، (2) عدم وجود مرافق لإدارة النفايات (3) محدودية القدرات اللازمة لتنفيذ لوائح الصحة والسلامة و(4) الامتثال للقوانين المنظمة لجودة المياه والهواء والضوضاء والموائل الطبيعية. تضمنت تعقيبات المشاركين مزيجا من التعليقات على النتائج المقدمة (التي وضعها تقييم النظم البيئية والاجتماعية في عين الاعتبار) والأفكار التي تهدف إلى تحسين عملية التصميم، ولا سيما التدابير المتعلقة بإشراك الشباب والنساء وجمعيات تنمية المجتمع. كما تبادل المشاركون بعض التحديات والمشكلات التي تواجهها المحافظات والتي يعتقدون أنها قد تؤثر على تنفيذ البرنامج، ومنها عدم مشاركة المواطنين، والدور المهمش لمنظمات المجتمع المدني على الرغم من التواجد الضخم لهم ومشاكل التمويل والتحديات البيروقراطية التي تحول دون تنمية وتطوير المحافظات. كما تبادل المشاركون أفكاراً حول دمج الشباب والنساء والعديد من الدروس المستفادة من التجارب السابقة. كما تم توزيع أوراق التعليقات على المشاركين الراغبين في كتابة تعليق، ويتضمن الملحق رقم (3) تفاصيل عن التعليقات المتلقاة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تعد آليات التنسيق والعمل فيما بين الكيانات المشاركة تحدياً حاسماً قد يواجه البرنامج
- أهمية أنشطة توعية وبناء قدرات الشباب والحاجة إليها
- ينبغي أن يستند البرنامج على التجارب الفعلية لإشراك المواطنين واللامركزية والعمل عن كثب مع وحدة دعم المنطقة المحلية.
- إشراك جمعيات تنمية المجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- ضمان الاستفادة من جمعيات تنمية المجتمع في أنشطة إشراك المواطنين
- الأمور المتعلقة بكيفية تمكين مكاتب خدمات المواطنين من الوصول إلى جميع المقيمين وكيفية إتمام عملية المشاركة، وتحديد إشراك النساء والشباب.

- تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتبارات المتعلقة بالإجراءات الطويلة للحصول على القروض وتنفيذ المشروعات.
 - لا بد من التعاون بين فريق المهام وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لوضع الخطة الاستراتيجية لمحافظة قنا من خلال إشراك المواطنين وبناء قدرات وحدة التنمية المحلية.
 - يمكن أن تكون اللامركزية حلاً للمشكلات التي تظهر أثناء تنفيذ المشروعات، وهذا ما دعمه الدستور الحالي للبلاد.
 - الحاجة إلى آلية فعالة للرد على الشكاوى والتظلمات على مستوى المراكز.
 - إنشاء موقع إلكتروني يتمكن سكان محافظة سوهاج من خلاله من مناقشة أولويات المحافظة والمشروعات الابتكارية. ويمكن أن يتضمن هذا الموقع نموذج لطلبات المستثمرين.
 - طلب طرح أكثر وضوحاً حول إجراءات التنفيذ وإطارة الزماني للبرنامج.
 - التركيز على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات ذات الصلة.
 - يعد بناء القدرات وتوفير المعدات من المتطلبات الرئيسية لتحسين الإدارة البيئية.
 - هناك طلب متزايد على تحسين خدمات التخلص من النفايات الصلبة وخدمات الصرف الصحي في المحافظتين.
 - يمكن أن يُدعم البرنامج المشروعات ذات الفائدة البيئية.
- طوال فترة تنفيذ البرنامج، ينبغي تنفيذ التشاور باعتباره عملية مستمرة وينبغي بذل الجهود للوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة لضمان وضع آرائهم في الاعتبار ودمجها في مراحل التنفيذ المختلفة. كما ينبغي تنفيذ الترتيبات الملائمة للبيئة الثقافية المحيطة لضمان تمثيل ومشاركة النساء والشباب والفقراء في عمليات التشاور. وينبغي كذلك وضع الترتيبات والنهج الواجب اتباعها بالتفصيل في دليل الإدارة الاجتماعية المقرر إعداده للبرنامج.

2- وصف البرنامج

1-2 الأهداف التنموية للبرنامج

يتمثل الهدف التنموي للبرنامج في تحسين البيئة المواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص وتعزيز مساهمة الإدارة المحلية وقدرتها على تقديم الخدمات في بعض محافظات الصعيد مصر. يقاس التقدم المحرز في الهدف التنموي للبرنامج عبر مؤشرات أساسية للنتائج تتضح في المجالات الأساسية لعمل البرنامج وهذه المؤشرات هي:

- أ- عدد فرص العمل الجديدة وعدد الوظائف المباشرة
- ب- نسبة التحسن في بيئة العمل على مستوى المحافظة
- ت- تحقيق المحافظات لأهداف الأداء من حيث الحصول على البنية التحتية وتمويل الخدمات
- ث- عدد الأشخاص والشركات المستفيدين من تحسين فرص الحصول على بنية تحتية وخدمات جيدة (ونسبة النساء بينهم)
- ج- نسبة الأشخاص والشركات الذين يبدون رضاهم عن جودة البنية التحتية والخدمات المقدمة

2-2 نطاق البرنامج والمساعدات التي يقدمها

يتكون برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر من برنامجين فرعيين: (أ) تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية (ب) تحسين إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات النوعية. ويتم تعزيز هذين البرنامجين الفرعيين من خلال إجراءات شاملة تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين والشركات على مستوى السلطة المحلية. وسوف يستغرق تنفيذ البرنامج نحو خمسة أعوام.

1-2-2 البرنامج الفرعي الأول: تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية

سوف يتبع البرنامج نهجاً متكاملًا لتحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية على مستوى المحافظة، بما في ذلك: (أ) تحسين فرص الحصول على خدمات الحكومة الموجهة لصالح الأعمال مثل تسجيل الشركات وإصدار التراخيص وتصاريح البناء؛ و(ب) المبادرات الموجهة إلى قطاعات معينة لتحفيز الاستثمارات وإزالة العوائق التي تواجه الشركات؛ و(ج) تحسين إدارة المناطق الصناعية وخدماتها.

سوف يتضمن تحسين خدمات الحكومة الموجهة لصالح الأعمال التجارية والشركات التنفيذ الفعال لإصلاح بيئة العمل على المستوى المحلي، ولا سيما في إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص الصناعية وتصاريح البناء. يدعو الإصلاح الجاري لعملية إصدار التراخيص الصناعية، والذي يدعمه مشروع التمويل البرامجي الأول لأغراض سياسات التنمية لضبط أوضاع المالية العامة، والطاقة المستدامة، وزيادة القدرة على المنافسة، إلى تنفيذ الإجراءات اللازمة على مستوى المحافظات. ستصبح خطوات الحصول على تراخيص التشغيل وتصاريح البناء وتوصيل الكهرباء وغيرها من المرافق أكثر بساطة، بفضل المساعدة الفنية المقدمة من البرنامج المحلي لممارسة الأعمال. وسوف تطبق هذه الإصلاحات في المحافظتين من خلال تقديم خدمات الحكومة الموجهة لصالح الأعمال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستمتاز بالشفافية وإمكانية إبداء الآراء حول جودة تقديم الخدمات في المراكز المخصصة لذلك بالمحافظة. وبالإضافة إلى ما سبق، تتبع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة استراتيجية لتطبيق نظام الشباك الواحد في كل محافظة يمكن من خلالها إتمام إجراءات التسجيل التجاري وإجراءات ما بعد التسجيل (بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة)، بدءاً بقنا وسوهاج في القريب العاجل.

ستعمل المبادرات الموجهة إلى قطاعات معينة على دعم الاستثمارات وإجراءات التنسيق التي من شأنها أن تحفز الاستثمارات الخاصة في الصناعات الناشئة، والتي يحركها الطلب، مع مشاركة قوية من القطاع الخاص في تحديدها وتنفيذها. وسوف يتم

ترتيب القطاعات الاقتصادية في سوهاج وقنا من حيث الأولوية وفقاً للمشاورات مع القطاع الخاص وبناءً على استراتيجية قائمة على البحث عن الموارد الطبيعية والاستثمارات (كالصناعات الزراعية ومعالجة الصخور والمعادن) وفرص العمل التي ستوفرها، ولا سيما الفرص المتاحة أمام الفقراء في المناطق الريفية. كما سيتم وضع مبادرات لتحسين القدرة التنافسية القطاعية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص بالاشتراك مع شركات القطاع الخاص على أساس سلسلة الأنشطة المُولدة للقيمة وتحليل السوق وتأييد المجلس المحلي بالمحافظة (أنظر القسم الثالث (أ) ترتيبات التنفيذ). قد تتضمن إجراءات القطاع العام إصلاحات موجهة لقطاعات معينة وإصلاحات شاملة في السياسات واللوائح، على أن يتولى البرنامج تنفيذها بالتنسيق بين المحافظات من جهة، ووزارات الحكومة المركزية وأجهزتها من جهة أخرى. وقد تشمل الاستثمارات العامة تقديم سلع عامة ذات صلة بكل قطاع، مثل البنية التحتية والخدمات (كخدمات المناطق الصناعية ومعامل فحص الامتثال والأسواق المحلية). وسوف تركز المبادرات القطاعية تركيزاً قوياً على تشجيع الاستثمار، بغرض اجتذاب المستثمرين الرئيسيين، وتعزيز فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسوف تتم إعادة تنظيم برامج خدمات تنمية الأعمال الحكومية لتنمية قدرات الشركات وتنمية المهارات، كذلك المقدمة من خلال مركز تحديث الصناعة، لتقديم خدمات أفضل للشركات الموجودة في المحافظتين مع التركيز على ما يتطلبه السوق والنهج القائمة على الطلب.

سيكون تحسين إدارة المناطق الصناعية وخدماتها بمثابة إجراء شامل في السياسات والاستثمارات الموجهة إلى كافة القطاعات الفرعية الصناعية. وقد خلف الانفصال بين المحافظات والأجهزة الحكومية المركزية فجوة في التخطيط الاستراتيجي لتلك المناطق وإدارتها، لذلك سيعمل البرنامج على إجراء تغييرات جذرية على إدارة المناطق الصناعية بست مناطق صناعية في سوهاج وقنا، وتشمل: إصدار التراخيص والخدمات التنظيمية اللامركزية، والدعاية، وخدمات الإيجار والصيانة، ودعم الاستخدامات المتعددة في تلك المناطق. وسوف يتحقق ذلك بوضع إطار لإدارة المناطق الصناعية تتفق عليه الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمحافظات، علاوةً على اجتذاب الاستثمارات وبناء القدرات وتخصيص ميزانية للتشغيل والصيانة. أما الهدف النهائي فيتمثل في إسناد مهمة تطوير المناطق الصناعية وإدارتها إلى القطاع الخاص؛ حيث يستهدف البرنامج تكليف القطاع الخاص بإدارة منطقة صناعية واحدة على الأقل في كل محافظة خلال فترة تنفيذه. وفضلاً عن ذلك، سيتم دعم تحديث البنية التحتية في هذه المناطق وفقاً لطلبات المستثمرين الخاصة بتحسين شبكات الكهرباء والمياه والطرق الداخلية وغيرها من الخدمات إلى جانب طلبات تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون الحاجة لإتباع الإجراءات الروتينية الطويلة المكلفة لعملية تخصيص الأرض.

من المتوقع أن تركز استثمارات العام الأول في هذا البرنامج الفرعي على التحسينات في مراكز الخدمات وخطط تطوير المناطق الصناعية بالمحافظتين. قد تبدأ الاستثمارات في مراكز خدمات الحكومة الموجهة لصالح الأعمال بالتركيز على الفعالية، بالنظر إلى استعداد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتطبيق نظام الشباك الواحد، وخاصةً في سوهاج. أما خدمات المناطق الصناعية، فقد حددت المحافظتان احتياجاتهما من خدمات البنية التحتية التي لن تحصل على تمويل، وقد تخصص لها جزءاً من استثمارات العام الأول.

2-2-2 البرنامج الفرعي الثاني: تحسين إمكانية توافر البنية التحتية والخدمات النوعية

سوف يجري هذا البرنامج إصلاحات لزيادة كفاءة المحافظات ومساعدتها في التركيز على النتائج في توفير البنية التحتية والخدمات الضرورية للمواطنين والشركات؛ وفي هذا الصدد، سيجري البرنامج الفرعي الثاني إصلاحات جذرية على مستوى المحافظات لتمكينها عن طريق زيادة سلطاتها ومساءلتها في الوقت نفسه. وكانت المحافظات في مصر تعاني من عدة قوانين ولوائح متناقضة حالت دون وضع خطط فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يوحد مشروع قانون التخطيط بين هذه القوانين، وتمكن المحافظات من التخطيط المتكامل بصورة أفضل، إلى جانب مشاركة المواطنين والشركات. كما يتيح البرنامج فرصة إجراء الإصلاحات المرتقبة على قانون الإدارة المحلية الجديد، بحيث تتمكن المحافظات من: (أ) معرفة احتياجاتها بصورة أفضل، وتبنيها بأسلوب قائم على التنسيق بدلاً من الجهود المتفرقة؛ و(ب) توسيع نطاق البنية التحتية والخدمات الأساسية التي لم تخضع لسيطرة المحافظات بشكل كبير؛ و(ج) مواجهة التحديات في مجال الاستدامة بالتركيز على

العمليات والصيانة؛ وسيتم تنفيذ ذلك بإتباع آلية للحصول على منح الأداء، وتقيس التقدم المحرز في أداء المحافظات وتربطه بتمويل الحكومة المركزية للبنية التحتية والخدمات.

سيتم تزويد المحافظتين بوسائل وأدوات تساعد في تحديد الأولويات بشكل أفضل وتقديم البنية التحتية والخدمات المطلوبة بشكل أكثر فعالية وتحسين التخطيط المحلي وزيادة مشاركة المواطنين والشركات، وذلك من خلال تحسين عملية التخطيط التشاركي وزيادة سيطرة المحافظتين على مجموعة البنية التحتية والخدمات المقدمة. وسوف يساهم ذلك تحديداً في تحسين تحديد احتياجات المحافظات وتحديد أولوياتها عن طريق (أ) تفعيل عملية الإصلاح الحكومي الأخيرة بتطبيق خطط التنمية الاستراتيجية على مستوى المحافظة؛ و(ب) زيادة مشاركة المواطنين والشركات المشاركة في عملية تخطيط المحافظة. وسوف يعمل ذلك على تمكين المحافظات من زيادة البنية التحتية وتقديم مزيد من الخدمات يتجاوز نطاق نفوذها الحالي المحدود عن طريق تمكين المحافظات من تمويل البنية التحتية والخدمات المقدمة من مديريات الخدمات اللامركزية من خلال اتفاقيات أو عقود الوكالة. وسوف يُمكن هذا التوسع المحافظات من التأثير على أولويات التنمية، مثل الطرق الإقليمية وشبكات المياه / الصرف الصحي، والكهرباء، وجميعها عناصر بالغة الأهمية لتعزيز القدرة التنافسية وبيئة الأعمال، بالإضافة إلى المجالات الخمسة المحدودة نسبياً الخاضعة لتصرف المحافظات حالياً (رصف الطرق الداخلية وأعمال ومعدات إنارة الشوارع، وتحسين البيئة وإدارة النفايات الصلبة؛ حركة المرور، ودعم الوحدات المحلية). وتتضمن دليل البرنامج الخاصة بالاستثمارات والنقبات القطاعية الفرعية المحددة المؤهلة على النحو المحدد في دليل عمليات البرنامج الذي يحدد أيضاً الأنشطة المستبعدة (كما هو مبين أدناه). وسوف يساعد البرنامج أيضاً على التصدي لأخطر تحديات الاستدامة من خلال تخصيص تمويل أكبر للمحافظات لتنفيذ عمليات التشغيل والصيانة، وتزويدها بالأدوات اللازمة للمساعدة في إدارة الأصول. ونظراً لعدم إمكانية تحديد النصيب المرجح من الاستثمارات والنقبات بين القطاعات طوال فترة تنفيذ البرنامج، فمن المرجح أن يتم إدراج قطاعات الطرق المحلية والإقليمية والنقل³ والكهرباء، وكذلك شبكات مياه الشرب والصرف الصحي في البرنامج حيث أن هذه القطاعات تحتاج إلى المزيد من التمويل. وعلاوةً على ذلك، تم تحديد استثمارات واسعة النطاق في العام الأول في أحد الطرق السريعة نظراً لأهميته في تحسين ربط محافظة قنا بغيرها من المحافظات.

سوف يعمل البرنامج على تحفيز وقياس أداء المحافظة من خلال اتباع آلية المنحة التي تستند إلى الأداء. ترتبط قدرة المحافظات على الحصول على مخصصات الصندوق الإرشادية السنوية للبنية التحتية والنقبات اللازمة لتنفيذ الخدمات من خلال البرنامج بقدرتها على اجتياز تقييم الأداء المؤسسي السنوي. هناك ميزتان لاشتراط حصول المحافظات على التمويل على أساس الأداء: (أ) تضمن الحكومة المركزية والمواطنين استيفاء المحافظات لتوقعات الأداء المؤسسي قبل الحصول على التمويل؛ و(ب) المساعدة في تحديد أوجه القوة والضعف في أداء المحافظات. وترتبط مؤشرات التقييم بالقيود الرئيسية لأداء المحافظة، وتشمل الحد الأدنى من معايير الوصول، مثل تطبيق التخطيط التشاركي، ومتطلبات الإفصاح وغيرها، فضلاً عن تحديد أهداف الأداء، مثل وضع خطط التشغيل والصيانة وبطاقات استطلاع رأي المواطن واستخدام دراسات الجدوى في الاستثمارات الكبرى، وما إلى ذلك.

3-2-2 الموضوعات المشتركة: إشراك المواطنين والشركات

سيتم تعزيز تنفيذ كلا البرنامجين الفرعيين من خلال دمج مشاركة المواطنين كوسيلة لتعزيز مصداقية المؤسسات المحلية، وتعزيز مساءلة الحكومة واستعادة ثقة المواطنين، من أجل تجديد "العقد الاجتماعي" بين المواطنين والسلطات المحلية. سوف يدعم برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر مجموعة من التدابير التي تُضفي الطابع المؤسسي على إشراك المواطنين في سواهاج وقنا. وتشمل هذه التدابير: (أ) التخطيط بالمشاركة: تعزيز مشاركة المواطنين والشركات في تحديد وتنفيذ وتقييم الاستثمارات الوطنية الفرعية من خلال المشاركة في التخطيط السنوي وإعداد الميزانية وتعزيز الوصول إلى المعلومات؛ (ب) معالجة الشكاوى: تنسيق وإعداد مختلف آليات الشكاوى (عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) على مستوى المحافظات والمناطق، و(ج) تعقيبات وآراء المستفيدين: استحداث نظام لجمع تعقيبات المواطن العادي من خلال تطبيق بطاقات استطلاعات رأي المواطنين وغيرها من أدوات التعقيبات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

³ نتقترح تعديرات ما قبل التقييم أن الطرق المحلية والإقليمية قد تحتاج إلى تمويل بقيمة 100 مليون دولار طوال فترة تنفيذ البرنامج.

على مستوى المحافظة. وإلى جانب هذه الجهود، وكما هو موضح أعلاه، سيتم دعم منصة الخدمات الحكومية المقدمة للشركات و للمواطنين والمدعومة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإضفاء سمة الشفافية على عملية الوصول إلى المعلومات والخدمات الأكثر كفاءة واستجابة لكل من الشركات والمواطنين. شكلت هذه التدابير جزءاً لا يتجزأ من عملية إشراك المواطنين في تصميم البرنامج العام حيث تم إدراجها في مقاييس أداء البرنامجين الفرعيين وكذلك في خطة عمل البرنامج.

2-2-4 دليل الاستثمار والأنشطة المستبعدة

يتم توزيع تمويل البرنامج على مستوى المحافظات. وتتألف نفقات البرنامج من النفقات المعتادة لديوان المحافظة خلال الخمس سنوات المقررة (من السنة المالية 2017 إلى السنة المالية 2021)، حيث يتم إضافة تمويل البنك بالكامل إلى مخصصات موازنة ديوان المحافظة المقررة من الحكومة المركزية للخمس سنوات القادمة. سوف يُمول البرنامج النفقات ذات الصلة بالأنشطة التي تندرج ضمن المسؤوليات المباشرة لديوان المحافظة (رصف الطرق المحلية ومعدات وأعمال إنارة الشوارع وتحسين البيئة والدفاع المدني والمرور والأمن ودعم الوحدات المحلية) فضلاً عن الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الخدمات اللامركزية المقدمة من المديرية التابعة للوزارة (الطرق الإقليمية / شبكات مياه الشرب / الصرف الصحي والكهرباء). بالإضافة إلى ذلك، سوف يُمول البرنامج الأنشطة المستهدفة التي تُمكن من تحقيق النمو المدفوع من القطاع الخاص والتي تقدم أغليبتها من وزارة التجارة والصناعة والكيانات المرتبطة بها، مثل تنمية الأسواق وسلاسل القيمة وخدمات تنمية الأعمال وتنمية المهارات وتطوير وإدارة المناطق الصناعية الموجودة. يقدر التمويل الإجمالي للبرنامج بحوالي 980 مليون دولار، ويساهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 500 مليون دولار في هذا التمويل. تتضمن قائمة الاستثمارات والنفقات الواردة في الملحق رقم (4) نموذج لجدول نفقات المحافظات خلال منحة الأداء.

من المتوقع أن تصل تكلفة احتياجات المحافظات من الاستثمارات في الطرق المحلية والإقليمية واحتياجات التشغيل والصيانة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 100 مليون دولار، يخصص مبلغ 45 مليون دولار منها لتوسيع جزء من الطريق الصحراوي الغربي بطول 44 كيلو متر يربط مدينة قنا بمدينة نجع حمادي مع تخصيص مبلغ 10 مليون دولار لصيانة هذا الطريق الجديد⁴. أما عن مبلغ الـ 45 مليون دولار المتبقية فتخصص لصيانة الطرق المحلية وسلامة الطرق وإزالة المطبات الصناعية من الطرق الزراعية في المحافظتين.

ربما يستبعد البرنامج تنفيذ الأنشطة التي لا تفي بمتطلبات سياسات البنك بشأن الأهلية للحصول على تمويل البرنامج وفقاً للنتائج. وعلى وجه التحديد، لن يتضمن البرنامج الأنشطة التي تم تقييمها بأن لها أثر سلبي جسيم على البيئة أو الأشخاص المتضررين أو كلاهما على النحو الموضح في توجيهات سياسات تمويل البرنامج وفقاً للنتائج، ولن يتضمن البرنامج أيضاً عقود الأعمال والسلع والعقود الاستشارية التي تزيد قيمتها عن الحد الذي تضعه لجنة مراجعة عمليات المشتريات. سوف ينص دليل عمليات البرنامج بالتفصيل على ترتيبات إدارة الجهات المنفذة لضمان عدم إدراج أية أنشطة تم استبعادها في البرنامج، وسوف يشرف البنك على تنفيذ البرنامج لضمان الامتثال لمتطلبات سياسة البرنامج وفقاً للنتائج أثناء التنفيذ.

هناك قائمة سلبية بالاستثمارات التي تتضمن عناصر لا يمكن تمويلها عن طريق مخصصات منحة الأداء، وهي كالتالي:

- الطرق – بناء أو إصلاح الطرق التي سيترتب عليها إعادة توظيف عدد كبير من الأشخاص فيها (أكثر من 200 شخص).
 - محطات توليد الطاقة
 - المدافن الصحية للقمامة
 - الكباري التي تربط جزر النيل بالطرق – حيث تعتبر جزر النيل من المحميات الطبيعية ويمكن أن تلحق هذه الكباري أضراراً جسيمة بتلك الجزر.
 - الأنشطة الإنتاجية – عدم تنفيذ أية أنشطة إنتاجية باستثناء المجازر الصحية
- سوف يتم تقييم جميع الأعمال ذات الصلة بمشروعات بناء أجزاء جديدة من الطرق أو إنشاء كباري أو معابر أو قنوات أو محطات نقل المخلفات الصلبة أو مصانع السماد أو محطات الغاز الحيوي أو مشروعات الصرف الصحي في المناطق

⁴ المقصود هنا جزء من الطريق الصحراوي الغربي بطول 44 كم واقع بين قنا ونجع حمادي. ولهذا الجزء من الطريق أهمية خاصة بالنسبة لمحافظة قنا لأنه يربط المحافظة بالمصانع الكبرى الموجودة في نجع حمادي والمنطقة الصناعية الكبرى بمنطقة الهو والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستقبلية لمحافظة قنا. كما توجد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجديدة (سواء التي تم تطويرها بالفعل أو التي سيتم تطويرها) واقعة مباشرة على هذا الطريق.

الضرية أو مشروعات التحكم في الفيضانات أو معدات / مرافق تطوير المناطق الصناعية أو مبادرات القدرة التنافسية القطاعية أو غيرها من المشروعات أو الأنشطة الأخرى التي قد يكون لها أثراً كبيراً على إعادة التوطين أو النزوح الاقتصادي أو النزوح المادي، وفقاً لدرجة أثرها البيئي والاجتماعي على أساس كل حالة على حدة، إذا قد تندرج تحت معايير استبعاد التشغيل، كما هو وارد بالتفصيل في تقييم النظم البيئية والاجتماعية.

3-2 الإعداد المؤسسي

تحدد مسؤوليات التنفيذ حسب مستوى المحافظة. تستند الترتيبات المؤسسية لبرنامج التنمية المحلية لصعيد مصر على انشاء هيكل مؤسسي على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات في مصر مع تقسيم المسؤوليات بوضوح بين مستويات الحكومة وبما يتوافق مع الأحكام القانونية واللوائح والمبادئ التوجيهية القائمة. ويتضمن هيكل التنفيذ: لجنة قيادة مشتركة بين الوزارات ومكتب تنسيق البرنامج والمجلس التنفيذي المحلي في كل محافظة ووحدة التنفيذ المحلية في كل محافظة.

تقوم لجنة تسيير مشتركة بين الوزارات بالإشراف على البرنامج الحكومي نظراً لارتباطه بصعيد مصر، متضمناً برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق المتأخرة إلى جانب أي برامج أخرى. تتألف هذه اللجنة من ممثلين على مستوى وزاري من وزارة التعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة التنمية المحلية، ويتشارك في رئاسة اللجنة عضو من وزارة المالية وعضو من وزارة التخطيط. يحضر محافظ سوهاج ومحافظ قنا إلى اجتماعات اللجنة التوجيهية ويقدمون تقارير إليها. ويتمثل دور اللجنة في وضع الاستراتيجية، ومراجعة الخطط الاستراتيجية، ومراجعة النتائج لتقديم توجيهات للبرنامج. وتعد اللجنة اجتماعاً واحداً أو اجتماعين في السنة، بالإضافة إلى الاجتماعات الخاصة التي قد تتعد بناءً على طلب أي من أعضاء اللجنة التوجيهية أو المحافظين.

يقوم مكتب تنسيق البرنامج بالتنسيق بين الجهات الحكومية على مستوى الحكومة المركزية، ويقوم بدور الأمانة العامة للجنة التوجيهية المشتركة بالإضافة إلى المهام التالية: (1) التنسيق مع البنك الدولي في إدارة البرنامج وإعداد التقارير والمتابعة والتقييم؛ و(2) التعيينات والتعاون مع جهة التحقق المستقلة؛ و(3) تنفيذ التنسيق بين الجهات المختلفة وبين الوكالات بشأن السياسات وجدول الأعمال الفني على المستوى الوطني؛ و(4) تقييم أداء المحافظات في تنفيذ البرنامج؛ و(5) مراجعة عمليات التدقيق المالي للبرنامج. تقع المسؤولية الأساسية في الإدارة المالية والاجتماعية والبيئية على عاتق وحدات التنفيذ المحلية، وسيتم الاستعانة بالمستشارين الانتمانيين والاجتماعيين والبيئيين في مكتب تنسيق البرنامج والعقود لتقديم الدعم لوحدة التنفيذ المحلية، حسب الاقتضاء.

يتولى المحافظون رئاسة المجالس التنفيذية المحلية التي تمارس عملها فعلياً داخل المحافظات، وتتألف من أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة (ممثل الديوان والمديريات) وكذلك الجهاز الفني المُنْتدب من الوزارات الرئيسية الأخرى والهيئات للمحافظات (وزارة التجارة والصناعة، ووزارة التنمية المحلية). سوف يقوم هذا المجلس بإعادة النظر في خطط تنفيذ البرنامج واعتمادها واتخاذ قرار بشأن مخصصات تمويل البرنامج. وسوف يضطلع المجلس بأدوار متعددة في البرنامج، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (1) مراجعة وإقرار خطط مشاركة المواطنين والقطاع الخاص والتشاور معهم حول خطط التنفيذ السنوية؛ و(2) مراجعة/ إقرار خطط التنفيذ السنوية ومخصصات تمويل البرنامج؛ و(3) مراجعة/ إقرار أولويات التنمية القطاعية وخطط العمل القطاعية؛ و(4) مراجعة النتائج وإقرار التغييرات المجرأة على الخطط المعتمدة أثناء التنفيذ. سوف تقوم المجالس التنفيذية المحلية بنشر خطة التنفيذ السنوية ودعوة المواطنين والقطاع الخاص للمثول أمامها لإبداء آرائهم وتعليقاتهم قبل اعتمادها. ومن المتوقع أن تشكل هذه المجالس مجلس فرعي للقيام بهذه الأدوار، يعقد اجتماعات متكررة، ويختار أعضائه من الوزارات والهيئات المكلفة مباشرة بتقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال وزارة التنمية المحلية ووزارة التجارة و الصناعة ووزارة التخطيط.

وحدات التنفيذ المحلية: توجد وحدة من هذه الوحدات في كل محافظة وتتولى مسؤولية تنفيذ جميع العناصر والجوانب الفنية للبرنامج. تتألف هذه الوحدات من موظفي ومستشاري الحكومة وتدعمها الوزارات أو الهيئات العامة (مثل الهيئة العامة لتنفيذ

المشروعات الصناعية والتعدينية أو الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى أو مركز تحديث الصناعة أو هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات) أو الكيانات الخاصة المتعاقد معها (مثل الشركات الاستشارية أو الاستثمارية أو الهندسية). تسترشد وحدات التنفيذ المحلية بمجالس التنفيذية المحلية في وضع الخطط وتخصيص التمويل وتنفيذ البرنامج، ولكنها تقدم تقاريرها المالية والتقارير الخاصة بالتقدم المحرز في التنفيذ إلى مكتب تنسيق البرنامج أما التقارير الخاصة بالسياسات والجوانب الفنية فتتم على مستوى الحكومة المركزية.

4-2 المؤشرات المرتبطة بالصرف

سيتم صرف المبالغ المالية المخصصة للبرنامج وفقاً للنتائج من خلال ستة مؤشرات مرتبطة بالصرف. وقد تم اختيار تلك المؤشرات لتوضيح أهم عناصر الأداء المطلوبة لتحقيق الهدف التنموي للبرنامج. يلخص الجدول التالي المؤشرات المرتبطة بالصرف.

جدول (3): ملخص المؤشرات المرتبطة بالصرف

المبلغ	التعريف والتغطية	المؤشر المرتبط بالصرف
30	يتم تحسين الخدمات التنظيمية بطريقتين: (1) يتم تقديم الخدمات اللامركزية المقدمة من خلال نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في المحافظتين، و(2) يتم تحسين الخدمات الحكومية الموجهة لصالح الأعمال عن طريق مراكز الخدمات الموجودة في المراكز (تُقاس درجة التحسين بمدى تحسن زمن معالجة الخدمات الرئيسية وإصدار التراخيص التشغيلية وتصاريح البناء).	تحسين تقديم الخدمات التنظيمية إلى الشركات الموجودة في المحافظتين
50	تنفذ المحافظتان مبادرات في القطاعات لتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار	إطلاق وتنفيذ مبادرات التنافسية في مختلف القطاعات من قبل المحافظتين
60	تم وضع إطار لإدارة المنطقة الصناعية ينص على سلطات ومسئوليات ومعايير إدارة المنطقة الصناعية وخدماتها وخطط تطويرها، وتمت الموافقة على هذا الإطار وتنفيذه في جميع المناطق الصناعية في المحافظتين. وبنهاية البرنامج، ستنتم إدارة منطقة صناعية واحدة على الأقل في كل محافظة عن طريق القطاع الخاص أو ترتيبات الشراكة مع القطاع العام.	تحسين إدارة المناطق الصناعية وخدماتها في المحافظتين
100	استيفاء المحافظتين للحد الأدنى السنوي من معايير الوصول. تتألف هذه المعايير من مجموعة صغيرة من التدابير المؤسسية التي تهدف إلى تحسين الشفافية ومشاركة المواطنين والمساءلة. وتعتبر هذه المعايير شروطاً لازمة لحصول المحافظات على المخصصات الإرشادية السنوية لمنحة الأداء. وتوجد هذه المعايير في دليل منحة الأداء.	استيفاء المحافظتين للحد الأدنى من معايير تحسين الشفافية ومشاركة المواطنين والمساءلة.
180	تعهدت المحافظتان بإجراء تقييم الأداء السنوي كما هو موضح في دليل منحة الأداء، وحصلت كلتاها فعلياً على جزء من مخصصات منحة الأداء يتناسب مع أدائها. كما ينص هذا الدليل على أهداف الأداء. وتحصل المحافظة على نتيجة صفر في حال عدم الامتثال الكامل بالحد الأدنى من معايير الوصول.	استيفاء المحافظتين أهداف الأداء الخاصة بالحصول على تمويل البنية التحتية والخدمات.

80	تتوافق عملية تدقيق الجودة الفنية للبنية التحتية والخدمات التي تديرها المحافظات المشاركة في البرنامج والتي تُجرى خلال فترة تنفيذه مع معايير التدقيق الفني المنصوص عليها في دليل البرامج والعمليات.	تحقق المحافظتان الحد الأدنى لعملية تدقيق الجودة بإجمالي التمويل للبنية التحتية والخدمات
500 مليون دولار		الإجمالي

وصف النظام الحالي للإدارة البيئية والاجتماعية

تتناول التشريعات المحلية والسياسات والمبادئ التوجيهية القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالبرنامج، إلا أن قدرة الجهات المنفذة في المحافظتين ليست كافية للتنفيذ. نعرض فيما يلي وصفاً للإجراءات الحالية والفجوات المتعلقة بالامتثال للتشريعات والسياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية، ويتناول الفصل السادس تدابير وإجراءات تحسين هذا النظام.

1-3 السياسات والتشريعات

1-1-3 التقييم البيئي

يتضمن القانون رقم 4 لسنة 1994 المعدل بموجب القانون رقم 9 لسنة 2009 أو قانون البيئة الإشارة إلى التقييم البيئي للمشروعات، ويعتبر هذا القانون هو التشريع المصري الرئيسي المنظم لحماية البيئة في مصر. وتتولى وزارة الدولة لشئون البيئة، وجهازها التنفيذي، جهاز شئون البيئة لتنظيم عمليات التقييم البيئي. ومنذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ في عام 1994، أُجريت تحسينات كبيرة على النظام القانوني البيئي استناداً إلى الخبرة المكتسبة من تنفيذ القانون خلال العشرين سنة الماضية.

يوضح تقرير التحليل البيئي الخاص بمصر والصادر عن مجموعة البنك الدولي عام 2005، أن القوانين البيئية في مصر لا تنفذ بشكل ناجح تماماً ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تجزئة مهام التنفيذ بين المؤسسات التنظيمية وأجهزة التراخيص وإدارات الشرطة. كما يوضح هذا التقرير أنه منذ عام 2003، تم بذل جهود ضخمة بهدف تحسين هذا الوضع حيث "أجريت إصلاحات مؤسسية وتنظيمية كبيرة بمعرفة شرطة البيئة والمساحات المائية التابعة لوزارة الداخلية. كما تم دعم دور الإدارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي التابعة لجهاز شئون البيئة. وتقوم هذه الإدارة بتنفيذ عمليات المتابعة والتفتيش الدوري، وخاصة مراقبة انبعاثات الهواء وتصريف مياه الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، زادت عمليات إعداد السجلات وخطط الالتزام البيئي نتيجة للمتابعة والرصد المستمرين لمختلف المنشآت التجارية والصناعية".

ووفقاً للقانون رقم 4 لسنة 1994، يعتبر تقييم الأثر البيئي شرط من شروط إصدار تراخيص إقامة المشاريع التنموية التي قد يكون لها أثراً على البيئة. وقد أصدر جهاز شئون البيئة مبادئ توجيهية لإعداد تقييم الأثر البيئي في عام 2005، وتم تعديل هذه المبادئ في عام 2009 ويجري حالياً إعادة النظر فيها لإجراء التعديلات الممكنة في مختلف فئات التقييم.

يوضح التحليل البيئي أن خصائص نظام تقييم الأثر البيئي في مصر متوافقة بوجه عام مع الخصائص المناظرة المنصوص عليها في سياسة التشغيل رقم OP 4.01، مع وجود بضعة فجوات تخص إعداد ومتابعة خطط الإدارة البيئية وعمليات التشاور والإفصاح ونشر تقارير تقييم الأثر البيئي. ومع ذلك، ورد في تقرير التحليل البيئي الخاص بمصر أنه منذ عام 2004، يبذل جهاز شئون البيئة جهوداً حثيثة لتحسين نظام نشر معلومات تقييم الأثر البيئي وذلك من خلال تصميم قاعدة بيانات خاصة بهذا التقييم. وبعد عام 2005، أي بعد إصدار تقرير التحليل البيئي الخاص بمصر، أُجريت تحسينات ملحوظة على أنظمة تقييم الأثر البيئي والتي ساهمت إلى حد ما في سد هذه الفجوات. وقد تمت إضافة شروط ومتطلبات التشاور بشأن تقييم الأثر البيئي وإصدار التقارير ذات الصلة رسمياً إلى متطلبات تقييم الأثر البيئي الواردة في المبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهاز عام 2009. تمت صياغة هذه المبادئ بدعم من البنك الدولي وبما يتوافق مع شروطه ومتطلباته العامة، وأدرجت

الجوانب الاجتماعية في المبادئ التوجيهية الجديدة. كما ورد تعريف تقييم الأثر البيئي في هذه المبادئ كالتالي "عملية تقييم الأثر البيئي هي دراسة منهجية للنتائج المترتبة على المشروع المقترح بهدف منع أو تقليل أو الحد من الآثار السلبية على البيئة والموارد الطبيعية والصحة والعناصر الاجتماعية، فضلاً عن الاستفادة من الآثار الإيجابية للمشروع. "يتم دمج الجوانب الاجتماعية في المبادئ التوجيهية من خلال عملية فحص تقييم الأثر البيئي، ووصف الظروف الأساسية، وتقييم الآثار، وتحليل البدائل، وإعداد خطط الإدارة. ومن ناحية أخرى، لا تزال عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية تعاني من الضعف، وسوف يتم توضيح ذلك في تقييم النظم البيئية والاجتماعية."

وتتولى المبادئ التوجيهية لتقييم الأثر البيئي تصنيف المشروعات إلى فئات حسب آثارها المتوقعة.

- الفئة ج – تضم المشروعات ذات الأثر المرتفع (تعادل الفئة أ في تصنيف مجموعة البنك الدولي) وتحتاج إلى تقييم كامل ومدروس بعناية.
- نموذج المشروعات ب – يقتضي تقييم الأثر البيئي "ب" بمستوى أقل من التفاصيل من تقييم الفئة ج.
- نموذج المشروعات أ – يقتضي تقييم الأثر البيئي "أ" بمستوى أقل من التفاصيل من تقييم الفئة ب.
- مشروعات الشروط الخاصة التي لا تستلزم تقييم الأثر البيئي، ولكن تصدر تراخيص لها تشترط التزام مطور المشروع بمتطلبات معيارية معينة.
- مشروعات لا تخضع لتقييم الأثر البيئي ونظام التراخيص البيئية.

يوضح الجدول التالي طريقة تصنيف مختلف خدمات البنية التحتية التي تدرج ضمن القطاعات التي تدعمها منح الأداء وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها جهاز شئون البيئة لتقييم الأثر البيئي لعام 2009.

جدول (4): فحص الآثار البيئية والاجتماعية للبرنامج (أنشطة جديدة)

الفئة	نوع المشروع
ج	المنشآت الصناعية الجديدة
ج	التنمية العمرانية الجديدة (مثل المناطق السكنية الجديدة)
ج	محطات معالجة مياه الصرف الصحي متضمنة شبكات الصرف الصحي
ج	بناء محطات تحلية أو معالجة المياه العامة / المركزية
ج	أنظمة النقل الكبيرة والطرق السريعة بما في ذلك مترو الأنفاق والكباري والأنفاق
ج	الطرق السريعة الموجودة داخل المدن
ج	مرافق معالجة النفايات الضارة أو التخلص منها
ج	المرافق التي تقوم بإعادة تدوير أو استخدام النفايات الضارة الصلبة أو السائلة.
ج	مشاريع/ مواقع معالجة الحمأة
ج	المدافن الصحية للقمامة
ج	المسالخ البلدية/ المركزية
ب	وحدات/ محطات تحلية المياه المدمجة
ب	أعمال تنظيف المجاري المائية الرئيسية
ب	مشروعات الري والصرف متوسطة الحجم
ب	محطات تحويل مزودة بخطوط نقل الطاقة الكهربائية
ب	وحدات الطاقة الشمسية المدمجة
ب	المرافق التي تقوم بأعمال إعادة تدوير وإعادة استخدام ومعالجة النفايات السائلة أو الصلبة
ب	محطات معالجة مياه الصرف الصناعي للمرافق الفردية
ب	وحدات معالجة المخلفات الصناعية للمرافق الفردية
أ	المسالخ اليدوية
أ	أماكن انتظار السيارات العامة التي تقوم بأعمال صيانة

أ	بناء محطات تحويل بدون خطوط نقل الطاقة الكهربائية
إجراءات خاصة	أماكن انتظار السيارات الخاصة والأجرة بمساحة إجمالية 75 متر مربع، وأماكن انتظار الشاحنات (ولا يشمل ذلك أعمال الصيانة)
إجراءات خاصة	ورش إصلاح هياكل السيارات

الفجوة الوحيدة الموجودة في النظام الحالي، مقارنةً بمتطلبات وشروط تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي وضعتها مجموعة البنك الدولي، هي أن مشروعات الفئة ب لا تستلزم التشاور والإفصاح. وقد تم تناول هذه الفجوة في خطة عمل البرنامج.

2-1-3 التعامل مع المواد الخطرة والنفايات

يتناول القانون رقم 4 لسنة 1994 إجراءات التعامل مع المواد الخطرة والنفايات بمستوى كاف من التفاصيل. وتشمل هذه الإجراءات تحديد هوية هذه المواد والنفايات والفصل بينها ووضع العلامات عليها وتوثيقها وحصرها والاستجابة للطوارئ ذات الصلة. وعادةً ما تتوافق هذه الإجراءات مع المعايير المعترف بها دولياً.

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي للحد الأدنى من تركيزات بعض الملوثات في الأماكن المغلقة وفترات التعرض لها، فلن يكون لها، حسبما هو متوقع، تأثيرات ملحوظة خلال فترة تنفيذ برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر المقدرة بخمس سنوات إذا تحسن الامتثال للقانون رقم 4 لسنة 1994 خلال تلك الفترة. وسوف نناقش لاحقاً في هذا الفصل الثغرات الإجرائية في الامتثال لهذا القانون. ومن أهم المقاييس التي من المجدي إضافتها؛ تحديد متطلبات الاحتواء الثانوي لصهاريج التخزين. ورغم نص القانون المذكور على أن التخزين ينبغي أن يتم وفقاً للمتطلبات الهندسية الملائمة، إلا أنه لا يشترط تحديداً توافر الاحتواء الثانوي المحكم بنسبة 110% من حجم الخزان. وتتناول خطة عمل البرنامج هذه الفجوة.

3-1-3 جودة الهواء:

تشمل معايير جودة الهواء المحيط المنصوص عليها في القانون رقم 4 لسنة 1994، وفقاً لأحدث التعديلات التي أجريت عام 2012، الحدود المعيارية لثنائي أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون وثنائي أكسيد النيتروجين، وغاز الأوزون والجسيمات وPM₁₀ (الجسيمات التي يبلغ قطرها 10 ميكرومترات)، وPM_{2.5} (الجسيمات التي يبلغ قطرها 2.5 ميكرومترات)، والرصاص، ومركب الأمونيا. تستوفي تلك الحدود بوجه عام الأهداف المرحلية للمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بخصوص الهواء المحيط، باستثناءات قليلة، في حين أنها أقل صرامة من القيم التوجيهية.

بالنسبة لانبعاثات الهواء من المصادر الثابتة، ينص القانون رقم 4 لسنة 1994 على معايير محددة للحد الأدنى لارتفاع المداخل فضلاً عن الحدود المسموح بها للجسيمات وأول أكسيد الكربون وثنائي أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. وينص هذا القانون على ضرورة ألا يقل ارتفاع المداخل عن 18 متر للانبعاثات التي يقل حجمها عن 15 كجم/ ساعة ويزيد مرتان ونصف عن ارتفاع المباني المحيطة إذا زاد حجم الانبعاثات عن 15 كجم / ساعة، وعلى الرغم من صرامة هذه المعايير نسبياً، إلا أنها تسبب تشتيتاً جيداً للملوثات.

أما عن معايير الانبعاثات، فقد تضمن التعديل الأخير لللائحة التنفيذية للقانون رقم 4 لسنة 1994 معايير شاملة لانبعاثات مختلف أنواع الصناعات، إلى جانب بعض الأنشطة الشاملة مثل استهلاك الوقود. وتتوافق هذه المعايير مع العديد من معايير الانبعاثات الدولية.

جدول (3): معايير إنبعاثات استهلاك الوقود في الهواء في القانون رقم 4 لسنة 1994

المعايير التي نص عليها القانون رقم 4 لسنة 1994 ⁵						المعيار
النفائات الزراعية	فحم	مازوت	ديزل	غاز فحم الكوك	غاز طبيعي	
-	-	-	100	-	50	المحركات
100	100	100	100	100	50	التوربينات
100	100	100	100	100	50	المراجل
-	-	-	250	-	150	المحركات
250	300	250	250	300	100	التوربينات
250	300	250	250	300	100	المراجل
-	-	-	400	-	100	المحركات
100	1300	1500	1300	350	150	التوربينات
100	1300	1500	1300	350	150	المراجل
-	-	-	600	-	600	المحركات
500	500	500	500	500	500	التوربينات
500	500	500	500	500	500	المراجل
-	-	2	-	-	-	التوربينات والمحركات
-	-	1	-	-	-	التوربينات والمحركات

3-1-4 الموارد المائية:

القانون رقم 48 لسنة 1982 في شأن حماية نهر النيل هو التشريع الأساسي الذي ينظم جودة مياه نهر النيل ورافديه والترع والمصارف والمياه الجوفية. وينص هذا القانون على بعض المعايير الخاصة بجودة مياه مسطحات المياه العذبة والمصارف التي تصرف مياهها في تلك المسطحات والمخلفات السائلة التي يتم تصريفها (من محطات معالجة مياه الصرف المنزلي والمنشآت الصناعية والسياحية) في مسطحات المياه العذبة والمصارف. يوضح الجدول التالي معايير المخلفات السائلة التي ينبغي أن تلتزم بها محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي.

جدول (6): المعايير التي يجب أن تلتزم بها محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي عند التخلص من المخلفات السائلة في المصارف وفقاً للقانون رقم 48 لسنة 1982

المعيار	الحد المسموح به	المعيار	الحد المسموح به
الرقم الهيدروجيني	9-6	الكروم (ملجم/لتر)	0.1
درجة الحرارة	3 درجات سليزية فوق درجة حرارة المجرى المائي	نحاس (ملجم/لتر)	0.5

⁵ الشروط المعيارية للحد الأدنى في القانون رقم 4 لسنة 1994 هي 1 بار، 273 كلفن و7% أكسجين

المعيار	الحد المسموح به	المعيار	الحد المسموح به
الأكسجين الحيوي الممتص (ملجم/لتر)	60	نيكل (ملجم/لتر)	0.5
الأكسجين الكيماوي الممتص (ملجم/لتر)	80	زنك (ملجم/لتر)	2
الأكسجين المذاب (ملجم/لتر)	>4	حديد (ملجم/لتر)	3.5
زيوت وشحوم (ملجم/لتر)	10	مجموع القولونيات (الرقم الأكثر احتمالاً 100/ملييلتر)	5.000
مجموع المواد الصلبة الذائبة (ملجم/لتر)	2000 في المناطق الساحلية: 5000	ألدرين والديلدرين (ملجم/لتر)	0.015
مجموع المواد الصلبة العالقة (ملجم/لتر)	50	ألكلور (ملجم/لتر)	0.1
الكبريتات (ملجم/لتر مثل سلفيد الهيدروجين)	1	ألديكارب (ملجم/لتر)	0.5
السيانيد الحر (ملجم/لتر)	0.1	أترازين (ملجم/لتر)	0.1
الفينول (ملجم/لتر)	0.05	بنتازون (ملجم/لتر)	0.15
الزئبق (ملجم/لتر)	0.1	الكاربوفوران (ملجم/لتر)	0.35
الرصاص (ملجم/لتر)	0.1	الكلوريدان (ملجم/لتر)	0.01
الكادميوم (ملجم/لتر)	0.003	2.4 - ديكلوروبروب (ملجم/لتر)	0.5
الزرنخ (ملجم/لتر)	0.05	فينوبروب (ملجم/لتر)	0.5
السيالينيوم	0.1	ميكو بروب (ملجم/لتر)	0.45

على الرغم من أن معايير المخلفات السائلة المنصوص عليها في القانون رقم 48 لسنة 1982 ليست صارمة إذا ما قورنت بمعايير النفايات السائلة المعمول بها في بلدان أخرى، إلا أن سياق التطبيق في مصر يعد بالغ الصعوبة في الواقع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كبر مساحة المناطق التي لا تصل إليها خدمات الصرف الصحي وحجم الاستثمارات اللازمة لربط تلك المناطق بأنظمة المعالجة الفرعية والمتوافقة مع المعايير المذكورة أعلاه. هذا إلى جانب حاجة بعض محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي إلى المزيد من الاستثمارات لكي تستوفي معايير المخلفات السائلة التي نص عليها القانون، وذلك من خلال زيادة القدرات.

ومن الجدير بالذكر أن القانون المنظم لعمل إدارة الصرف الصناعي هو القانون رقم 93 لسنة 1962 ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار الوزاري رقم 44 لسنة 2000، والذي ينص على بعض معايير جودة المياه في المنشآت الصناعية لكي تتمكن من تصريف مخلفاتها السائلة في شبكة المجاري. كما ينظم القرار الوزاري المذكور استخدام المخلفات السائلة المعالجة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي في الري حيث تكون المعالجة الثانوية هي أدنى متطلبات ري بعض المحاصيل، في حين تعد المعالجة الأساسية كافية لري الغابات الشجرية.

3-1-5 الضوضاء

ينص القانون رقم 4 لسنة 1994 على معايير الضوضاء المهنية وفترات التعرض لها، بالإضافة إلى معايير الضوضاء المحيطة أثناء الليل والنهار. وبوجه عام، تتوافق معايير الضوضاء المحيطة مع المعايير الدولية، ولكنها لا تضع حداً لزيادة

الضوضاء المحيطة التي تسببها أنشطة جديدة (عادةً يُقبل بالزيادة التي لا تزيد عن 3 ديسيبل. سوف تكون الآثار على مستويات الضوضاء المحيطة ضئيلة، باستثناء بعض الأنشطة مثل الطرق، وبالتالي فإن اشتراط عدم تجاوز معدل 3 ديسيبل لن يكون فعالاً إلا في بضعة حالات فقط، ويمكن تناول ذلك من خلال التحسينات التي أجريت على عملية تقييم الأثر البيئي كما هو موضح في خطة عمل البرنامج.

ووفقاً للقانون رقم 4 لسنة 1994، يبلغ الحد الأقصى للضوضاء في المنشآت التي صدر لها ترخيص العمل قبل عام 2011 هو 90 ديسيبل لمدة 8 ساعات. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي للحد الأدنى للضوضاء، إلا أن هذا الحد من شأنه حماية العمال بطريقة مناسبة في حالة الامتثال له، ولكن تظل هناك فجوة في الامتثال لهذا الشرط.

3-1-6 إدارة النفايات الصلبة

ينص القانون رقم 38 لسنة 1967 على اللوائح التي تنظم النظافة العامة وإدارة النفايات الصلبة والتي تتطلب أن يقوم مولدوا المخلفات بجمعها ونقلها إلى الأماكن التي تحددها السلطات المحلية ويمنع التخلص من النفايات الصلبة في الأراضي الشاغرة. إلا أنه عادةً ما تصدر المحافظات بعض القرارات لإجراء تعديلات على هذا القانون ليتلاءم مع الظروف المحلية وتحدد المكان المصرح به للتخلص من النفايات الصلبة وتنظم خدمات تجميع النفايات. وفي عام 2005، تم إصدار قرار بإضافة رسوم على خدمات التخلص من النفايات الصلبة على فواتير الكهرباء، وبدأت السلطات المحلية في التنفيذ وحددت رسوم شهرية تختلف باختلاف نوع الأسر.

3-1-7 الصحة والسلامة

يعد قانون العمل (القانون رقم 12 لسنة 2003) بمثابة التشريع الرئيسي الذي ينظم قضايا الصحة والسلامة. ويضم هذا القانون فصلاً عن بيئة العمل وقضايا الصحة والسلامة، كما يتضمن ملحق شامل حول معايير السلامة التي تستهدف الحد من المخاطر الفيزيائية والحيوية والبيولوجية والكيميائية.

ترتبط المخاطر البيولوجية بالعمل في المناطق المعرضة لمسببات الأمراض، وينص القانون على بعض المتطلبات للوقاية من الإصابة والعدوى، ومن بين هذه المتطلبات اتباع نظام للمناولة الآمنة للمواد الغذائية في الأماكن المخصصة لذلك داخل المنشأة، تطعيم وتحصين العمال بشكل منتظم من مسببات الأمراض ذات الصلة بعملهم، وتزويد العمال بمعدات الوقاية الشخصية الملائمة وتنفيذ أعمال النظافة بالشكل الملائم والكافي وتوفير مرافق للنظافة الشخصية، وتوفير معدات الرعاية الصحية والإسعافات الأولية، وتوفير الدورات التدريبية.

ترتبط المخاطر الكيميائية بالتعرض للمواد الكيميائية الضارة، ينص القانون على ضرورة وضع الملصقات على المواد الخطرة، وينبغي تداولها على النحو الموضح في أوراق بيانات سلامة المواد الكيميائية ذات الصلة. كما تم تنظيم تداول المواد الكيميائية الخطرة في القانون رقم 4 لسنة 1994 الأمر الذي يتطلب الحصول على التراخيص وإعداد سجلات مناولة مثل هذه المواد.

تشمل المخاطر الفيزيائية التي حددها القانون رقم 12 لسنة 2003 الإجهاد الحراري، والأحوال الباردة والضوضاء والاهتزازات وشدة الضوء، والانفجارات، والإشعاع والضغط. أما عن معايير الضوضاء، فهي بنفس الحدود المنصوص عليها في القانون رقم 4 لسنة 1994. كما ينص القانون ذاته على معايير الإضاءة الخفيفة في مختلف أنواع العمل.

أما عن المخاطر الكهربائية فقد تناولها القانون رقم 12 لسنة 2003 باعتبارها من المخاطر الديناميكية، ووضع متطلبات لضمان العزل الكافي للموصلات والأدوات الكهربائية.

علاوةً على ذلك، تضمن القانون رقم 12 لسنة 2003 اشتراطات تُلزم المنشآت باتخاذ تدابير للحماية من مخاطر الحرائق، مع ضرورة الالتزام بمتطلبات إدارة الدفاع المدني، بما في ذلك تركيب أجهزة كشف الحرائق وتوفير معدات إطفاء كافية. وأصدر المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء الكود المصري لحماية المنشآت من الحريق في أربعة أجزاء تتناول بالتفصيل

المتطلبات التي ينبغي وضعها في الاعتبار أثناء مراحل تصميم وتجهيز وتشغيل مختلف المباني للحماية من مخاطر الحرائق. وقد تم إعداد هذا الكود، كما هو موضح في المقدمة، وفقاً للمعايير الدولية مثل معايير الجمعية الأمريكية الوطنية للحماية من الحرائق والمعايير البريطانية.

وبوجه عام، تعد قوانين ومعايير الصحة والسلامة شاملة وتوفر الحماية الكافية لموظفين وزوار مرافق الرعاية الصحية من مخاطر السلامة والصحة على اختلاف أنواعها.

8-1-3 الموانئ الطبيعية:

نصّ قرار رئيس الوزراء رقم 1969 لعام 1998 على اعتبار 144 جزيرة من جزر نهر النيل من مناطق المحميات الطبيعية التي يتم تطويرها وفقاً للقانون رقم 102 لسنة 1983. يضع هذا القانون قيوداً على إنشاء أبنية أو طرق أو إقامة أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية، ويشترط الحصول على تصريح من رئيس الوزراء. وعلى الرغم من إصدار هذا القرار منذ 15 سنة تقريباً، إلا أن العديد من جزر نهر النيل قد شهدت العديد من أعمال التطوير (في المنازل والبنية التحتية والأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية، وغيرها)، ولم يكن من الممكن تغيير الوضع بعد إصدار القرار.

9-1-3 التراث الثقافي:

صدر القانون رقم 117 لسنة 1983 بشأن حماية الآثار والمواقع ذات القيمة الثقافية. وتغطي الحكومة المصرية لهذا القانون أهمية كبيرة لكون مصر واحدة من أغنى دول العالم بآثار الحضارات القديمة. يتضمن القانون شروطاً للحماية الهيكلية للآثار المعروفة وغير المعروفة من خلال بعض الإجراءات. ومن شأن أحكام هذا القانون توفير الحماية الكافية من التأثيرات السلبية أثناء مرحلة البناء الخاصة بتدخلات البرنامج.

10-1-3 قضايا الأراضي والنظام القانوني في مصر:

في إطار برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر، سوف تظهر قضيتان من قضايا الأراضي الرئيسية. القضية الأولى هي قضية تخصيص الأراضي للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين في المناطق الصناعية، والقضية الثانية هي قضية حيازة الأراضي بغرض تنفيذ مختلف أنواع عمليات تقديم الخدمات (على سبيل المثال: الطرق الداخلية والصرف الصحي، وما إلى ذلك). وسوف نعرض فيما يلي أهم القوانين والتشريعات التي تنظم هذه القضايا: الاستحواذ على الأراضي لتنفيذ مشروعات خدمية

تنقسم إدارة الأراضي العامة في مصر بين: (أ) السلطات الحكومية المركزية المتعددة المقسمة بطول الخطوط القطاعية والمتحكمة في الأراضي العامة الواقعة خارج الزمام، و(ب) الحكومات المحلية المقسمة بين الخطوط الجغرافية والمتحكمة في الأراضي العامة الواقعة داخل الزمام. تعني كلمة "الزمام" حدود الأراضي الزراعية المزروعة وغير المزروعة التي جرى مسحها فيما سبق بمعرفة الهيئة المصرية للمساحة، والمدرجة في سجل الأملاك الخاص بمصلحة الضرائب العقارية ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق، والتي تفرض عليها ضرائب الأراضي أو الممتلكات الزراعية.

أ- حيازة الأراضي

توجد ثلاثة أشكال رئيسية من ملكية الأراضي في مصر:

- الأراضي العامة أو التابعة للدولة (الأملاك الأميرية) التي تُقسم ضمن نطاق الملكية العامة للدولة ولا يجوز نقل ملكيتها، والمقسمة ضمن الملكية الخاصة للدولة والتي يمكن نقل ملكيتها عن طريق البيع أو الإيجار أو التخصيص (أي نقل الملكية بشرط تلبية معايير معينة مثل عدم تغيير استخدام الأراضي والحفاظ على الغرض منها، وسداد الأقساط المتبقية من سعر الأرض) أو حق الانتفاع.
- الأراضي الخاصة (الملك الحر) التي يجوز التنازل عنها أو نقل ملكيتها.
- أراضي الأوقاف (أراضي متحفظ عليها كوديعة أو أوقاف لأغراض دينية أو خيرية) والتي عادةً ما تخضع لمواثيق نقل الملكية أو الاستخدام، وفي كثير من الحالات يتم ذلك عن طريق التأجير أو حق الانتفاع.

ب- الدستور المصري

يقر الدستور المصري بوجود ثلاثة أنواع رئيسية للملكية، حيث تنص المادة 33 منه على الآتي "تحمي الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية". كما تنص المادة 35 منه على أن "الملكية الخاصة مصنونة، وحق الإرث فيها مكفول لا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبحكم قضائي، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدماً وفقاً للقانون. ووفقاً للدستور (مادة 63) "يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صورته وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم." يتضح من هذه المادة أن القانون يكفل اتباع الإجراءات الودية لنزع الملكية الخاصة. يتعين إخطار الولاية القضائية المختصة بالدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الأفراد ضد الإدارة بشأن التعويضات المناسبة".

ت- قوانين وتشريعات أخرى ذات صلة

كما هو مذكور أعلاه، يحظر الدستور نوع الملكية الخاصة إلا لصالح لمنفعة العامة مقابل تعويض يتحدد وفقاً للقانون. وتنفيذاً لذلك، تم إصدار القانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن نزع الملكية لصالح لمنفعة العامة. بالإضافة إلى ذلك، ينظم القانون رقم 59 لسنة 1979 بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون رقم 3 لسنة 1982 بشأن التخطيط العمراني قضية نزع الملكية.

عرفت المادة 2 من القانون رقم 10 لسنة 1990 مصطلح "المنفعة العامة" في إطار نزع الملكية. وحددت هذه المادة الأعمال التي تعتبر أعمالاً تخدم المنفعة العامة. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- إنشاء الطرق أو الشوارع أو الميادين أو توسيعها أو تعديلها أو تمديدتها أو إنشاء أحياء جديدة
- مشروعات المياه والصرف الصحي
- مشروعات الري والصرف
- مشروعات الطاقة
- مشروعات بناء أو تحسين الكباري والمجازات السطحية (المزلقانات) والممرات السفلية
- مشروعات النقل والمواصلات
- مشروعات التخطيط العمراني وتحسين المرافق العامة
- أعمال أخرى تخدم المنفعة العامة والمنصوص عليها في قوانين أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق، أضافت قوانين أخرى بعض الأعمال الأخرى، وهي كالتالي:

- أضاف القانون رقم 3 لسنة 1982 في شأن التخطيط العمراني إلى قائمة الأعمال السابقة، الأعمال التي تهدف إلى إنشاء مناطق خضراء ومواقف للسيارات العامة.
- أضاف قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 160 لسنة 1991 إلى قائمة الأعمال السابقة، أعمال إنشاء المباني التعليمية الحكومية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2166 لسنة 1994 الأعمال الخاصة بإنشاء مزارع سمكية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية المحلية والسلطات العامة.

تكلف المادة 2 من القانون رقم 10 لسنة 1990 مجلس الوزراء بإضافة أعمال أخرى إلى القائمة السابقة. قد لا تقتصر إجراءات نزع الملكية على تلك الأراضي أو المباني المتأثرة بشكل مباشرة بتنفيذ لأعمال السابقة، بل يمكن أن تشمل أيضاً أي ممتلكات مجاورة أخرى تعتبر مفيدة لتنفيذ الأعمال المعنية.

ينص القانون رقم 3 لسنة 1982 في شأن التخطيط العمراني، في الفصل السادس المتعلق بتجديد الأحياء (ينطبق ذلك أيضاً على إعادة تطوير المناطق العشوائية أو مشاريع إعادة التوطين)، على الزام الوحدة المحلية المختصة بإعداد وتخطيط المناطق التي ينقل إليها شاغلوا المناطق التي تشملها إعادة التخطيط ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لتدبير الأماكن المناسبة لسكانهم أو ممارسة نشاطهم ونقلهم إليها قبل البدء في التنفيذ.

ونصت المادة (40) من القانون المذكور على أنه لا يجوز الإخلاء إلا بعد مرور شهر على إخطار المجموعات المتأثرة رسمياً بالأماكن الجديدة المقرر نقلهم إليها. ويجوز لشاغل العقار الذى تقرر إعادة توطينه وتخصيص وحدة جديدة له التظلم من عدم مناسبتها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالتخصيص الى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من المحافظ المختص. وعلى اللجنة أن تبت في التظلم خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تقديمه إليها. ولكن الحق في التظلم وتقديم شكاوى لا يشمل التظلم النقل إلى مكان جديد، بل يقتصر على الوحدة ذاتها فقط.

ث- إجراءات نزع الملكية

يصف القانون رقم 10 لسنة 1990 إجراءات نزع الملكية على النحو الموضح أدناه:
تبدأ الإجراءات بإقرار المنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية مرفقاً بمذكرة ببيان المشروع المطلوب تنفيذه ورسم بالتخطيط الإجمالي للمشروع وللعقارات اللازمة له (ينص القانون رقم 59 لسنة 1979 والقانون رقم 3 لسنة 1982 على أن رئيس الوزراء هو من يصدر هذا القرار). يُنشر القرار والمذكرة المرفقة به في الوقائع المصرية. وتودع نسخة من القرار والمذكرة في المكاتب المختصة في الوحدة الحكومية المحلية لإطلاع الجمهور عليها. وبناءً على ذلك، تكون الخطوات الإجرائية كالتالي:

- تقدم الجهة الطالبة نزع ملكية أحد العقارات لصالح المنفعة العامة ("الجهة نازعة الملكية") مذكرة بطلبها إلى السيد رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء (في حال تفويض رئيس الجمهورية أي من سلطاته لرئيس الوزراء). ووفقاً لهذا القانون، فإن الجهة نازعة الملكية هي الهيئة المصرية للمساحة، باستثناء المشروعات التي تخضع لإشراف جهات أخرى بموجب قانون يصدر خصيصاً لهذا الشأن.
- تتضمن المذكرة شرحاً لأسباب الطلب، والتعويض المقرر دفعه لمالك العقار مع تقديم ما يثبت أن مبلغ التعويض صادر في صورة شيك بنكي باسم الهيئة المصرية للمساحة.
- عادةً ما يتم تحديد مبلغ التعويض وفقاً للسعر السائد للأرض المحيطة بالأرض المنزوعة ملكيتها (سعر السوق). وتحدد هذه الأسعار وفقاً للأسعار المحددة في العقود المسجلة في مكاتب الشهر العقاري والتوثيق. إلا أن ذلك عادةً ما يُفرض إلى مشكلة خطيرة تواجهها دائماً مشروعات نزع الملكية حيث أن هذه الأسعار، في معظم الحالات، لا تكون واقعية، وذلك لأن أطراف تلك العقود عادةً ما يحددون أسعار أقل من الأسعار الفعلية لتقليل الرسوم والنفقات ذات الصلة بتسجيل العقود. كما ينبغي ملاحظة أنه من المفترض أن يكون ممثلو الهيئة المصرية للمساحة من ذوي الخبرة في تقييم أسعار الأراضي.
- في حالة الموافقة على الطلب، يصدر رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء القرار اللازم لإقرار تخصيص العقار موضوع الطلب للمنفعة العامة ويسمح بالاستحواذ على العقار وفقاً لإجراءات الإنفاذ المباشرة التي تتبعها الجهة نازعة الملكية.
- بعد نشر القرار المفوض بنزع الملكية، يُحول للجهة المعنية نازعة الملكية الدخول إلى العقار موضوع المنفعة في حالة المشروعات طويلة الأجل وبعد الإخطار باعتمادها القيام بذلك لصالح مشروعات أخرى. والغرض من هذا التفويض العاجل هو إجراء العمليات الفنية المطلوبة وعمليات المسح ووضع علامات الأراضي والحصول على معلومات حول العقار.
- تُبلغ الجهة نازعة الملكية الهيئة المصرية للمساحة بالقرار المفوض والمعلومات الخاصة بالمشروع المزمع تنفيذه ورسم بالتخطيط الإجمالي للمشروع وللعقارات اللازمة له.
- وفقاً للمادة 3 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10، سوف يتم تشكيل لجنة لتحديد العقارات المطلوبة للمنفعة العامة. وسوف تتألف اللجنة من الأعضاء التاليين:

- مندوب الهيئة المصرية للمساحة
- مندوب الوحدة الحكومية المحلية التي يقع المشروع ضمن نطاق اختصاصها

○ صراف المنطقة المحلية المعنية

- تعلن اللجنة المذكورة عن أنشطتها أمام الجمهور قبل بدء عملها بخمسة عشر يوماً على الأقل.
- تتحقق إدارة مسح الأراضي من صحة المعلومات التي جمعتها اللجنة، المشار إليها في الفقرة السابقة، وذلك بمقارنة هذه المعلومات بالمعلومات الموجودة في السجلات الرسمية.
- تفحص الإدارة العامة للتقييم التابعة للهيئة المصرية للمساحة العقار المطلوب لتنفيذ المشروع وتدرس وتكمل خرائط التقييم وكشوف المعاملات ذات الصلة بالعقار في منطقة تنفيذ المشروع.
- كما ينبغي أن تعد تلك اللجنة تقرير استشاري عن التعويض التقديري لعرضه على لجنة تقدير التعويضات التابعة للهيئة المصرية للمساحة.
- بعد إيداع مبلغ التعويض بمعرفة الجهة طالبة نزع الملكية لدى الهيئة المصرية للمساحة (المكتب المحلي المختص)، يتم إعداد كشوف الممتلكات العقارية والمرافق ومناطقها وأماكنها ووصفها وأسماء ملاكها وأصحاب حقوق الملكية فيها وعاوينهم ومبلغ التعويض الذي حددته لجنة تقدير التعويضات.
- بعد ذلك، تخطر الهيئة المصرية للمساحة ملاك العقار والأطراف المعنية الأخرى والجهة طالبة نزع الملكية بمواعيد عرض الكشوف المذكورة في الفقرة السابقة عليهم، على أن يتم هذا الإخطار قبل موعد العرض بأسبوع واحد على الأقل. ويتم نشر كشوف العرض لمدة شهر واحد في مكاتب الوحدة الحكومية المحلية المعنية وفي جريدة الوقائع المصرية، ملحق الجريدة الرسمية، وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار.
- يتم إخطار ملاك العقارات ومن لهم حقوق ملكية فيها رسمياً بطلب الإخلاء خلال فترة لا تتجاوز خمسة أشهر من تاريخ الإخطار.
- يشمل أصحاب الحقوق ملاك الحقوق النفعية وحقوق الاستخدام وحقوق السكن وحقوق الرهن العقاري وحقوق الامتياز.
- قضت قرارات محكمة النقض بأن أصحاب الحقوق هم من لهم الحق في العقار، وبالتالي، المؤجرين باعتبارهم أصحاب الحقوق الشخصية.
- تنص المادة 26 من القانون رقم 577 لسنة 1954 على الآتي "دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق وسائر الدعاوى العينية لا توقف إجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها، وينتقل حق الطالبيين إلى التعويض"

ج- الترتيبات المؤسسية

على المستوى المركزي، تعتبر الهيئة المصرية للمساحة هي الجهة الحكومية المختصة بتنفيذ إجراءات نزع الملكية الصادرة لصالح المنفعة العامة، ويستثنى من ذلك المشروعات التي تتناولها جهات أخرى وفقاً للقوانين الصادرة في هذا الشأن. وعلى النحو الموضح أعلاه، تضطلع الهيئة المصرية للمساحة بالمسؤولية عن تشكيل لجان نزع الملكية وتقدير التعويضات. وفي غضون ذلك، يمنح القانون رقم 10 التفويض القانوني لوزارة التنمية المحلية لتطبيق القانون ذاته على نزع ملكية الأراضي لصالح مشروعات المنفعة العامة.

عادةً ما يتم تحديد الجهة المنفذة للاستحواذ على الأراضي على أساس نوع المشروع المقرر تنفيذه. وبناءً على ذلك، تكون الجهة المنفذة مسؤولة عن دفع تعويضات للجماعات المتضررة من المشروع من خلال الهيئة المصرية للمساحة أو تحت إشرافها، وتقديم خيارات بديلة لإعادة التوطين، وتنفيذ مشروع إعادة التوطين. على سبيل المثال، تشارك شركات المياه والصرف الصحي والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي في عملية الاستحواذ على الأراضي إذا كان المشروع المزمع تنفيذه من مشروعات الصرف الصحي. في حين تشارك هيئات الطرق والكباري إذا كان المشروع من مشروعات الطرق. تشارك شركات الكهرباء المختلفة (الإنتاج والنقل والتوزيع) إذا كان المشروع من مشروعات الكهرباء. ولكن عادةً ما تكون الهيئة المصرية للمساحة كياناً رئيسياً في عملية الاستحواذ على الأراضي إذا تم استخدام نهج الاستملاك. ويجوز للجهة المنفذة أن تقرر اللجوء إلى نهج أخرى (البيع بالتراضي أو التبرع) وفي هذه الحالة لا ينطبق القانون رقم 10.

ح- قضية المستأجرين وواضعي اليد

على الرغم من أن القانون رقم 10 لسنة 1990 لا ينص صراحةً على حق المستأجرين في الحصول على تعويض، إلا أنهم يندرجون ضمن مجموعة "أصحاب الحقوق" المشار إليها في القانون. ولكن من الواضح أنه لا يحق للمستأجر مطالبة المالك بإنهاء عقد الإيجار نتيجة لنزع الملكية.

من القضايا المهمة الأخرى التي لم يتم تناولها القانون المصري هي حق واعي اليد في الحصول على تعويض في حالات النزوح أو إعادة التوطين. لم يقر الإطار التشريعي المصري بحقوق واعي اليد، سواء على أراضي الدولة الخاصة (حيث تنطبق الملكية بوضع اليد بعد 15 عاماً من الملكية السلمية الواضحة دون انقطاع) أو على أراضي الدولة العامة (حيث لا تنطبق الملكية بوضع اليد بغض النظر عن مدة الملكية). ومع ذلك، فقد أثبتت الخبرات المصرية في التعامل مع هذه القضية أنه نتيجة للضغوط السياسية والبعد الاجتماعي، اضطرت الحكومة إلى توفير بديل لهذه المجموعات من الأسر، سواء من حيث توفير مأوى بديل لهم أو سيولة نقدية أو أنواع أخرى من التعويضات العينية (على سبيل المثال، توفير فرص عمل لهم). ومن الأمثلة على هذه الحالات، يقوم شخص ما بالزراعة على ارتفاع مرور إحدى الترع أو المصارف، وتقوم مجموعة من المزارعين ببناء حظيرة مواشي أو الزراعة على أرض مملوكة للدولة، ... الخ. ومع ذلك، فإن نوع الدعم المقدم لهذه المجموعات هو الاعتماد إلى حد كبير على التفاهم مع الجهة المنفذة للمشروع وعلى مواردها (أصحاب المشروع). فعلى سبيل المثال، تفضل دائماً الكيانات التي لديها موارد ومرونة أن تقدم نوعاً إضافياً من المساعدة للمضي قدماً في تنفيذ المشروع وتجنب التعقيدات والتداعيات مع المواطنين، على الرغم من عدم وجود نص قانوني يلزم أصحاب المشروع بتعويض واعي اليد على الأراضي أو مستخدميها بشكل غير قانوني.

خ- المسائل المتعلقة بالاستحواذ المؤقت على الأراضي والضرر الجزئي الذي يلحق بها:

في أنواع معينة من المشروعات، تؤدي الأنشطة الموجودة إلى التوقف الجزئي عن استخدام الأراضي بسبب تنفيذ بعض أعمال البنية التحتية على الأرض حتى في الحالات التي لا يتم نقل الملكية فيها إلى الحكومة. من أمثلة هذا النوع من المشروعات خطوط نقل الطاقة الكهربائية باستخدام الخطوط الهوائية (على وجه التحديد الخطوط العالية الجهد والفاثقة الجهد) حيث يفرض تركيب الأبراج والخطوط الهوائية بعض من القيود على استخدام الأراضي بشكل عام، ويقلل من قيمة بيع الأرض. في حالة تنفيذ هذا النوع من المشروعات، تقدم الحكومة التعويضات تحت عنوان "تخفيف الأضرار". يفترض هذا التعويض تغطية الآثار التي تلحق بقيمة الأرض والقيود المفروضة على الأرض نتيجة لتنفيذ أعمال البنية التحتية. ومن الأمثلة الأخرى لهذا النوع من المشروعات، تركيب خطوط أنابيب الغاز التي تؤثر أيضاً على الأراضي الزراعية في حالة اختراق تلك الخطوط للأراضي المزروعة. وعلى الرغم من أن خط الغاز يفرض قيوداً على أصحاب الأرض والمستخدمين، إلا أن التعويضات التي يخولها القانون في تلك الحالات هو مجرد تعويض عن المحاصيل.

تخصيص الأراضي للمستثمرين

يختص القرار الجمهوري رقم 158 لعام 2001 وأحكام القانون رقم 5 لسنة 1996 بقواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها بإيجار اسمي لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو للتوسع فيها. ينطبق ذلك على الأراضي المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد. ولكن هذا القرار لم يدخل حيز التنفيذ عام 2003 حتى صدور القرار الإداري المرفق (الذي بدأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في تنفيذه بعد ضغط المستثمرين عليها). وفقاً لهذا القرار يتم تخصيص الأراضي الصناعية في قنا وسوهاج للمستثمرين مجاناً. كما توفر الحكومة شبكات البنية التحتية (المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز) وتنقل ملكية الأراضي للمطور بعد ثلاث سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع. تخضع المناطق الصناعية في محافظتي قنا وسوهاج فنياً وإدارياً إلى ديوان المحافظة. للحصول على قطعة أرض في منطقة صناعية داخلية (تخضع الأراضي في المناطق الصناعية لإشراف وإدارة ورقابة المحافظات). أما عن إجراءات التخصيص فهي كالتالي:

- يقدم الطلب إلى المحافظة التي توجد بها المنطقة الصناعية. تبدأ العملية عادةً عندما يقدم أحد المستثمرين طلب بتخصيص قطعة أرض. يشتمل نموذج الطلب المقدم من المستثمر إلى مكتب المحافظة على الوثائق التالية:

- المعلومات الخاصة بالشركة: عقد تأسيس الشركة متضمنا النموذج القانوني ورقم القيد في السجل التجاري والبطاقة الضريبية.
- المعلومات الخاصة بالمشروع: دراسة الجدوى والجدول الزمني للتنفيذ وخطة تخطيطية تبين الاستخدام المخطط من مساحة الأرض المطلوبة وخطوط الإنتاج وتوسعات المشروعات المستقبلية إذا اقتضى الأمر. احتياجات مرافق المشروع (إمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية).
- اعتماد جهاز شؤون البيئة المصري في حالة المشروعات التي لها أثر بيئي سلبي

- يتم الحصول على موافقة مبدئية على فكرة المشروع من قبل لجنة برئاسة المحافظ وممثلين من الجهات المعنية، مثل جمعية المستثمرين، رئيس مناطق الاستثمار ورؤساء هيئات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- يتم اتخاذ القرارات بمعرفة لجنة يرأسها السكرتير العام بعد دراسة كافة الوثائق خلال 30 يوم من تاريخ تقديم الطلب.
- لا يتم توثيق الإجراءات واللوائح والشروط والأحكام ذات الصلة بتخصيص الأراضي. ولا يتم تطبيق نظام للإفصاح العام لنشر وتعميم تلك المعلومات على جمهور العامة بشكل متساو وعادل.
- تضطلع لجنة تخصيص الأراضي بمسئولية إدارة الأرض. وطبقا لخبرتها السابقة تقوم بتخصيص الأرض على أساس مساحتها وموقعها. وكما هو واضح، لا يتم نشر معايير هذه العملية وليس هناك أي نظام للرد على الشكاوى والتظلمات المقدمة من المستثمرين الذين تم رفض طلباتهم. كما يجب على المستثمرين أن يجدوا طريقة للتواصل مع مسؤولي الحكومة لطلب مثل هذه المعلومات.
- يجب أن يحصل المستثمرون على جميع التراخيص اللازمة من مختلف الجهات الحكومية المسؤولة عن المناطق الصناعية المعنية طبقا لموقع الأرض والتعليمات المقدمة من المحافظة.

تسليم قطعة الأرض: تُسلم لجنة من المحافظة قطعة الأرض للمستثمر، الذي يوقع على التقرير الرسمي للاستلام. ويتمحور المستثمر فترة ثلاث سنوات من تاريخ الاستلام لإنهاء أعمال البناء والبدء في الإنتاج. لا يتم نقل ملكية الأراضي، وبالتالي تبقى الأرض غير مسجلة حتى يتم الانتهاء من أعمال البناء وبدء الإنتاج.

إجراءات الإدارة الاجتماعية والبيئية

3-2-1 إجراءات إصدار التراخيص البيئية وإجراءات المتابعة

عملية إعداد تقييم الأثر البيئي واستيفاء شروط ومتطلبات جهاز شؤون البيئة المصري موضحة في المبادئ التوجيهية، ويتم إدراج اعتماد تقييم الأثر البيئي في نظام إصدار التراخيص الرسمي للمشروعات الجديدة، وتحديدًا مشروعات القطاع الخاص. لكن الأمر ذاته لا ينطبق على مشروعات القطاع العام والمشروعات الحكومية حيث لا يشترط إتباع إجراءات بيئية محددة للحصول على التراخيص، ولا سيما للمشروعات المقامة على أراضي مملوكة للأجهزة الحكومية، إذ لا تكن هناك حاجة لتخصيص الأراضي. تم إخطار فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية بأن المشروعات الحكومية التي عادةً ما تستلزم إعداد تقييم الأثر البيئي هي المشروعات الكبرى المصنفة ضمن الفئة ج وفقاً للنظام المصري، والمشروعات المنفذة في مناطق صحراوية جديدة والتي تحتاج إلى تخصيص الأرض من خلال عملية رسمية تجريها لجنة تخصيص الأراضي والمشروعات المنفذة بالتعاون مع المنظمات الدولية.

كانت معظم عمليات تقييم الأثر البيئي التي تم اعتمادها في محافظتي قنا وسوهاج خلال السنة الماضية لمرافق إنتاج صناعية تنتمي للقطاع الخاص، وتصنف معظم هذه المشروعات ضمن الفئتين "ب" و "أ" (الأقل أثراً) على النحو الموضح في الجدول التالي.

أما عن مشروعات الفئة "ج" فكانت لمصنع اجهزة كهربائية ومصنع إطارات ومشروع لاستخدام الفحم كوقود في مصنعين من مصانع الأسمنت في قنا.

جدول (7): عمليات تقييم الأثر البيئي المعتمدة في محافظتي سوهاج وقنا خلال عام 2015

المحافظة	الفئة ج الأعلى أثراً	الفئة ب	الفئة أ الأقل أثراً	شروط خاصة ⁶
سوهاج	2	316	434	230
قنا	2	92	32	156
الإجمالي	4	408	466	386

المستثمر هو المسؤول عن إعداد عمليات تقييم الأثر البيئي، حيث يتولى تسليم التقييم من خلال الجهة المختصة إلى جهاز شؤون البيئة المصري. وعادةً ما يقوم المستثمر بإعداد تقييم الأثر البيئي في المشروعات الصغيرة، وتقوم وحدات الإدارة البيئية في المحافظات بالتحقق من صحة البيانات، ولكن في حالات قليلة يستعين المستثمر بمستشارين في مجال البيئة لإعداد هذا التقييم. ومنذ عام 2014، طلب جهاز شؤون البيئة أن يتم إعداد هذه التقييمات بمعرفة مستشارين معتمدين في مجال البيئة.

تتم مراجعة واعتماد تقييمات الأثر البيئي لمشروعات الفئة "ج" على المستوى المركزي في المكاتب الرئيسية لجهاز شؤون البيئة في القاهرة، في حين يتم اعتماد مشروعات الفئتين "ب" و "أ" في فروع المكاتب الإقليمية للجهاز في المحافظات⁷. وعادةً ما يطلب الجهاز أو مكاتبه الإقليمية توضيحاً للبيانات الناقصة قبل منح الترخيص، وبمجرد أن تصبح البيانات كافية، يمنح التقرير بشرط الامتثال لخطط الإدارة البيئية الموضحة في تقييم الأثر البيئي. وقد رُفضت بعض المشروعات من وجهة النظر البيئية في بضعة حالات في المحافظتين، وخصوصاً في المشروعات التي ينتج عنها ضوضاء في المناطق المأهولة بالسكان.

تتنوع درجة جودة عمليات تقييم الأثر البيئي، وعادةً ما تكون مشروعات الفئة "ج" هي الأعلى جودة، وذلك لأسباب واضحة، في حين تختلف درجة جودتها في مشروعات الفئة "ب"، أما مشروعات الفئة "أ" فهي متنوعة من حيث ارتفاع أو انخفاض الجودة. بعد إقرار نظام إصدار الشهادات الخاص بالاستشاري، من المتوقع أن تصبح عمليات تقييم الأثر البيئي أعلى جودة خلال السنوات القادمة. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد في محافظتي سوهاج وقنا سوى اثنان أو ثلاثة فقط من الجهات الاستشارية البيئية المعتمدة. ووفقاً لخبرة فريق عمل تقييم النظم البيئية والاجتماعية⁸، تتمثل أوجه الضعف في تقييم الأثر البيئي في النقاط التالية:

- في بعض الأحيان لا يتناسب تحليل المخاطر مع عواقبها أو مخاطرها.
- عادةً ما يتسم تحليل البدائل بالسطحية ويعتبر مجرد إجراءات شكلية.
- في بعض الأحيان لا تتسم إجراءات خطط الإدارة البيئية بالواقعية ولا تتناسب مع المخاطر.

⁶ تخضع مشروعات الشروط الخاصة لعمليات تقييم الأثر البيئي، ولكنها ملزمة باتباع قائمة من الإجراءات المعيارية ذات الصلة بنوع الصناعة

⁷ كانت المكاتب الرئيسية لجهاز شؤون البيئة المصري هي الجهة المسؤولة عن اعتماد تقييمات الأثر البيئي لمشروعات الفئة "ب" حتى ديسمبر 2015، وبعدها أسندت هذه المهمة إلى المكاتب الإقليمية للجهاز.

⁸ قام فريق عمل تقييم النظم البيئية والاجتماعية بمراجعة العديد من عمليات تقييم الأثر البيئي التي تم إعدادها لاطار تحديد أولويات البنية التحتية IPFS خلال السنوات الماضية.

يتم تدارك النقطة الأولى عادةً خلال عملية المراجعة التي تتم بمعرفة جهاز شؤون البيئة أو المكاتب الإقليمية الفرعية، ولكن تظل النقطتان الأخريان متواجدين نسبياً، إما نظراً لإعداد تقييم الأثر البيئي في مرحلة متأخرة من المشروع أو لعدم متابعة خطط الإدارة البيئية جيداً بعد تنفيذ المشروع.

قام فريق عمل تقييم النظم البيئية والاجتماعية بدراسة النقطة الأخيرة أثناء التقييم، واتضح أن المستثمرين لا يقومون عادةً بمتابعة خطط الإدارة البيئية. وينظر العديد من المستثمرين إلى تقييم الأثر البيئي بأنه مجرد أحد الوثائق المطلوبة للحصول على الترخيص دون فرض أي التزامات أثناء مشروعات البناء والتشغيل. تتفاقم هذه المشكلة بسبب ضعف قدرة المكاتب الفرعية الإقليمية ووحدات الإدارة البيئية في متابعة الامتثال للمعايير البيئية.

تتم عمليات التفتيش البيئي على المشروعات ومراجعتها من قبل الجهتين التاليتين: المكاتب الإقليمية الفرعية⁹ ووحدات الإدارة البيئية. عادةً ما تكون عمليات التفتيش بمثابة رد فعل على شكاوى الجيران والمتضررين من المشروع، ولكن تقوم كلتا الجهتين أيضاً بإعداد خطة منتظمة لعمليات التفتيش البيئي. يعمل بالمكتب الفرعي بمحافظة قنا حوالي 30 موظف، وفي وحدة الإدارة البيئية حوالي 25 موظف، وفي وحدة محافظة سوهاج حوالي 15 موظف. ونظراً لهذا العدد المحدود من الموظفين، لا تتمكن المكاتب الإقليمية الفرعية ووحدات الإدارة البيئية من تغطية جميع المرافق الموجودة في المحافظتين بالشكل الكافي، ولاسيما مع منح تراخيص لأكثر من 500 منشأة كل عام، كما هو مبين في الجدول رقم 7 أعلاه. وعلاوةً على ذلك، لا تتم متابعة عمليات التفتيش من خلال خطط الإدارة البيئية، بل تقتصر على أخذ عينات ومتابعة الشكاوى. وأثناء إعداد تقييم النظم البيئية والاجتماعية، قام الفريق بزيارة بعض المنشآت الصناعية، ولم يجد نسخة من خطة الإدارة البيئية لدى أي منها يُعتد بها كمرجع للالتزامها، ولا تحصل وحدات الإدارة البيئية عادةً على نسخ من تقييم الأثر البيئي المعتمد. لاحظ فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية ضعف التنسيق بين الجهتين (المكاتب الإقليمية الفرعية ووحدات الإدارة البيئية)، وفي كثير من الأحيان، تقوم كلتا الجهتين بعمليات تفتيش غير منسقة على المشروعات خلال فترة قصيرة. نتناول بمزيد من التفاصيل تلك الثغرات في الفصل الخامس والسادس.

3-2-2 إجراءات التعامل مع المواد والنفائيات الخطرة

على الرغم من أن القانون والمبادئ التوجيهية تعتبر شاملة، كما أوضحنا سابقاً، إلا أنه في كثير من الحالات لا توجد موارد كافية فعلياً تسمح بالامتثال لهذه القوانين والمبادئ. تتم عادةً متابعة إجراءات التسجيل والمناولة الآمنة للنفائيات القابلة للاشتعال بطريقة مناسبة من قبل إدارات الدفاع المدني في المحافظات، ولكن نقل المتابعة مع أنواع أخرى من المواد الخطرة حيث لا تتم إجراءات تفتيشها إلا في السجل البيئي للمنشآت، وهو شرط من شروط القانون رقم 4، ولكن لا تلتزم به العديد من المنشآت.

أما عن النفائيات الخطرة، لا توجد مرافق في منطقة صعيد مصر مرخصة لتلقي ومعالجة النفائيات الصناعية الخطرة والتخلص منها، والمرافق الوحيدة المتاحة هي التي تتلقى النفائيات الطبية، وربما بعض النفائيات الخطرة من الصناعات البترولية، ولكن لا تتاح مثل هذه المرافق في سوهاج وقنا. المرفق الرسمي الوحيد المتاح الذي يتلقى النفائيات الخطرة هو مكب النفائيات الخطرة الموجود في الناصرية / محافظة الإسكندرية، على بعد 800 كيلومتر تقريباً من مدينة سوهاج. مع هذه المسافة الطويلة والكميات المحدودة من النفائيات الناتجة من مرفق واحد، لن يكون من المجدي الطلب من هذه المرافق نقل نفائياتها مقابل رسوم ضخمة لنقلها والتخلص منها¹⁰. على الرغم من أنه قد نما إلى علم فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية خلال

⁹ هناك مكتب فرعي إقليمي في محافظة قنا، بينما يختص المكتب الفرعي الموجود في محافظة أسيوط بمتابعة أمور محافظة سوهاج.
¹⁰ يوجد حالياً ستة شركات صرح لها جهاز شؤون البيئة بنقل النفائيات الخطرة، ولكن لم تتم دراسة أسعار تقديم هذه الخدمات للمشروعات الصغيرة في منطقة صعيد مصر.

فترة الإعداد، أنه قد تم من قبل نقل بعض النفايات الخطرة إلى الإسكندرية¹¹، إلا أنه لم يكن من الممكن اعتبار ذلك قاعدة عامة ويمكن افتراض عدم إمكانية وصول غالبية المشروعات بسهولة إلى مرفق النفايات الخطرة.

تزداد خطورة هذه الفجوة في الإجراءات الحالية فقط في حالة كبار منتجي النفايات الخطرة، مثل خبث الفرن الناتج عن مجمعات الألومنيوم الكبيرة، ونفايات اللب الناتجة من مصانع الورق، والوسائط المرشحة التي تخلفها مصانع السكر الكبيرة ... وغيرها، والتي لا تشكل جزءاً من البرنامج. ولا تعتبر معظم مشروعات البنية التحتية المدرجة ضمن قائمة الاستثمار، من كبار منتجين النفايات الخطرة. ومع ذلك، فقد تناولت خطة عمل المشروع هذه الفجوة حتى يتم تداركها خلال فترة تنفيذ المشروع.

3-2-3 إجراءات إدارة جودة الهواء

معظم المداخل الموجودة في منطقة عمل المشروع صغيرة النطاق وحجم أنشطتها ضعيف نسبياً. وتتمثل أهم مصادر الانبعاثات في مصنعين للأسمتت وبعض مصانع السكر ومجمع للألمونيوم ومصانع الورق ومحارق النفايات الطبية. كما أن المصادر المتنقلة (أي السيارات) تساهم إسهاماً كبيراً في إجمالي الانبعاثات في المحافظتين.

وعادةً لا تخضع معظم المداخل ضعيفة النشاط، التي يمكن إضافتها من خلال مساعدات البرنامج، للمراقبة والرصد، إلا خلال فترة إصدار التراخيص اللازمة لها. أما خلال مرحلة التشغيل، فترصد المكاتب الفرعية الإقليمية الانبعاثات، ولكن هذا قد يقتصر في المقام الأول فقط على مصادر الانبعاثات الكبيرة، حيث يأتي فريق الرصد من خارج المحافظتين (يرصد فرع أسوان انبعاثات محافظة قنا، ويرصد فرع أسبوط انبعاثات محافظة سوهاج).

لا تلتزم المناطق الصناعية بالحد الأدنى لارتفاع المداخل الأقل نشاطاً (18 متراً)، إلا أن هذا الحد يعتبر صارماً للغاية بالنسبة للانبعاثات الصغيرة الصادرة من المناطق الصناعية في محافظتي سوهاج وقنا، حيث أنها بعيدة نسبياً عن المناطق السكنية. وعلى أي حال، لا تبدو متابعة هذه الاشتراطات من أولويات السلطات المعنية بالتراخيص والتفتيش، نظراً لأن ارتفاع معظم المداخل الموجودة في المدن الصناعية أقل من 18 متر. بوجه عام، سوف يضمن الشرط الذي نصت عليه الممارسة الصناعية الدولية الجيدة بشأن عدم تجاوز ارتفاع المداخل 1.5 متراً أو العرض المتوقع للمباني المجاورة، تشتت ملاتم للانبعاثات. وسوف يتضح في خطة عمل البرنامج لاحقاً أنه سيوصى بالامتثال لهذا الشرط في تحسين عملية تقييم الأثر البيئي.

أما عن جودة الهواء المحيط، فيقوم جهاز شئون البيئة بتشغيل شبكة من محطات المراقبة موزعة في كافة أنحاء الجمهورية، ولا توجد في محافظتي قنا وسوهاج سوى محطة واحدة كائنة بمنطقة سكنية في نجع حمادي، وتقوم هذه المحطة بمراقبة الجسيمات التي يبلغ قطرها 10 ميكرومترات، وعادةً ما تتجاوز هذه الجسيمات الحدود المسموح بها على المستوى الوطني. لا يتم الكشف عن البيانات ذات الصلة بجودة الهواء المحيط للجمهور، ولكن وفقاً لتوجيهات مسؤولي الجهاز، يجوز تقديم البيانات المطلوبة مجاناً عند تقدم المواطنين بطلب رسمي بذلك¹².

4-2-3 إجراءات إدارة الموارد المائية

تقع مسؤولية مراقبة الامتثال للقانون رقم 48 لسنة 1982 على عاتق وزارة الموارد المائية والري بالتعاون مع وزارة الصحة، حيث تقوم الأخيرة بجمع عينات من مياه الصرف النهائية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وعادةً ما تقوم

¹¹ تم نقل شحنة بوزن 80 ألف طن من خامس أكسيد الفوسفور P4O10 إلى الناصرية، وكانت هذه الشحنة لإحدى شركات الأدوية في محافظة قنا، وتم ذلك تحت إشراف المكتب الفرعي الإقليمي.

¹² عادةً ما يتم طلب هذه البيانات لأغراض البحث.

وزارة الصحة بزيارة تلك المحطات مرة واحدة كل ثلاثة أشهر لأخذ عينات مياه الصرف النهائية، ويتم الإبلاغ عن الشركات المخالفة، وأحياناً تتم محاكمة المشغلين المخالفين.

تستخدم معظم محطات معالجة مياه الصرف الصحي في سوهاج وقنا برك الأكسدة للمعالجة البيولوجية لمياه الصرف، ثم تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في غابات الأشجار التي تمت زراعتها خصيصاً لهذا الغرض. وعادةً ما تقوم هذه المحطات بمراقبة ذاتها بشكل متكرر، وفي أغلب الأحيان تكون نفاياتها السائلة مستوفاة لمتطلبات المعالجة الأولية التي نص عليها القرار رقم 44 لسنة 2000، حيث توفر برك الأكسدة المعالجة الثانوية كاملة. ومع ذلك، هناك بعض نقاط الضعف الإجرائية في برك الأكسدة ونظام غابات الأشجار وهي: (أ) في بعض الأحيان لا تكفي المناطق الشجرية لاستيعاب كمية المياه المصرفة، ولا سيما في فصل الشتاء عندما يكون معدل التبخر منخفضاً و(ب) لا توجد خطط لإزالة الحمأة من البرك والتخلص من الحمأة بطريقة سليمة بيئياً¹³.

تعاني مناطق كبيرة في مصر، وتحديدًا المناطق الريفية، من غياب خدمات الصرف الصحي، وتزداد نسبة المناطق السكنية التي تعاني من نقص هذه الخدمة في صعيد مصر عن المعدل الوطني. ففي محافظة قنا، تقدر نسبة التغطية بحوالي 15% فقط في المدن الرئيسية وبعض القرى. ويجري حالياً تنفيذ بعض المشروعات (بناء شبكات صرف صحي ومحطات معالجة جديدة وبناء محطات ملحقة بالمحطات الموجودة فعلياً) ومن المتوقع أن تزيد هذه المشروعات من نسبة التغطية لتصل إلى 20%. أما في محافظة سوهاج، فترتفع هذه النسب بعض الشيء، حيث تقدر نسبة التغطية الإجمالية بنحو 20%. يتم تجميع الصرف الصحي في المناطق الغير مغطاة بهذه الخدمة في بيارات يتم إفراغها في الترع أو المصارف أو حتى في الأراضي المفتوحة، وهو ما يعتبر أحد الضغوط الكبيرة التي تهدد جودة المياه السطحية والتربة، وسوف تساهم مساعدات منحة أداء البرنامج في مجال الصرف الصحي في التخفيف من وطأة هذا الضغط.

5-2-3 إجراءات إدارة الضوضاء

تتم عمليات قياس الضوضاء المحيطة من قبل جهاز شئون البيئة المصري باستخدام أجهزة محمولة عند الحاجة، وخصوصاً في المدن الكبرى التي تعاني من الازدحام المروري. تتم مطالبة بعض المستثمرين بمراقبة الضوضاء المحيطة كجزء من عملية تقييم الأثر البيئي، ولكن نادراً ما تستخدم هذه القياسات في عمليات تقييم أثر الضوضاء من خلال إعداد النماذج. النشاط الرئيسي لمنحة الأداء الذي قد يكون له أثر ملحوظ على الضوضاء المحيطة هو بناء الطرق وإعادة تأهيلها، وليس هناك وجود فعلي للتقييم الدقيق لأثار الضوضاء الناتجة عن تلك المشروعات.

تقوم عادةً المكاتب الفرعية الإقليمية برصد الضوضاء المهنية في المرافق الصناعية، ولكن عدد العاملين بهذه المكاتب لا يسمح بإجراء عمليات الرصد بشكل متكرر، وتتم هذه العمليات باستخدام أجهزة محمولة لقياس الضوضاء تسجل القياسات قصيرة الأمد دون تتبع فترات التعرض لمختلف أنواع الضوضاء.

تتضمن خطة عمل البرنامج إجراءات تهدف لتحسين نظام التقييم البيئي، وخصوصاً في مشروعات الطرق، بهدف تطبيق إجراءات التخفيف الملزمة من آثار الضوضاء وتحسين الامتثال لمعايير فترات التعرض للضوضاء المهنية.

6-2-3 إجراءات إدارة النفايات الصلبة

بصفة عامة، يتم تنفيذ خدمات إدارة النفايات الصلبة في المحافظتين من خلال السلطة المحلية، ولكن عادةً ما ينقصها الموارد المالية الكافية لتقديم خدمات تتسم بالجودة. وكانت هناك قصة نجاح في مدينة قنا في 2001/2000، حيث تم تحصيل رسوم الخدمة من الأسر والمنشآت التجارية بشكل فعال ولكن تم تقويض التأثير على هذا النجاح بسبب نقص التمويل، وتحديدًا بعد

¹³ معظم هذه المحطات جديدة، ولا يوجد في معظمها سوى كمية قليلة جداً من الحمأة، بل وأن بعضها لم يملأ بعد بعض البرك بمياه الصرف. ومع ذلك، ينبغي وضع خطط مستقبلية لحل هذه المشكلة لتجنب التخلص من الحمأة بطريقة غير ملائمة.

ثورة 2011. لا تتوافر لدى المجالس المحلية حالياً سوى القليل من الموارد المالية لتقديم خدمة فعالة وخاصةً عاصمتي سوهاج وقنا. ونتيجةً لذلك تترك دائماً أكوام من النفايات في الأراضي الخالية، وعلى جوانب الطرق والمجاري المائية. ويتم التخلص من النفايات في المقالب المفتوحة في المناطق الصحراوية في المحافظتين، دون التحكم في الاشتعال الذاتي للنفايات وقيام البعض بتقليب والتقاط المخلفات ذات القيمة بشكل غير آمن. إلا أنه جاري بذل بعض الجهود حالياً لتحسين الخدمة¹⁴، ومساعدات منحة أداء البرنامج في مجال الصرف الصحي ستشارك في تخفيف هذا الضغط.

7-2-3 إجراءات الصحة والسلامة

وزارة القوى العاملة والعمل هي الجهة المسؤولة عن ضمان امتثال أصحاب العمل لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2003 وتوفير بيئة عمل آمنة. ولا تتوافر عادةً لدى مديريات القوى العاملة بالمحافظات عدد كاف من الموظفين للتفتيش على جميع المنشآت للتأكد من استيفاء متطلبات وشروط الصحة والسلامة. ومن حيث متطلبات الحماية من الحرائق، ينبغي التحقق منها بمعرفة إدارات الدفاع المدني في مختلف المناطق، وعادةً ما تقوم تلك الإدارات بعمليات تفتيش منتظمة وفعالة نسبياً خلال عملية إصدار التراخيص وتجديد رخصة التشغيل.

تتمثل الفجوة الرئيسية في تطبيق معايير الصحة والسلامة في وعي العمال بأهمية الامتثال للمعايير لتجنب وقوع الحوادث. كما أن نظام التعليم ونظام التأهيل في مختلف المجالات لا يتناول بيئة السلامة بشكل جيد. وربما تتسع هذه الفجوة في قطاع البناء والتشييد لندرة عمليات التفتيش على الالتزام بمعايير الصحة والسلامة، وعدم تدريب العاملين بشكل جيد على الامتثال لها. ويعد تحسين إجراءات الصحة والسلامة من التدابير التي اشتملت عليها خطة عمل البرنامج.

8-2-3 إجراءات الموانئ الطبيعية

على الرغم من أن جزر نهر النيل الموجودة في سوهاج وقنا تعتبر رسمياً من المناطق المحمية، إلا أنه لا يتم اتخاذ أي إجراءات فعالة لمنع أعمال التطوير والتنمية في تلك الجزر. ورغم وجود مناطق سكنية وبعض خدمات البنية التحتية على بعض من تلك الجزر، إلا أنه لم يجري تطوير معظم هذه الجزر ولاسيما نظراً لعدم وجود جسور تربط الجزر بالمنطقة الرئيسية واقتصار وسيلة النقل على المعديات الصغيرة. تتضمن خطة عمل البرنامج اتخاذ تدابير خاصة لمساعدات منحة الأداء المحتملة في جزر النيل.

9-2-3 إجراءات الموارد الثقافية

المجلس الأعلى للآثار هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم 117 لسنة 1983، ويضم هذا المجلس مديريات الآثار الخاصة بجميع المحافظات متضمنة سوهاج وقنا. تحظى المواقع الأثرية في سوهاج وقنا بالحماية الجيدة من التأثيرات الناجمة عن أعمال التطوير المحيطة بها. لا تمنح تراخيص إقامة مشروعات جديدة على أراضي جديدة إلا بعد قيام مديريات الآثار بمسح الموقع.

10-2-3 إجراءات الاستحواذ على الأراضي¹⁵

في حالة تنفيذ الاستحواذ على الأرض عن طريق حق الدولة في الحصول على الأراضي للمنفعة العامة (تطبيق القانون رقم 10)، توجه مديرية المساحة التابعة للهيئة المصرية للمساحة عملية الاستحواذ بالتنسيق مع مالك المشروع. وفي هذه الأثناء،

¹⁴ يجري حالياً تنفيذ مشروع ما في محافظة قنا بالتعاون مع هيئة المعونة الألمانية / بنك التنمية الألماني لتوفير التمويل اللازم لجمع النفايات الصلبة ونقلها وطمرها.

¹⁵ لا تستند الإجراءات المدرجة في تقييم النظم البيئية والاجتماعية لتطبيق مختلف نهج الاستحواذ على الأراضي إلى الوثائق الرسمية، بل إلى المناقشة مع أصحاب المصلحة والمعرفة التي اكتسبها فريق التقييم من المشروعات العديدة التي تم تنفيذها من قبل. ومن المحتمل أن توجد اختلافات في الإجراءات بين مختلف أنواع المشروعات. تم إعداد الشرح الخاص بهذا القسم لتقديم فكرة كاملة لفريق التقييم.

تتولى إدارة الممتلكات العقارية أو الدائرة القانونية التابعة للجهات التنفيذية أو كلاهما المسؤولية عن استكمال الإجراءات، وذلك وفقاً لنوع المشروع المزمع تنفيذه. وحتى في حالات ممارسة حق الدولة في الحصول على الأراضي للمنفعة العامة، تشارك تلك الجهات في لجنة تقدير القيمة. أما عن المشروعات المنفذة بالمنحة التكميلية، فسوف تولى المحافظات مسئولية تنفيذ المشروعات في حالة كونها ضمن مهام المحافظة (على سبيل المثال إدارة النفايات الصلبة أو تطوير أو تحسين الطرق الداخلية). وفي الحالات التي توول فيها ملكية المشروعات لكيانات أخرى (مثل مشروعات الصرف الصحي أو الطرق الإقليمية أو خطوط الكهرباء)، ستقوم المحافظة بدور القيادة بالتنسيق الكامل مع الكيانات ذات الصلة. واستناداً لنوع المشروع وحاجة المجتمعات المحلية له وتوافر الأرض، يتحدد استخدام واحد من النهج الخمسة التالية للاستحواذ على الأرض:

1. التبرع الطوعي بالأرض

في بعض الحالات، يبدي ملاك الأراضي (وتحديداً الأثرياء منهم) استعدادهم للتبرع بأراضيهم لمختلف المشاريع التي من شأنها خدمة المجتمعات المحلية. وفيما يلي الخطوات الرئيسية المتبعة عادةً عند التبرع الطوعي بالأرض:

الخطوة الأولى: تحديد موقع المشروع: تُعين الجهة المنفذة للمشروع مستشار تصميم لترشيح بعض المواقع المناسبة للبناء وفقاً لنوع المشروع والمعايير الفنية وبالتنسيق مع الوحدة الحكومية المحلية باعتبارها ممثل للسلطة الحكومية ومع ممثلين آخرين للمجتمع المحلي. وترى الجهات المنفذة أن رغبة المالك في بيع أرضه تعد من أحد أهم العوامل المحددة للاختيار النهائي للأرض. كما تعتبر الجدوى المالية للموقع من العوامل الرئيسية للاختيار.

الخطوة الثانية: تحديد الموقع على أساس معايير فنية: عندما تتلقى الجهة المنفذة بضعة عروض من المتبرعين المحتملين، فإنها تقوم بتعيين مستشار فني لتحديد الموقع الأكثر جدوى من الناحية الفنية (ولاسيما في مشاريع الصرف الصحي). وتعد القدرة على الاختيار من الشروط الرئيسية لنهج التبرع. يتم عادةً اختيار عدة مواقع، وإذا ثبتت الملاءمة الفنية لقطعة الأرض التي يرغب مالكيها في التبرع بها، فإن إجراءات عملية التبرع تنتهي بسرعة.

الخطوة الثالثة: الوصول إلى اتفاق مع المتبرع بالأرض. يعرض شخص (أو مجموعة من الأشخاص) أرضه / أراضيهم لتنفيذ المشروع كتبرع دون مقابل مادي، بل العائد الوحيد الذي يسعى إليه المتبرع هو المنفعة التي ستعود عليه من تنفيذ المشروع. وعادةً ما يكون المتبرع ثري ولا تمثل قطعة الأرض التي يتبرع بها سوى حصة صغيرة من الأراضي التي يمتلكها، وقد لا تشكل تلك الأرض له مصدراً للدخل.

الخطوة الرابعة: توقيع عقداً مبدئياً مع المتبرع بالأرض. بعد أن يحدد المستشار الفني الموقع المناسب لإقامة المشروع، تقوم الجهة المنفذة، من خلال الوحدة الحكومية المحلية، بتوقيع عقد مبدئي مع مالك (ملاك) الأرض الذي تبرع بها، ويكون عنوان هذا العقد "عقد تبرع"، ويذكر فيه اسم المتبرع/ المتبرعين وبيانات الأرض بما في ذلك المساحة والموقع والغرض من التبرع. يرى أصحاب المشروع الذين يستخدمون هذا النهج أن التبرع هو عملية تقودها المجتمعات المحلية عادةً. ولا يتعين خضوع المتبرع لأي ضغوط تجبره على التبرع بالأرض وله دائماً الحرية الكاملة في عدم القيام بذلك. وعادةً ما يتم اختيار مواقع بديلة قبل التوصل إلى قرار (مع المجتمعات المحلية) بشأن قطعة الأرض التي سيقام عليها المشروع.

الخطوة الخامسة: الحصول على جميع الاعتمادات والموافقات. في الحالات المتعلقة بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي، على المتبرع الحصول على كافة الموافقات والاعتمادات قبل توقيع الوحدة الحكومية المحلية على العقد النهائي مع المتبرع.

الخطوة السادسة: التنازل عن ملكية الأرض. يذهب المتبرع إلى مصلحة الشهر العقاري للتنازل عن ملكية الأرض في مستند رسمي يقر بتبرعه بالأرض لصالح الوحدة الحكومية المحلية. بعدها، يوقع المتبرع (الذي تبرع بمحض

إرادته بقطعة الأرض) والوحدة الحكومية المحلية على عقد التبرع، ثم تنقل الوحدة ملكية الأرض لشركة مياه الشرب والصرف الصحي من خلال اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

2. المساهمة المجتمعية

يعد هذا النهج نهجاً شائع الاستخدام في حيازة الأراضي اللازمة لتنفيذ مشروعات الصرف الصحي (وخاصةً محطات الضخ). تشبه عملية المساهمة المجتمعية عملية التبرع إلى حد كبير. وفيما يلي الاختلاف بين النهجين:

الوصول إلى اتفاق مع المالك بشأن سعر بيع الأرض (الذي يسمى في العقد "التبرع"). تمثل مجموعة من الشخصيات الجديرة بالثقة (العمدة ورجال الدين) القرية المزمع تنفيذ المشروع فيها ويقومون بالتفاوض مع المالك على سعر الأرض المطلوبة. يتم تقدير السعر بشكل غير رسمي على أساس الأسعار السائدة في المنطقة ويتم إبلاغ المجتمعات المحلية بالقيمة المطلوبة من خلال شخص جدير بالثقة.

جمع المبالغ المالية التي تساهم بها الأسر. يتم إجراء عملية يقودها المجتمع المحلي لاحتساب متوسط مساهمة كل أسرة إلى جانب أي ترتيبات خاصة بإعفاء الأسر الفقيرة¹⁶. بعد ذلك، يتم تعيين شخص جدير بالثقة من المجتمع المحلي ليقوم بدور القناة الرئيسية¹⁷ لجمع التبرعات من الأسر. وتتم إدارة العملية بأكملها، بما في ذلك جمع الأموال والمتابعة والتوثيق، من خلال المجتمعات المحلية والشخص الذي وقع عليه الاختيار من بين أفراد المجتمع المحلي وتفويضه لقيادة العملية، دون أي مشاركة من شركة مياه الشرب والصرف الصحي في الأمر.

توقيع عقد مبدئي مع مالك الأرض. بعد أن يحدد المستشار الفني الموقع المناسب لإقامة المشروع، تقوم الجهة المنفذة، من خلال الوحدة الحكومية المحلية، بتوقيع عقد مبدئي مع مالك الأرض لبناء محطة الضخ عليها.

تُستكمل بقية إجراءات العملية على النحو الموضح في العملية السابقة.

3. نهج التراضي بين المشتري والبائع

الخطوة الأولى: تحديد موقع المشروع: تُعين الجهة المنفذة للمشروع مستشار تصميم لترشيح بعض المواقع المناسبة للبناء وفقاً لنوع المشروع والمعايير الفنية وبالتنسيق مع الوحدة الحكومية المحلية باعتبارها ممثل للسلطة الحكومية ومع ممثلين آخرين للمجتمع المحلي.

الخطوة الثانية: الحصول على الرغبة المبدئية من ملاك الأراضي في بيع الأرض لإقامة المشروع. بعد اختيار الموقع الملائم، تبلغ الجهة المنفذة بالتعاون مع الوحدة الحكومية المحلية مالك (ملاك) الأرض للحصول على رغبته أو رغبتهم المبدئية في بيع الأرض طوعاً لإقامة المشروع. تساعد هذه الخطوة على استبعاد الأراضي التي لا يرغب ملاكها في البيع. خلال هذه المرحلة، يحدد المالك (الملاك) بالتقريب السعر المتوقع الحصول عليه مقابل بيع الأرض. وتتمكن الجهة المنفذة من خلال العروض المالية التي تلقتها والمواصفات الفنية للأرض المعروضة من ترتيب أولويات تفضيلها لمختلف قطع الأرض المعروضة.

الخطوة الثالثة: التوقيع على "عقد التنسيق": يتم توقيع عقد التنسيق بين مالك الأرض صاحب أفضل عرض وشركة مياه الشرب والصرف الصحي.

¹⁶ كجزء من التضامن الاجتماعي للقرية، يعد إعفاء الأسر الفقيرة من الدفع إجراء مألوف في معظم القرى.
¹⁷ تتحدد هذه القناة (الشخصية) على أساس السياق المحلي للقرية، بمعنى أن بعض القرى تعتمد كلياً على القادة الاعتباريين مثل عمدة القرية الذي يقوم بإدارة العملية من خلال احترام الكلمة والوفاء بالوعود، في حين تعتمد قرى أخرى في مسألة جمع الأموال على إحدى جمعيات تنمية المجتمع التي تقوم بفتح حساب بنكي لهذا الغرض وتجمع الاسهامات من الأهالي مقابل إيصال بالدفع.

الخطوة الرابعة: تحديد سعر شراء الأرض. يتم تشكيل لجنة برئاسة رئيس الجهة المنفذة. وتضم اللجنة الجهات المختلفة ذات الصلة (إدارة المساحة والإدارة الفنية في شركة المياه وممثل من الوحدة الحكومية المحلية) لتحديد سعر الأرض. يتم تحديد سعر الشراء عادةً على أساس سعر السوق للأراضي الكائنة في منطقة المشروع.

الخطوة الخامسة: الحصول على موافقة الوزارات التنفيذية. هذه الخطوة لازمة في مشروعات الصرف الصحي على وجه التحديد. في حين تقوم اللجنة بتحديد سعر الشراء، تبدأ شركة المياه (أو الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي إذا كانت هي الجهة التي ستقوم بالشراء) في الحصول على جميع الموافقات من الوزارات المعنية لتغيير استخدام الأرض. وعادةً ما يلزم الحصول على موافقة ثلاث وزارات (وزارة الزراعة والبيئة والصحة) وذلك بموجب طلب ترسله شركة المياه (أو الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي) إلى تلك الوزارات. ولمنح الموافقات والاعتمادات اللازمة، تقوم تلك الوزارات بفحص الأرض المختارة للتحقق من المعايير الخاصة بكل منها وأثار الموقع المختار على المرافق والبنية التحتية الخاصة بها داخل الموقع.

الخطوة السادسة: التفاوض مع المالك (الملاك). بعد تحديد السعر من قبل اللجنة والحصول على الموافقات والاعتمادات اللازمة من الوزارات المعنية، تخطر الجهة المنفذة المالك بالسعر الذي حددته اللجنة. وفي حالة موافقة المالك (الملاك) على السعر، يتم الانتقال إلى الخطوة التالية، وفي حالة الرفض، سوف ينبغي البحث عن موقع آخر وتكرر الخطوات مرة أخرى بدءاً من الخطوة الأولى.

الخطوة السابعة: شراء الأرض. بمجرد التوصل إلى اتفاق مع المالك (الملاك) على سعر الشراء، يتم دفع ثمن الأرض مباشرةً للمالك (الملاك).

الخطوة الثامنة: نقل ملكية الأراضي. يتم نقل ملكية الأرض إلى شركة المياه (أو الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي إذا كانت هي الجهة التي ستقوم بالشراء) باتباع الخطوات القانونية. يتم الدفع لملاك الأراضي على أساس سعر الشراء المتفق عليه، ويتم البدء في الإجراءات القانونية لنقل ملكية الأرض إلى شركة مياه الشرب والصرف الصحي. ويمكن أن يتم السداد على أقساط حسب الاتفاق مع (المالك) الملاك.

4. الاستحواذ على الأرض من خلال استخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة

تستند عملية الاستحواذ على الأراضي بصفة رئيسية على استخدام حق الدولة في الاستيلاء على الأراضي للمنفعة العامة إلى القانون رقم 10 بشأن "نزع الملكية للمنفعة العامة" لسنة 1990. ووفقاً لهذا القانون، تُصنف بعض أنواع المشروعات المحددة مبدئياً للتنفيذ في إطار المنحة التكميلية ضمن مشروعات المنفعة العامة (مثل مشروعات الطرق والكهرباء والصرف الصحي). وسوف يتم استخدام هذا الحق للاستحواذ على الأراضي عند عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق متبادل مع مالك (مُلاك) الأرض بخصوص سعر الشراء. وفي مثل هذه الحالة، يقوم المحافظ بالآتي: (أ) إصدار قرار بنزع ملكية الأرض على أساس الخرائط التي قدمتها الهيئة المصرية للمساحة، و(ب) إيداع المبلغ الذي حددته اللجنة العليا (برئاسة إدارة حيازة الأراضي في مديرية المساحة)، و(ج) إصدار تصريح للجهة المنفذة لتوفير طرق للوصول إلى الأرض والبدء في أعمال البناء. ويتم اتخاذ هذه الخطوة بعد إصدار عقد رسمي من إدارة التوثيق لتغيير اسم المالك واستبداله باسم شركة مياه الشرب والصرف الصحي.

5. الاستحواذ على الأرض بشكل مؤقت

يقصد بذلك الحالات التي يتم فيها الاستحواذ على الأرض بشكل مؤقت مما يؤدي إلى حدوث تلفيات في الأرض أو فرض قيود على استخدامها أو كلاهما. تختلف الممارسات المتبعة في هذه الحالات باختلاف الهيئات، ولكن بوجه عام يحصل الأشخاص المتضررين على تعويضات. على سبيل المثال، في مشروعات تركيب خطوط نقل الكهرباء، تُدفع تعويضات مقابل الأضرار التي لحقت بالأرض بعد تقييمها عادةً من قبل لجنة تشكلها المحافظة ووزارة الكهرباء (شركة النقل) ووزارة الزراعة. وعلى الرغم من أن تقييم اللجنة يأخذ في الاعتبار عدد من العوامل عند

تقييم التعويض (على سبيل المثال موقع الأرض والقرب من الطريق والبنية التحتية ونوعية وإنتاجية الأرض، وما إلى ذلك)، إلا أن عملية التقييم غالباً ما تكتنفها بعض الاعتبارات. كما أن هناك عيوب واضحة في طريقة مشاركة المعلومات المتعلقة بالتقييم مع المجتمعات المحلية والأفراد المتضررين. يتم دفع التعويضات، في مثل هذه الحالات، عادةً على ثلاثة أقساط في بداية كل مرحلة من تنفيذ الأعمال (أي الأعمال المدنية ونصب البرج وشد الأسلاك). ومن أوجه القصور المعروفة في طريقة الدفع على أقساط هو حقيقة احتمالية تأخر دفع الأقساط، باستثناء القسط الأول، لعدة أشهر. ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن طرحها على هذا النوع من تضرر الأرض ودفع التعويض، مشروعات توصيل الغاز التي تقدم تعويضات على أساس المحاصيل المتضررة وفقاً لقائمة الأسعار التي تعلنها وزارة الزراعة لمختلف أنواع المحاصيل. وعلى الرغم من القدرة الجيدة التي تتمتع بها شركة نقل الغاز وحقيقة أنها تتبع نظام منظم للغاية في دفع التعويض، إلا أنه من أهم التحديات الخاصة بطريقتها في دفع التعويضات؛ أن تقدير التعويض لا يركز سوى على سعر السوق للمحاصيل التي تُزرع في الأرض المتضررة خلال العام دون النظر إلى قيمة استبدال محاصيل معينة (على سبيل المثال الأشجار التي تُجنى ثمارها بعد عدة سنوات) أو القيود التي يفرضها مرور خط أنابيب الغاز عبر الأرض وعلى استخدامها وأثره على خفض قيمة الأرض.

3-2-11 إجراءات إشراك المجتمعات المحلية

على الرغم من عدم وجود آليات واضحة ومنظمة لإشراك المواطنين في محافظتي قنا وسوهاج ونظراً للقيود الثقافية المتعددة والقيود المفروضة على القدرات، تركز الحكومات المحلية وتدرك أهمية شعور المواطنين بالرضا عن الهدف الذي يعملون على تحقيقه. كما يعربون عن تقديرهم لآراء المواطنين عند التعبير عن شواغلهم وشكاوهم ويبدلون قصارى جهدهم لحلها. ولا توجد حالياً منهجية منظمة لإشراك المواطنين في خدمات التخطيط أو مراقبة جودة الخدمات أو الميزانيات المخصصة لتقديم تلك الخدمات. تتخذ المحافظتان العديد من المبادرات على أرض الواقع وتتبع بعض الطرق لتنظيم عملية توجيه وجهات نظر المواطنين وشواغلهم. يتناول القسم التالي هذه الآليات ووظيفة كل منها:

"لقاء المواطنين" بالمحافظ:

يلتقي المحافظ بالمواطنين يوم الثلاثاء من كل أسبوع في سوهاج، ويوم الاثنين في قنا، وتعد هذه اللقاءات في قنا منذ عام 2002 تقريباً، بينما بدأت في سوهاج بشكل منتظم منذ بضعة سنوات فقط. وخلال تلك اللقاءات، يلتقي المحافظ ومجموعة من وكلاء جميع الوزارات التنفيذية بمجموعة من المواطنين لمناقشة مختلف أنواع القضايا والشكاوى. يأتي المواطنون من مختلف المراكز لحضور تلك اللقاءات وتحديداً من قدموا شكاوى إلى مكاتب خدمة المواطنين لمتابعة شكاوهم. والغرض الرئيسي من ذلك اللقاء، الذي يحضره حوالي 200 إلى 300 مواطن في كل محافظة هو الحصول على فرصة للتفاعل المباشر مع كبار المسؤولين في مختلف الوزارات المعنية بتقديم الخدمات لهم. وقد صرح الموظف المسؤول عن مكتب خدمة المواطن في سوهاج بأن العديد من الشكاوى المقدمة خلال تلك اللقاءات يتم حلها لشعور وكلاء الوزارات بالحرص والالتزام بحلها لمتابعة المحافظين للأمر. في بعض الحالات، يستفيد المواطنون من هذه الفرصة لعرض الأمور المتعلقة منذ فترة طويلة. ومن الجدير بالذكر، أنه يتم التركيز على العديد من المطالبات والطلبات، وتحديداً الخاصة بالوظائف في اللقاءات الأسبوعية المنعقدة في كل محافظة.

البوابات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي

مع اهتمام الحكومة المتزايد بالتوسع في استخدام التكنولوجيا لتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات وتسهيل التواصل معهم، تم إنشاء بعض البوابات الإلكترونية لنشر معلومات عن الحكومة والسماح للمواطنين بالتعليق عليها. وبالفعل تمتلك محافظتي سوهاج وقنا بوابة إلكترونية، ولمحافظة سوهاج صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" يتابعها 115 ألف مواطن¹⁸. تستخدم المحافظات تلك المنصات للإعلان عن التقدم الذي أحرزته الحكومة. ولكن هذه الطرق لا تستخدم

¹⁸ <https://www.facebook.com/#!/AlwabtAlalyktrwnytLmhafztSwhaj/?fref=ts>

بالشكل الكافي كطريقة للتفاعل والتواصل مع المواطنين أو كقاعدة لإشراك المواطنين. كما أنها طريقة تواصل من جانب واحد.



شكل 2: البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا

شكل 1: صفحة محافظة سوهاج على الفيسبوك
قنا

المجالس الشعبية المحلية

يتضمن نظام الإدارة المحلي في مصر أعضاء مُعينين من قبل الحكومة المركزية المعروفة باسم المجالس التنفيذية المحلية، بينما تتألف المجالس الشعبية المحلية من أعضاء محليين مُنتخبين. ويتضمن النظام الإداري المحلي ممثلين من مختلف الأقسام الإدارية ومنها المحافظة والمدينة والمركز والقرية الرئيسية، بينما تتألف الإدارة المحلية من هيئتين رئيسيتين وهما المجالس التنفيذية المحلية والمجالس الشعبية المحلية وأعضائها هم الأعضاء الوحيدون المُعينون بالانتخاب في نظام الإدارة المحلية، ويتمثل دورهم في إنشاء حلقة وصل بين المواطنين وجهاز الإدارة المحلية ومراقبة أداء المجلس التنفيذي ومراقبة تخصيص الميزانية من أجل ضمان الاستجابة لأولويات المجتمعات المحلية. علاوةً على ذلك، يعد المجلس الشعبي المحلي من الآليات الرسمية المهمة التي يمثلها أعضاء على مستويات المحافظات والأحياء والبلدات الصغيرة والأقسام الفرعية الحضرية والقرية. إلا أنه بموجب قرار المحكمة الإدارية الصادر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، تم حل تلك المجالس ولم يُعاد انتخابها منذ ذلك الحين. وبناءً عليه، انعدم وجود هذه الآلية في مصر خلال السنوات الأربعة الأخيرة. لكن من المُتوقع انتخاب أعضاء تلك المجالس بعدما إقرار الإدارة المحلية من مجلس الشعب. وحينما كانت تلك المجالس موجودة على الساحة، كانت هناك انتقادات شديدة تفيد بعدم جدواها؛ نظراً لأن ولائها كان موجهاً طوال الوقت نحو المجالس التنفيذية المحلية وليس المواطنين.

المنظمات المحلية غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع

يعمل عدد كبير من جمعيات تنمية المجتمع في محافظتي قنا وسوهاج بفاعلية في المناطق الحضرية والريفية على العديد من الجبهات التنموية الصغيرة. ويبلغ العدد الإجمالي لهذه الجمعيات حوالي 1100 جمعية في قنا (500 جمعية خيرية تقريباً و600 جمعية تنموية) و1400 جمعية في سوهاج (600 جمعية خيرية و800 جمعية تنموية)¹⁹. وأثناء إعداد تقرير تقييم النظم البيئية والاجتماعية، استعان فريق التقييم باستشارة بعض الجمعيات في المحافظتين، كما اجتمع مع مديريات التضامن

¹⁹ تستند هذه الأرقام إلى اجتماعات مديريات التضامن الاجتماعي في كلتا المحافظتين. كما تم إخطار فريق التقييم بانخفاض هذه الأرقام بعد حل بعض من هذه الجمعيات.

الاجتماعي وإدارة الجمعيات التابعة لها²⁰ في المحافظتين. وأوضحت نتائج تلك الاستشارة أن الجمعيات الموجودة في المحافظتين لها دور فعال وتتمتع بخبرة طويلة في مجال التعاون مع الجمعيات المحلية وخاصةً في قطاع الطرف الصحي ومياه الشرب والصحة وإدارة النفايات الصلبة والتعليم ومشروعات إدرار الدخل. وخلال العشرين عاماً الماضية، كان للتعاون بين جمعيات تنمية المجتمع والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل كير وكاريتاس وغيرهما من الجهات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، إسهاماً كبيراً في بناء قدرات جمعيات تنمية المجتمع في كلتا المحافظتين.

من ناحية أخرى، أعربت جمعيات تنمية المجتمع التي تمت استشارتها عن قلقها إزاء تزايد التحديات التي تواجهها حيث تعاني تلك الجمعيات في كلتا المحافظتين من محدودية الموارد، وأشارت بعضها إلى أن ذلك يؤدي إلى الحد من الأنشطة والموارد البشرية بسبب ضعف فرص بناء القدرات والمعدل المرتفع لدروران أفراد فرق العمل. وعند تواصلها مع الحكومة، أعربت جمعيات محافظة قنا عن قلقها الواضح إزاء غياب حوار منظم بين الحكومة والجمعيات، وشاركتها الجمعيات في سواهج نفس هذا القلق، لكنها أضافت عدم توفير الحكومة للدعم المطلوب لتشجيع عمل الجمعيات. وفي حالات عديدة، تسيئ الحكومة فهم جمعيات تنمية المجتمع ولا تقبل مشاركتها في عملية التنمية. وفي السياق نفسه، أعربت جمعيات قنا عن تحفظها الواضح بشأن النهج الذي تتبعه الجهات المانحة وأنواع مساعداتها التي لا تهدف إلا لإنفاق الأموال بدون إحداث آثار حقيقية على أرض الواقع ودون النظر لبعد الاستدامة، بل وانتقدت الجمعيات ذاتها؛ حيث يميل عملها للتنافس فيما بينها بدلاً من التعاون مع بعضها بعض.

ومن منظور أشمل لتنمية المحافظات، شددت جمعيات تنمية المجتمع على التحديات التي يواجهها الشباب في المحافظتين حيث تعتبران من "البيئات الغير جاذبة" وذلك بسبب قلة الفرص الاقتصادية وغياب رؤية تخطيط شاملة. وقد أفادت جمعيات تنمية المجتمع ومجموعة من الشباب ممن تمت مقابلتهم، أن المبادرات الحكومية الجديدة مثل مبادرة مشروعك لا تركز على النتائج، بل على مساعدة الناس للحصول على التمويل دون العمل على ضمان حصول المستفيدين من هذه الأموال على آثار إيجابية. وفي الوقت الحالي، أعربت جمعيات تنمية المجتمع عن قلقها إزاء التباعد بين الحكومة المحلية وشباب المدن والقرى.

وفيما يخص مصادر التمويل التي تدعم جمعيات تنمية المجتمع، أوضح ممثلو مديرية التضامن الاجتماعي أن بعض الصناديق الخاصة مثل (صندوق دعم المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع) التي كانت تُدار لامركزياً على المستوى الحكومي أصبحت في الفترة الأخيرة، منذ 2015، تُدار مركزياً من قبل وزارة المالية. وقد أدى سحب بعض مصادر التمويل إلى ظهور تحديات خطيرة أمام المديريات وبعض الأنشطة الضرورية التي تقدمها الجمعيات مثل (الملاجئ والحضانات)، وكان ذلك بمثابة إشارة توضح لجمعيات تنمية المجتمع أن الحكومة لديها أولويات أكثر إلحاحاً تجاه هذه الصناديق مقارنةً باهتمامها بالأنشطة التي تدعمها الجمعيات؛ وهذا ما يُعتبر إلى حد كبير أمراً محبطاً يثبط من عزيمة جمعيات تنمية المجتمع.

إجراءات التعامل مع الشكاوى والتظلمات

في كلتا المحافظتين، توجد قنوات متعددة لتلقي شكاوى المواطنين، بدءاً من إرسال الشكاوى مباشرةً إلى المحافظ أو إلى سكرتير عام المحافظة، مروراً بقنوات أخرى مثل بوابة الحكومة، وإرسال الرسائل الإلكترونية، وتقديم شكاوى إلى إدارة خدمة المواطنين (التي يشار إليها أحياناً بمكتب خدمة المواطنين) ومكاتبها الموجودة في كل مركز. من الملاحظ وجود الكثير من أوجه التشابه في أنظمة التعامل مع الشكاوى في المحافظتين من حيث القنوات التي يستخدمها مقدمو الشكاوى ونظام التسجيل وآلية التغذية الراجعة. ويعرض القسم التالي القنوات الرئيسية الحالية وطريقة عملها:

إدارة خدمة المواطنين / مكتب خدمة المواطنين

²⁰ إدارة الجمعيات هي إدارة تابعة لمديريات التضامن الاجتماعي، تختص بمتابعة أعمال المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع.

تعتبر مكاتب خدمة المواطنين واحدة من أهم الآليات الرسمية التي تتناول شكاوى المواطنين، ويتم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم 81 لسنة 1970 على مستوى المراكز الموجودة في كل محافظة، ويوجد المكتب الرئيسي في مبنى ديوان المحافظة وتوجد المكاتب الفرعية في المدينة الرئيسية بكل مركز. وبالإضافة إلى تلك المكاتب، يوجد في كل مديرية / فرع للوزارات التنفيذية في كل محافظة مكتب خاص بالشكاوى. نركز في هذا التحليل على المكاتب الموجودة في المحافظتين لكونها الجهة المنفذة للآلية الرسمية الرئيسية في المحافظات وفروعها. في سوهاج، أوضح رئيس مكتب خدمة المواطنين تلقي المكتب 200 شكوى في اليوم (باستثناء الشكاوى التي تتلقاها المكاتب في المراكز)، في حين يتلقى مكتب قنا 50 شكوى في اليوم. وفي كلتا المحافظتين، تشمل هذه الأرقام الطلبات المقدمة من المواطنين، وخصوصاً بشأن إيجاد فرصة عمل أو تعيين المواطنين العاملين بشكل مؤقت بعقد دائم.

- تسجيل الشكاوى ونظام المتابعة:

تسجل جميع الشكاوى كتابةً، ويوضع رقم لكل شكوى لتمكين المواطنين من متابعة شكاوهم. ولوحظ أن هذا لم يكن الوضع المتبع فعلياً في سوهاج. تُسجل الشكاوى في أوراق يحتفظ بها في مكتب خدمة المواطنين، وتتم العملية بالتبادل. وفي سوهاج، قام فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية بإبلاغ المواطنين أن عليهم العودة إلى مبنى المحافظة بعد أسبوع من تاريخ تسجيل الشكاوى للحصول على رقم للمتابعة. ولكن لوحظ أن عملية تسجيل الشكاوى في سوهاج معقدة للغاية وتؤثر سلباً على فعالية العملية بأكملها، ويعود سبب ذلك التعقيد والتأخير إلى انتظار الشكاوى لمدة يومين في مكتب خدمة المواطنين قبل عرضها على مكتب سكرتير عام المحافظة ثم ترسل إلى إدارة المحفوظات للحصول على رقم للمتابعة، وما يزيد الأمر تعقيداً هو عدم تمتع تلك المكاتب بالصلاحيات الكاملة التي تخول لها التعامل مع الشكاوى، بل ينبغي عرضها على سكرتير عام المحافظة قبل اتخاذ أي إجراء مع المواطنين.

- إحالة الشكاوى والفترات الزمنية لحل الشكاوى:

أشارت مكاتب خدمة المواطنين في المحافظتين إلى أنه في معظم الحالات توجه شكاوى المواطنين وشواغلهم وطلباتهم إلى الوزارات التنفيذية أو الوحدات الحكومية المحلية أو مكاتب الخدمة وذلك من خلال المحافظة، فقد أفاد مكتب سوهاج أن الشكاوى تحال إلى ما يقرب من 52 قطاع تابع للفئات المذكورة. أما عن الفترة الزمنية المستغرقة للبت في الشكاوى فهي غير محددة ولا يُخطر بها مقدمي الشكاوى حيث أن حل كل شكوى يعتمد إلى حد كبير على قدرة واستجابة الوزارة التنفيذية المعنية. ويعد التنسيق مع الجهات الأخرى من الأمور شديدة الصعوبة، ففي سوهاج، أخبر مكتب خدمة المواطنين فريق التقييم أنه بعد عودة مقدمي الشكاوى إلى المكتب بعد أسبوع من تاريخ تسجيل الشكاوى للحصول على رقم للمتابعة، فإنهم في حالات كثيرة يوجهون إلى مكاتب الشكاوى في الوزارات التنفيذية، وبالتالي قد يعود مقدمو الشكاوى الآتين من مركز بعيد إلى نقطة البداية مرة أخرى بعد الانتظار المدة أسبوع.

- إعداد تقارير حول الشكاوى

صرحت فرق عمل مكاتب خدمة المواطنين التي تمت مقابلتها في المحافظتين أنها قد حاولت مؤخراً تحسين نظام إعداد التقارير، وخصوصاً لأن مكتب رئاسة الجمهورية يتابع شكاوى المواطنين عن كذب²¹. وذكر أفراد فريق مكتب قنا أنهم يقومون بإعداد تقرير شهري يتضمن إجمالي عدد الشكاوى التي تلقاها المكتب وعدد الشكاوى التي تم حلها وعدد الشكاوى الجاري النظر فيها. ترسل نسخة من هذا التقرير إلى مكتب الرئاسة وأخرى إلى مجلس الوزراء وثالثة إلى المحافظ. وتُتبع نفس العملية في سوهاج. مثالا على ذلك، أشار التقرير الشهري الخاص بمحافظة قنا والصادر في سبتمبر 2015 أن عدد الشكاوى المقدمة بلغ 1294 شكوى، 1206 شكوى منها مقدمة إلى مكاتب خدمة المواطنين و88 شكوى عبر البوابة الإلكترونية. وبلغ عدد الشكاوى التي تم حلها 705 شكوى من تلك المقدمة للمكاتب و69 شكوى من المقدمة عبر البوابة الإلكترونية. تجدر الإشارة إلى أن الشكاوى المسجلة في هذا التقرير هي تلك المقدمة من مصادر مختلفة (مثل مكاتب الوزارات التنفيذية والبوابة الإلكترونية المذكورة فيما يلي). وقد فهم فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية من تقارير مكتب قنا أن الشكاوى المقدمة من المكاتب الموجودة في المراكز ليست مدرجة في هذا التقرير المجمع نظراً لعدم وجود نظام منظم لإعداد التقارير وتقديمها بين مكاتب المحافظة

²¹ في عام 2015، تم توزيع تعليمات على جميع مكاتب خدمة المواطنين في جميع المحافظات من مكتب الرئاسة لتوضيح الحاجة الملحة للتعامل مع شكاوى المواطنين بعناية وإعداد تقارير بشكل منظم عن التقدم المحرز فيها.

والمكاتب الموجودة في المراكز. ولا يثق المواطنون في المكاتب الموجودة في المراكز نتيجة لعدم فعاليتها، لذا يفضلون السفر إلى مكتب خدمة المواطنين الموجود في المحافظة لتقديم شكاوهم. ويتمشى ذلك تماماً مع الملاحظة التي سجلها فريق تقييم النظم البيئية والاجتماعية في سوهاج، حيث أنه خلال زيارة الفريق لمكتب خدمة المواطنين الموجود في المحافظة، والتي استمرت لساعة، جاءت معظم الحالات من المراكز.

Handwritten form from TE Telecom Egypt. It contains contact information for TE Telecom Egypt, a complaint about a network problem in Sohag, and a signature from Hani Mohamed El-Deghany.

Official letter from the Ministry of Planning, Sohag Governorate. It discusses the performance of the Citizen Service Center in Sohag and mentions the number of complaints received.

شكل 4: نموذج من الشكاوى المقدمة بالتلغراف إلى المحافظ.

شكل 3: نموذج من تقارير محافظة قنا إلى مجلس الوزراء

فريق العمل والمرافق:

أشار أفراد فريق مكاتب خدمة المواطنين في كلتا المحافظتين أنهم يعانون من محدودية الموارد البشرية ومحدودية المرافق اللازمة لتنفيذ مهامهم. إلى جانب ذلك، تتم معظم الوظائف في تلك المكاتب يدوياً نظراً لعدم وجود أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وعدم كفاية وملائمة قدرات الموظفين. ونادراً ما تتم الاستجابة للطلبات المقدمة بشأن تحسين البنية التحتية في تلك المكاتب.

المربع النصي رقم (1): قصة نجاح في نجع حمادي

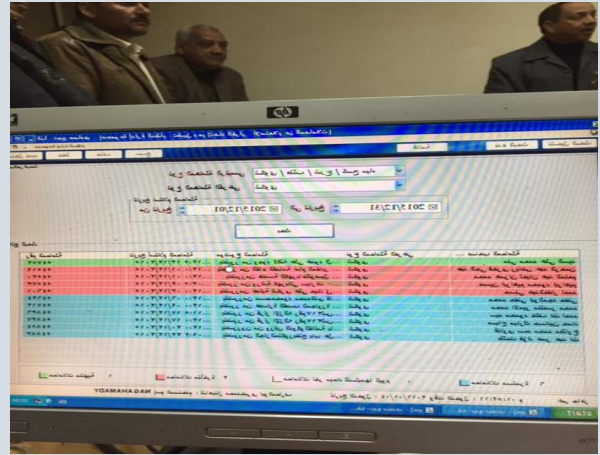
يعتبر المركز التكنولوجي لخدمة المواطنين في نجع حمادي واحد من النماذج اللامركزية الناجحة لنظام الشباك الواحد الذي يتناول خدمات المواطنين وشكاوهم. تم إنشاء هذا المركز عام 2008 كجزء من مبادرة اللامركزية التي دعمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويقتصر دوره على التفاعل والاستجابة لشكاوى المواطنين. ومنذ إنشائه، تلقى المركز حوالي 55 ألف حالة تخص المواطنين (طلبات وشكاوى وإصدار تراخيص ومسائل قانونية، وما إلى ذلك). ويتم متوسط 80% إلى

90% من الطلبات والشكاوى المقدمة على الفور. يقوم فريق مؤلف من 13 عضو بإدارة المركز ويؤدي كل منهم وظيفة مختلفة، بينما يعار فريق من الإدارات الأخرى (الإدارة الهندسية على سبيل المثال)، حيث يؤديون مهام ذات صلة بخدمات المركز، إلى المركز للعمل فوراً في القضايا الواردة دون التعامل بشكل مباشر مع المواطنين حيث يتواصلون مع موظفي المكاتب الأمامية المختصين. ويقوم هذا المركز بالتنسيق الدقيق مع مكتب خدمة المواطنين في نجع حمادي ويوجه جميع المتقدمين بشكاوى إلى المركز لضمان الحصول على رقم للمتابعة والدخول في عملية منهجية ومنظمة لحل مشاكلهم. ويعد نموذج شكاوى المواطنين واحد من بين 35 نموذج مستخدم في المركز.

وعلى الرغم من حاجة المركز إلى الدعم وبعض أعمال التطوير (وخصوصاً في حالة قدم البرمجيات المستخدمة)، إلا أنه يعد نموذجاً يحتذى به وجدير بالتكرار في المراكز الأخرى. وتتجاوز الوظائف التي يؤديها المركز نطاق تلقي الشكاوى وحلها حيث يعتبر نموذج لتيسير تقديم الخدمات، لكونه يوفر وقت وجهد المواطنين بدلاً من الدخول في العملية البيروقراطية. كما يحد من احتمالية تعرض المواطنين للإجراءات الروتينية المطولة وغياب المساءلة.



شكل 5: المركز التكنولوجي لخدمة المواطنين في نجع حمادي



شكل 6: قاعدة بيانات توضح تصنيف الشكاوى إلى شكاوى تم حلها (باللون الأخضر) وشكاوى جاري بحثها (باللون الأزرق) وشكاوى متأخرة (باللون الأحمر) المركز التكنولوجي لخدمة المواطنين في نجع حمادي

إدارة البوابة الإلكترونية للشكاوى

في كلتا المحافظتين، يوجد مكتب في ديوان المحافظة يختص بالنظر في الشكاوى الواردة عبر البوابة الإلكترونية. تم إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية في مارس 2014 ويتم تشغيلها بمعرفة مجلس الوزراء. وفقاً لقرار إنشائها، تبلغ الفترة الزمنية للرد على مقدم الشكاوى أسبوع واحد بحد أقصى من تاريخ تقديمها، على أن يتم حلها تماماً وإغلاق الحالة خلال 21 يوماً على الأكثر، والشكاوى يجب أن تحل تماماً، وينبغي إغلاق ملف القضية نهائياً. لا يتعامل هذا المكتب مع المواطنين بشكل مباشر إلا في حالات نادرة حين يأتي المواطن إلى مقر المكتب لطرح سؤال أو لمتابعة شكواه. تتمثل المسؤولية الأساسية لهذه الإدارة في متابعة الشكاوى الإلكترونية وإحالتها إلى الجهات المعنية، والرد على مقدمي الشكاوى. وهذه الإدارة تابعة لمجلس الوزراء ويُنظر في الشكاوى الواردة عبر البوابة بمزيد من الاهتمام والعناية وتقدم تقارير عن سيرها إلى مكتب المحافظ. وقد صُنّف

مكتب تلك الإدارة في قنا مؤخراً بأنه أفضل إدارة في محافظات صعيد مصر حيث قام بحل ما يزيد عن 92% من الشكاوى التي وردت وأغلقها في الوقت المناسب.

4- الفوائد البيئية والاجتماعية للبرنامج ومخاطره وآثاره

4- 1 فحص مشروعات الفئة "أ" والمساعدات ذات المخاطر الاجتماعية المرتفعة

لا ينبغي أن يشمل البرنامج وفقاً للنتائج أي مساعدات تعتبر من المنظور البيئي والاجتماعي جسيمة أو حساسة أو متنوعة أو غير متوقعة أو من شأنها أن تؤثر على منطقة كبيرة تتجاوز حدود الموقع. ووفقاً لسياسة التشغيل رقم OP4.01 تصنف تلك المساعدات ضمن الفئة "أ". لذلك، لا ينبغي أن يدعم برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر أي من مثل هذه المشروعات. ونظراً لأن المشروعات التي سوف يتم تنفيذها في إطار منح الأداء لم تكن معروفة في مرحلة إعداد المشروع، باستثناء توسيع جزء من الطريق بين قنا ونجع حمادي بطول 44 كم، ينبغي أن يتخذ العميل وينفذ إجراء لاستبعاد مشروعات الفئة "أ" والمشروعات ذات المخاطر الاجتماعية المرتفعة من الخطط الاستثمارية التي تتم في إطار البرنامج. وكما سيوضح بمزيد من التفاصيل في الفصل السادس، سوف يستعين مكتب تنسيق البرنامج بأخصائي أول في البيئة وأخصائي أول في التنمية الاجتماعية أيضاً على مستوى وحدتين التنفيذ المحليتين ليقوما بمراجعة خطط الاستثمار والتأكد من عدم وجود أي من مشروعات الفئة "أ" أو المشروعات ذات المخاطر الاجتماعية المرتفعة. وسوف يقوم فريق البنك بتدريب العاملين في مكتب تنسيق البرنامج ووحدة التنفيذ المحلية لتنفيذ عملية الفحص على أساس المعايير التالية.

معايير تحديد مشروعات الفئة "أ"²²

يمكن تصنيف المشروعات ضمن الفئة "أ" في حالة انطباق واحد أو أكثر من التعريفات الخمسة التالية:

1. خطورة الآثار

يتناسب حجم الآثار وعواقبها مع نطاق المشروع ونوع الآثار. من بين مشروعات خطط الاستثمار المنفذة في إطار منحة الأداء، والموضحة في الملحق رقم 4، المشروعات التي قد يكون لها آثار محتملة هي مشروعات الطرق ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة ومحطات النقل. من الممارسات المعتادة لمجموعة البنك الدولي في تصنيف هذه المشروعات، أن يتم تصنيف مشروعات الطرق الجديدة التي تتضمن حق المرور لمسافات طويلة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي الكبيرة (التي تعالج عادةً أكثر من 50 ألف متر مكعب في اليوم) ومكبات القمامة ضمن مساعدات الفئة "أ" من منظور ضخامة الأثر.

2. حساسية الآثار

يمكن تعريف الأثر بأنه حساس إذا لم يكن من الممكن الرجوع فيه (أي إذا أدى إلى خسائر في إحدى الموائل الطبيعية الرئيسية) أو يسبب مشاكل لها علاقة بالسكان الأصليين أو الموائل الطبيعية أو الموارد الثقافية المادية أو إعادة التوطين القسري. في منطقة المشروع، تندرج تحت تصنيف "الآثار الحساسة" المشروعات الكبيرة المنفذة في جزر النيل (التي يعتبرها القانون المصري من المناطق المحمية). ومن أمثلة هذه المشروعات الكباري وشبكات الطرق ذات الصلة الموجودة داخل تلك الجزر والتي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات لا رجعة فيها للمناظر الطبيعية لهذه الجزر.

3. تنوع الآثار

المشروعات التي قد تؤدي إلى آثار متنوعة هي تلك التي تؤثر على وسائط مختلفة في الوقت نفسه، ومنها على سبيل المثال محطات الطاقة التي تصدر انبعاثات خطيرة في الهواء ومياه تبريد ساخنة في المياه السطحية والتأثير على موارد المياه الجوفية بسبب ضخ المياه وتعرض المجتمع المحلي لمخاطر كبيرة بسبب تخزين الوقود. ولم ينص دليل استثمار برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر على مثل هذه المشروعات.

²²تطبق هذه المعايير في السياسات الوقائية لمجموعة البنك الدولي، والتي لا تنطبق بالضرورة على تصنيف نظام تقييم الأثر البيئي المصري المذكور في الفصل الرابع. وسوف تستخدم تلك المعايير في توضيح مساعدات منحة الأداء.

4. أسبقية الآثار

الآثار غير المسبوقة هي تلك الآثار التي تحدث للمرة الأولى في منطقة المشروع، ويمكن أن ينطبق ذلك على المشروعات التي تستخدم تكنولوجيات جديدة لم تختبر من قبل في المنطقة. ولم ينص دليل استثمار برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر على مثل هذه المشروعات.

5. المنطقة المتأثرة

تتناسب المنطقة المتأثرة مع نطاق المشروع، إلا في الحالات التي يكون فيها موقع المشروع في بيئة تتغير بقوة (مثل الرياح القوية أو تيار مائي متحرك أو مياه جوفية في تربة مسامية). وعادةً ما يكون لمشروعات الطرق تأثيراً على الضوضاء المحيطة ونوعية الهواء ويمتد هذا التأثير إلى خارج المساحة التي يشغلها المشروع. وينطبق الشيء ذاته على مشروعات محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي يمكن أن تسبب رائحة كريهة بمجرد المرور بالقرب من المحطة، ولكن ذلك قد لا يعتبر اتساع في المنطقة المتأثرة إلا إذا تجاوزت هذه المنطقة المساحة التي يشغلها المشروع.

ومن الجدير بالذكر أن عملية الفحص يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من المشروعات المنفذة في منطقة واحدة. على سبيل المثال، إذا أثبتت عملية الفحص أن إحدى المشروعات المقدمة في منطقة ما غير مؤثرة بيئياً واجتماعياً، وتم تنفيذ مشروع آخر في إطار البرنامج في نفس المنطقة، فينبغي أن تنظر عملية فحص المشروع الأخير في الآثار التراكمية لكلا المشروعين في ضوء المعايير الخمسة المذكورة أعلاه.

بتطبيق المعايير المذكورة أعلاه، على سبيل المثال، على المشروع الوحيد المعروف في إطار منحة الأداء (توسيع جزء من الطريق بين قنا ونجع حمادي بطول 44 كيلومترا ليصبح طريق ذو 4 حارات بدلاً من حارتين مع فاصل في الوسط)، تم الوصول إلى خلاصة أن هذا المشروع الفرعي لا يعتبر ضمن مشروعات الفئة "أ"، وبالتالي فإنه مؤهل للتنفيذ في إطار منحة الأداء المقدمة لمحافظة قنا. يتضمن الملحق 4 تفاصيل عن تطبيق هذا المثال.

معايير تحديد المساعدات ذات الأثر الاجتماعي المرتفع:

أي مشروع أو نشاط من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات جوهرية تتعلق بإعادة توطين أو النزوح الاقتصادي (مثل فقدان وسائل العيش) أو النزوح المادي نتيجة لإعادة التوطين القسري لن يكون مؤهلاً للحصول على التمويل. ولتحديد شدة تأثيره، ينبغي أن تجري الحكومة قبل التنفيذ تقييم لحجم الاستحواذ على الأراضي وآثارها على المستخدمين والملاك (يمكن تقييم الأثر باعتباره ضئيل عندما يكون عدد المتضررين محدود ومساحة الأرض المأخوذة محدودة، أي 10% أو أقل من جميع المتضررين لديهم حيازة ولا يتطلب الأمر نزوح مادي للسكان)

سيقوم فريق البنك بتدريب فرق التنمية الاجتماعية المعينة على إجراء تقييم للمخاطر لمختلف المساعدات قبل تحديد إذا ما كانت المساعدة مؤهلة للحصول على التمويل ضمن قائمة الاستثمار من عدمه.

2-4 فحص المخاطر على أساس المبادئ الأساسية التي نصت عليها سياسة التشغيل رقم OP.9.00

تم إجراء التقييم المبدئي للمخاطر باستخدام تنسيق فحص المخاطر البيئية الاجتماعية المدرج في سياسة التشغيل رقم OP 9.00، ونعرض هذا التقييم في الجدول التالي:

جدول رقم 8: فحص الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع

المخاطر	فحص المخاطر البيئية	فحص المخاطر الاجتماعية
<p>الآثار البيئية المحتملة او المرتبطة بالمشروع</p>	<p>سيكون للبرنامج العديد من الفوائد البيئية الناتجة عن تحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة وإمدادات المياه والصرف الصحي. وسوف يكون لبعض المشروعات فوائد غير مباشرة مثل الحد من الاختناقات المرورية، وتحسين سلامة الطرق وتعزيز المحتمل للخدمات البيئية. ويشير التقييم إلى أنه ليس من المتوقع وجود أي من مشروعات الفئة "أ" وأنه سيتم فحص جميع هذه المشروعات خلال مرحلة التخطيط من قبل المحافظتين. هناك بعض المخاطر والآثار البيئية. وأهمها كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تغيير استخدام الأرض في المساحة التي يشغلها المشروع (منخفضة) • آثار احتراق وقود المصادر المتنقلة والازدحام المروري والمصادر غير المتنقلة والمنشآت الصناعية الجديدة ومرافق البنية التحتية الجديدة وأثناء مرحلة البناء على نوعية الهواء (جوهرياً) • مخاطر التعامل الغير سليم مع النفايات الضارة الناتجة عن المنشآت الصناعية الجديدة التي يمكن إنشائها بعد تحسين خدمات الحكومة الموجهة لصالح الأعمال (متوسطة غير مباشرة) • مخاطر التعامل الغير سليم مع النفايات الصلبة الناتجة عن المنشآت الصناعية الجديدة ومرافق البنية التحتية (متوسطة غير مباشرة) • مخاطر تصريف النفايات السائلة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي لا تمتثل للمعايير والتي تؤثر على المياه العذبة التي تُصرف فيها (متوسطة) • مخاطر التأثير سلباً على جودة المياه الجوفية بسبب المشروعات الفرعية عن طريق الرشح (منخفضة) • مخاطر المواد الخطرة التي تهدد سلامة العاملين والمقيمين بالقرب من المنشآت الصناعية (متوسطة غير مباشرة) • المخاطر المهنية في أماكن العمل ومواقع البناء • مخاطر التعامل غير السليم مع الأشياء ذات القيمة الثقافية التي تُكتشف بالصدفة (منخفضة) • مخاطر الآثار البيئية بوجه عام تعد مخاطر متوسطة. ووفقاً لتقييم النظام وتحديد الفجوة، تم اقتراح خطة عمل للبرنامج للحد من آثار المخاطر المذكورة وتقليلها. 	<p>سيكون للبرنامج بعض من الآثار والفوائد الإيجابية على المجتمعات المحلية في المحافظتين، وذلك من خلال تعزيز تقديم الخدمات وتعزيز مساهمة الحكومة وخلق فرص اقتصادية لعدد ضخم من الشباب والنساء في المحافظتين.</p> <p>وقد تم تحديد بعض الآثار السلبية المحتملة للمشروع، وأهمها هي تلك الآثار المرتبطة بحيازة الأرض والعواقب المحتملة للاستحواذ على الأراضي والعواقب على سبل عيش الأسر (جوهرياً).</p> <p>كما حدد تقييم النظم البيئية والاجتماعية بعض من المخاطر التي لا علاقة لها بالأرض، وأهمها كالتالي،</p> <ul style="list-style-type: none"> • مخاطر ضعف الشعور بالملكية وقبول المشروعات والاستعداد لتنفيذها في بعض المجتمعات المحلية إذا ما تم تخطيط وتنفيذ المشروع من أعلى إلى أسفل. ربما يؤدي عدم وجود آليات تشاركية ملائمة للتعامل مع مختلف فئات المجتمعات المحلية إلى تعريض البرنامج لمخاطر عدم دعم المجتمعات المحلية له. (متوسط) • تحديات ثقافية وغياب الطرق المنظمة لإشراك الشباب والنساء (متوسطة) • ضعف آلية تبادل المعلومات وأنظمة الرد على الشكاوى والتظلمات (متوسطة) • محدودية مستوى القدرات على المستوى المحلي (بما في ذلك قدرات إجراء التقييمات الاجتماعية وتحديد المخاطر الاجتماعية وإدارة الجوانب الاجتماعية للبرنامج (جوهرياً).
<p>السياق البيئي والاجتماعي</p>	<p>سوف يتم تنفيذ البرنامج في محافظتين من محافظات صعيد مصر، وتمتاز هذه المنطقة بارتفاع عدد السكان حول منطقة وادي النيل (بعرض 10 إلى 20 كيلومتر)، بينما لا يوجد أي سكان تقريباً في المناطق الصحراوية الممتدة شرقي وغربي وادي النيل. إلا أنه سوف يتم تنفيذ معظم المشروعات ذات الأهمية النسبية (محطات معالجة مياه الصرف الصحي والطرق</p>	<p>سوف يستهدف البرنامج اثنتان من المحافظات الفقيرة في منطقة صعيد مصر، وتعاني كلاهما من ظروف صعبة بسبب غياب بعض من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، وهو ما أدى إلى خلق بيئة محببة للشباب وإجبارهم للبحث عن فرص بديلة خارج المحافظة. وفي الوقت ذاته،</p>

المخاطر	فحص المخاطر البيئية	فحص المخاطر الاجتماعية
<p>السريعة ومرافق النفايات الصلبة والمدن الصناعية، وما إلى ذلك) في المناطق الصحراوية غير المأهولة بالسكان، وبالتالي فإن المخاطر تعد منخفضة نسبياً. وسيكون لبعض المشروعات الأخرى أثر ضئيل نسبياً ولن تنتج سوى القليل من النفايات. والمشروعات المقدمة في إطار البرنامج بعيدة تماماً عن الضغوط الحالية على الأرض والماء والهواء. جزر النيل هي المحميات الطبيعية الموجودة في المحافظتين وفقاً للقانون، وتشهد معظمها أعمال تنمية عمرانية وحضرية. وقد تم اقتراح بعض من تدابير خطة عمل البرنامج للمشروعات الفرعية المحتمل تنفيذها في تلك المناطق. ومراعاةً لأن محافظات صعيد مصر معروفة بكثرة المواقع الثقافية والأثرية القيمة التي تعود لعصر قدماء المصريين، فإن مخاطر تضرر هذه المواقع تعد منخفضة، وحيث أن المواقع المعروفة محمية بالفعل بمنطقة عازلة، ولا تتضمن المساعدات المقدمة في إطار البرنامج بوجه عام أي أنشطة من شأنها أن تجعل تلك المواقع عرضة للمخاطر. وعلى الرغم من ذلك، لا بد من اتخاذ بعض التدابير لإدارة العناصر الثقافية والأثرية التي قد تظهر بالصدفة أثناء التنفيذ.</p>	<p>تعرض بعض الأمور الثقافية مشاركة المرأة رغم تحسن وضعها في المحافظتين من حيث التعليم والمشاركة في الأعمال العامة. ويوجد بالمحافظتين عدد كبير من جمعيات تنمية المجتمع وهيئات التنمية المحلية، ولكن للأسف لا يُستفاد من دورها على أكمل وجه كشركاء في تنمية المحافظة.</p>	<p>استراتيجية البرنامج واستدامته</p>
<p>استراتيجية البرنامج واستدامته</p>	<p>لبرنامج الوطني هدف استراتيجي يتمثل في تحسين الخدمات والأنشطة الاقتصادية في المناطق المتأخرة، المحرومة من مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية. وهناك عواقب بيئية واضحة تنجم عن هذا الحرمان من بعض الخدمات مثل إدارة النفايات الصلبة وإمدادات مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي، ويزداد ارتفاع معدل هذا الحرمان من تلك الخدمات في منطقة صعيد مصر. لذا تتناول منح الأداء في إطار البرنامج مثل هذه الخدمات التي من شأنها تحسين الاستدامة البيئية في المحافظات الواقعة في نطاق عمل البرنامج وتقليل ضغوط التنمية الحضرية. ويبقى الخطر الوحيد على قرارات الأجيال القادمة هو تغيير استخدام الأراضي في المناطق الصحراوية، وهذه من المخاطر المنخفضة. تتضمن خطة عمل البرنامج المقترحة في إطار تقييم النظم البيئية والاجتماعية تدابير لتحسين نظام التقييم البيئي لتقليل تلك المخاطر وتعظيم الاستدامة البيئية للمشروعات.</p>	<p>تعمد استدامة البرنامج إلى حد كبير على التزام المجتمعات المحلية وشعورها بملكية مختلف مكونات وأنشطة البرنامج وقدرة الجهات المنفذة على إدارة البرنامج بطريقة مستدامة وضع الآلية اللازمة لضمان وجود حوار مستمر بين المجتمعات المحلية والحكومة.</p> <p>وفي الوقت ذاته، لضمان الاستدامة الاجتماعية للبرنامج، يجب أن يكون تصميم الأنشطة والنتائج مدفوع بالطلب وموجه نحو النتائج، وسوف يتحقق ذلك من خلال وضع استراتيجية تشاركية وإشراك المجتمعات المحلية في تنفيذ البرنامج. وبالنسبة للأنشطة التي يقودها المجتمع المحلي، ستكون الاستدامة واحدة من معايير اختيار المشروعات المستفيدة من المنح التكميلية.</p>
<p>التعفيد والقدرات المؤسسية</p>	<p>يشمل النظام البيئي بالفعل بنية مؤسسية لتقييم الآثار البيئية، وتحديد المخاطر البيئية، والتحديد المسبق لتدابير تخفيف الآثار/ المخاطر ورصد ومتابعة المشروعات التنموية. إلا أن نظام الرصد/المتابعة يعاني من بعض التعقيد لعد التنسيق بين الجهتين (المكاتب الفرعية الإقليمية وحدات الإدارة البيئية) المسئولتين عن ذلك في الوقت الحالي. يضاف إلى ذلك محدودية القدرة المؤسسية لكلتا الجهتين نظراً لقلة عدد الموظفين ونقص المعدات، فضلاً عن نقص الخبراء والاستشاريين الخارجيين في المحافظتين. تعتبر المخاطر المؤسسية، بالنظر إلى الظروف الحالية، جوهرية، ولكن خطة عمل البرنامج تتضمن تدابير لتعزيز قدرة مكتب تنسيق البرنامج ووحدات التنفيذ المحلية المكاتب الفرعية الإقليمية وحدات الإدارة البيئية والتي صممت للحد من تلك المخاطر.</p>	<p>سوف تلعب المحافظتان دوراً قيادياً في تنفيذ المشروع، حيث تربط ممثلي المحافظة ووحدات الحكومة المحلية في مختلف الأقسام الإدارية علاقة وثيقة بالمجتمعات المحلية. ومع ذلك، يعد ضعف القدرات وسيادة النموذج التنزلي على تخطيط وتنفيذ المشروعات من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج ويلزم حلها من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات الدولية وتعزيز البيات المساءلة (على سبيل المثال الحوار بين الحكومة الشباب وتطبيق آلية قوية للرد على الشكاوى والتظلمات، وما إلى ذلك). وتفترض حقيقة أن البرنامج يمكن أن ينفذ نوع معين من المشروعات الغير مشمولة في اختصاصات المحافظات (مثل مشروعات الطرق والطاقة والصرف</p>

المخاطر	فحص المخاطر البيئية	فحص المخاطر الاجتماعية
		الصحي، وغيرها) في إطار منحة الأداء، المزيد من التعقيد في الإعداد المؤسسي نظراً لأن تنفيذ هذه الأنواع من الأنشطة يتم من خلال الوزارات التنفيذية الأخرى بالتعاون مع المحافظات.
سياق مخاطر الإضرار بالسمعة والمخاطر السياسية	لن تؤدي الجوانب البيئية للبرنامج إلى أية مخاطر تتعلق بالحوكمة أو الفساد، حيث أن تنمية منطقة صعيد مصر معروفة بأنها من الأولويات وليس هناك أي جدل بيئي حول برنامج الحكومة.	تم تصميم البرنامج لتعزيز مساءلة المحافظات أمام المواطنين، لذا يتضمن البرنامج بعض التدابير المعنية بالحد من المخاطر الاجتماعية المحتملة وضمان إشراك ومشاركة المواطنين في تخطيط وتنفيذ البرنامج. وفي حال عدم إمكانية تنفيذ تلك التدابير بشكل ملائم، قد يكون هناك خطر فقدان ثقة السكان المحليين في الحكومة والبنك.
التقييم الشامل	يوضح التقييم أن البرنامج لن يشمل أنشطة من الفئة "أ"، وبالتالي يصبح البرنامج وفقاً للنتائج أداة مناسبة لتمويل البرنامج. وتعد المخاطر البيئية للبرنامج جوهرية، ولكن تنفيذ خطة عمل البرنامج المقترحة سوف يقلل فعلياً من تلك المخاطر.	نص تقييم النظم البيئية والاجتماعية على التدابير والإجراءات المطلوبة لتناول المخاطر الاجتماعية والحد من آثارها. وفي الوقت ذاته، يحدد تصميم قائمة الاستثمار معايير فحص الأنشطة / المشروعات التي يمكن أن يكون لها مخاطر اجتماعية جوهرية (على سبيل المثال تلك الأنشطة التي قد تؤدي إلى النزوح المادي، والآثار على سبل العيش أو الآثار الجوهرية لإعادة التوطين القسري). وينبغي على المحافظات استبعاد تلك الأنشطة من الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج نظراً لعدم أهليتها للحصول على تمويل منحة الأداء. ويعد البرنامج وفقاً للنتائج فرصة للحكومة المحلية لتعزيز المساءلة وإضفاء الطابع المؤسسي على عدد من الآليات الهامة لهذا الغرض. وعلى الرغم من أن تقييم النظام الاجتماعي يشير إلى أن المخاطر تعد جوهرية، سوف تعمل التدابير المقترحة في خطة عمل البرنامج وفي أقسام أخرى من البرنامج على تقليل هذه المخاطر.

3-4 المنافع البيئية والمخاطر والآثار

1-3-4 المنافع البيئية

تتمثل المنافع البيئية في توفير بيئة تحتية وخدمات أفضل ستتحقق على وجه الخصوص من خلال إدارة أفضل للمخلفات الصلبة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي مما يخفف من الضغوط البيئية القائمة في المحافظتين. وهناك عدد من المنافع غير المباشرة ستتحقق من خلال تحسين الطرق مما يخفف من الاختناقات المرورية (وبالتالي تلوث الهواء والضوضاء المصاحب لهذا)، ويحسن أيضا بصورة مباشرة من مستوى السلامة على الطرق، ويقلل الحوادث، ويخفض الانبعاثات الترابية في الطرق الصخرية التي سيتم تهيئتها.

2-3-4 المخاطر البيئية

تتمثل المخاطر البيئية الرئيسية في القدرات المؤسسية لإدارة الجوانب البيئية (وتصنيف مستوى خطورتها "مرتفع")، والنقص في المرافق التي تتعامل مع المخلفات لخدمة المدن الصناعية ومشروعات البنية التحتية (مستوى الخطورة "متوسط")، وتجزئة نظام الرصد والمتابعة البيئية وانقسامه بين جهتين (تصنيف الخطورة "متوسط")، واحتمال أن تكون مبادرات تنافسية التجمعات العنقودية والخطط التنفيذية غير قابلة للاستدامة على المستوى البيئي (مستوى الخطورة "متوسط")، والمخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في مواقع البناء والصناعة (مستوى الخطورة "متوسط")، ومخاطر التسبب في تأثيرات على المناطق المحمية الطبيعية أو الموارد الثقافية المادية (مستوى الخطورة "منخفض").

3-3-4 آثار بيئية

الآثار البيئية الرئيسية هي تغيير استخدام الأراضي في المناطق المحيطة بالمشروعات المختلفة، وكذا الآثار المرتبطة بمشروعات فرعية معينة على التربة والمياه والهواء. وتعتبر هذه التأثيرات ذات خطورة منخفضة على وجه العموم، وستشمل عملية تقييم التأثير البيئي والاجتماعي تدابير من شأنها تخفيف مثل هذه الآثار إلى حدها الأدنى.

4-4 المنافع الاجتماعية والمخاطر والتأثيرات

1-4-4 المنافع الاجتماعية

خلفية

"توفير نفس الفرصة الموجودة في القاهرة للشباب في سوهاج سيوقف تيار الهجرة إلى القاهرة". هذه هي كلمات رضا الخشن من شركة الرحاب حيث أضاف قائلا: "إذا أردنا أن ننمي الصعيد، لا بد أن يكون هناك مسارين للتنمية يسيران بشكل متوازي: تحسين الخدمات وإنهاء البيروقراطية في المحليات، وتنمية الاقتصاد المحلي حسب الموارد المتاحة".

الكلمات السابقة هي كلمات تحدث بها مستثمر صغير في الصعيد وتلخص بوضوح التحديات الرئيسية في المحافظات والمشاكل التي يسعى البرنامج إلى مواجهتها. هذا البرنامج سيتم تنفيذه في محافظتين من المحافظات الفقيرة والمتأخرة في مستوى التنمية والمحرومة من الكثير من الخدمات الأساسية. بشكل عام مما يولد إحساسا بالاستبعاد والتهميش يشعر به الأهالي في المحافظتين، وهو إحساس يمكن عزوه إلى إدراك عام مشترك بأن الصعيد "يعاني من الإهمال" على العكس من القاهرة والدلتا. وقد عبر الأهالي ومجموعات الشباب من إحباطهم من تدني جودة الخدمات والبيئة التحتية، ونقص الفرص الاقتصادية والفرص المستدامة.

لا زالت الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاديات الموجودة في القرى غير مستغلة، وتتأثر سلبا من جراء تفتت سلاسل القيمة وعدم قدرة المجتمعات الريفية على الوصول إلى الأسواق الأكبر. وقد عبرت تلك المجتمعات خلال اللقاءات مع دراسة تقييم نتائج النظم البيئية والاجتماعية عن خيبة أملهم من عدم قدرتهم على الوصول إلى الأسواق. على سبيل المثال، من المعروف جيدا أن قرى سوهاج لها شهرة واسعة في إنتاج مختلف منتجات الألبان، ولكن المنتجون هناك يبيعون منتجاتهم فقط في الأسواق الأسبوعية التي تُعقد في القرى مقابل هامش ربح صغير جدا. كذلك تشتهر جزيرة شندويل في سوهاج بالتجمعات التي تنتج المنسوجات والتي تديرها النساء وتنتج منتجات فن "التلي" (tally) وهو نوع قديم من التطريز المصري. ولكن يعاني منتجوها- مثل تجمعات الحرفيين الأخرى- من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والتحديات التي تحول دون الوصول إلى الأسواق. وهذا ينطبق أيضا على الصناعات اليدوية الفريدة في قنا المتعلقة بالأخشاب والخزف والرخام والتي لا يتم استغلالها بشكل كاف.

"... نحن نحتاج إلى شركة خاصة تنشئ مراكز تجميع اللبن وفق أحدث التكنولوجيات والمعايير الصحية بحيث يمكننا إمدادها بشكل منتظم. وقد كان لدينا عدة مشروعات في قرينتنا الفقيرة ولكن لم يكتب لها الاستمرار. فبمجرد انتهاء المشروع، يتعرض اقتصاد القرية بأكملها لخسارة شديدة".

محمد يمانى، جمعية أهلية لتنمية الثروة الحيوانية بقرية السوالم بسوهاج.

"يعتمد كل الأعضاء على هذه الحرفة كمصدر أساسي للدخل حتى يمكنهم من توفير لقمة العيش لعائلاتهم. ولكن لسوء الحظ، لا نستطيع الوصول إلى الأسواق بشكل منتظم، ونعتمد بدلا من ذلك على السياحة المتقلبة".

أمال، رئيسة جمعية تعاونية للحرف التراثية في جزيرة شندويل

يعاني الطلاب وخريجي الجامعات من قلة الفرص التي تتيح لهم تنمية المهارات والوصول إلى فرص عمل مستدامة. على وجه العموم كانت شكوى الشباب هي عدم وجود منشآت للتدريب وتنمية المهارات في كلتا المحافظتين حيث أن التعليم الجامعي وحده ليس كافيا لتأهيلهم لسوق العمل، بالإضافة إلى نقص فرص العمل في القطاع الخاص في محافظتهم مما يولد لديهم مشاعر الإحباط وخبية الأمل. من ناحية أخرى هناك اتجاه متنامي بين الشباب في إنشاء مشروعاتهم الخاصة، وعدم الانتظار في الطابور للحصول على وظيفة حكومية. وبدأ رواد الأعمال الشباب في الاستفادة من الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في عدة قطاعات.

"لا توجد فرص لتنمية المهارات، ولا توجد مراكز تدريب على اللغة الإنجليزية ودورات الكمبيوتر. جميع زملائي يسافرون إلى القاهرة لحضور دورات تدريبية ثم يعودون للبحث عن فرص عمل في سوهاج، ولكن نادرا ما ينجحون في ذلك".

علاء، طالب في السنة الرابعة في جامعة سوهاج

تفتقر المحافظتان إلى مراكز تعليم فني قائمة على الطلب. والمدرسة الفنية الثانوية في سوهاج هي واحدة من المراكز التعليمية الفنية القليلة المتاحة في سوهاج، وبها تخصصات قليلة جدا لا تؤهل الخريجين لسوق العمل. فمن بين مائة شاب تخرج من البرنامج، نجح 25 فقط منهم في الحصول على فرص عمل في المصانع. وما زاد الطين بلة عدم استقرار السوق نتيجة لعدة أسباب، وهو ما يجعل حتى هذا العدد الصغير غير قادر على الاستمرار في كسب لقمة العيش.

"على سبيل المثال، اعتاد مصنع الكرتون على تشغيل ثلاث ورديات، كل وردية مكونة من ثمانية عمال في اليوم الواحد. ومع انخفاض المبيعات، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، يستخدم المصنع في الوقت الحالي وردية واحدة من ثمانية عمال. نظام التعليم الفني والمهني بأكمله يحتاج إلى إصلاحات حتى يمكن تخريج خريجين مؤهلين. فخرجنا في الوقت الحالي غير قادرين على تصليح ماكينة بعد تخرجهم".

مدير المدرسة الثانوية الفنية

"إذا تعطلت ماكينة في أحد المصانع في المناطق الصناعية، عليهم الانتظار حتى يأتي الفني من القاهرة".

مصطفى، أحد رواد الأعمال الشباب في سوهاج

ما يعوق النمو الذي يقوده القطاع الخاص ضعف القدرات المؤسسية والبيروقراطية، وانخفاض التنافسية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد المستثمرون المحليون وجود حاجة ملحة لإجراءات التسجيل والتراخيص بالإضافة إلى زيادة تنافسية تلك المشروعات وإتاحة الفرصة لها للوصول إلى السوق حيث أن الانقطاع عن السوق وطلبات السوق أدى بالمشروعات الصغيرة وأصحاب المصانع إلى إغلاق أبوابها.

على مستوى تقديم الخدمات، أعربت المجموعات المختلفة التي اجتمعت خلال الجلسات التشاورية عن عدد من المخاوف على النحو التالي:

- نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية مندنية جدا في كلتا المحافظتين
- عدم وجود موارد في المحافظة مصحوبا بنقص الكفاءة والمرونة من الجانب الحكومي في التعاون مع المنظمات المحلية (مثل جمعيات تنمية المجتمع) والآثار الضمنية السلبية التي تأخذ شكل خسارة العديد من الفرص في الحصول على الخدمة وترك العديد من المشروعات غير مكتملة ولا تعمل.

".... نعيش في قريتنا في كارثة نتيجة عدم وجود خدمات الصرف الصحي بسبب قربنا من القناطر. فالحكومة بدأت المشروع في التسعينات. ولكن أثناء إصلاح الجزء الأخير من المواسير (طوله 130 متر)، أتلّف المقاول أحد المنازل. كل ما فعله بكل بساطة هو الهروب، وترك المشروع غير مكتمل، ولا يعمل! لك أن تتخيل أننا كنا نتوسل إلى الحكومة، ولا زلنا، أن تترك جمعيات تنمية المجتمع أن تنهي الجزء الصغير المتبقي، ورفعنا الموضوع إلى العديد من الوزراء اللاحقين، ولكن دون جدوى. وقد استمر هذا الحال على هذا المنوال لمدة عشر سنوات حتى الآن. ومشكلة المشروعات غير المكتملة موجودة في كل مكان في المحافظة".

أحد ممثلو جمعيات تنمية المجتمع، أولاد نجم بهجورة، قنا

- وجود آليات ضعيفة جدا لمشاركة المجتمعات المحلية والتعامل مع اهتماماتهم وغياب الحيادية في التعامل مع المظالم

التأثيرات الاجتماعية الإيجابية الرئيسية للبرنامج:

سيكون للبرنامج عددا من التأثيرات والمنافع الإيجابية للمجتمعات المحلية في المحافظتين على النحو التالي:

تعزيز تقديم الخدمة من ناحية نسبة التغطية والجودة:

وجود فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية وبنية تحتية ذات جودة معقولة في قنا وسوهاج يحد من إمكانيات السكان وقدرة المشروعات الخاصة على النمو. سيساعد برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر على معالجة بعض التحديات الهيكلية والتنسيقية في المحافظتين لتمكينهما من رفع مستوى أداء الجهات المقدمة للخدمات. وفي نفس الوقت ستمكن المنح الإجمالية المحافظتين من تحسين مستوى تقديم الخدمة من خلال توسعة المساحة التي تغطيها الخدمات (مثل الطرق، الصرف الصحي، الخ) مما ينعكس بشكل إيجابي على رفاهية المجتمعات المستهدفة. كما سيساعد التحسن في تقديم الخدمة على تعزيز مسؤولية الحكومة أمام المواطنين بشأن تعزيز مستويات الثقة بين الطرفين. ويعتبر خلق فرص العمل أحد المستهدفات الرئيسية للبرنامج حيث سيساعد هذا في خلق فرص اقتصادية لعدد كبير من الشباب والنساء في المحافظتين.

تعزيز مستوى مشاركة المواطنين:

يركز تصميم برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر على الحاجة إلى أن يكون دور المواطنين دور شركاء في التنمية وليس مجرد متلقين للمشروع. فمن خلال الإشراف في إعداد الخطط، وتنفيذ المشروعات القائمة على الطلب، ومتابعة التقدم في مسار التنفيذ بالمشروعات وأداء الجهات المنفذة، سيكون قد تم تمكين المواطنين وخلق البيئة التي تمكنهم من المشاركة.

تعزيز استجابة المحليات ومسانلتها أمام المواطنين:

سيستحدث برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر عدد من التدابير والأنشطة بغرض تحسين استجابة الحكومة ومسانلتها أمام المجتمعات المحلية. وسيتم استحداث آلية متطورة للتعامل مع الشكاوى في المحافظات المستهدفة تكون مصممة بشكل يركز على الاستجابة للمواطنين. وفي نفس الوقت، فإن تنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب في المحافظتين المستهدفتين على الموضوعات ذات الصلة سيساعد الإدارات المعنية فيهما في تحسين أدائهم فيما يتعلق بالاستجابة والمسائلة أمام المواطنين.

رفاهة المجتمعات المحلية وتحسين الاتصال

خلق فرص اقتصادية

تظل الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاديات الموجودة في القرى ير مستغلة مما يؤثر بشكل سلبي على سلاسل القيمة المفتتة وعدم قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى أسواق أكبر. وقد أعربت المجتمعات الريفية عن خيبة أملها في الوصول إلى الأسواق. على سبيل المثال، تشتهر قرى سوهاج بإنتاجها منتجات ألبان متنوعة، ولكن المنتجين يبيعون منتجاتهم في الأسواق الأسبوعية في القرى مقابل هامش ربح ضئيل للغاية. ولا زالت إمكانيات التصنيع الزراعي دون استغلال في الصعيد. فعلى الرغم من أن سوهاج مشهورة بمحاصيلها الزراعية عالية الجودة، إلا أنه لا توجد هناك منتجات ذات قيمة مضافة، ولا تملك المحافظة مركز لوجيستيات زراعية واحد. وهناك عدة مجموعات من المزارعين من الشباب النشط ينتجون منتجات ممتازة ولكنهم يريدون فرص أكثر للوصول إلى الأسواق، وإضافة قيمة لمنتجاتهم، وإدماجهم في سلاسل القيمة.

"... نحن نحتاج إلى شركة خاصة تنشئ مراكز تجميع اللبن وفق أحدث التكنولوجيات والمعايير الصحية بحيث يمكننا إمدادها بشكل منتظم. وقد كان لدينا عدة مشروعات في قرينتنا الفقيرة ولكن لم يكتب لها الاستمرار. فبمجرد انتهاء المشروع، يتعرض اقتصاد القرية بأكملها لخسارة شديدة".

محمد يماني، جمعية أهلية لتنمية الثروة الحيوانية بقرية السوالم بسوهاج.

هناك الكثير من الإمكانيات الاقتصادية في كلتا المحافظتين، ولكنها لا تزال غير مستغلة حتى الآن.

"نحن نصدر حالياً الفاصوليا الخضراء للخارج ولكن من خلال وسطاء. وقد حاولنا إنشاء شركة خاصة بنا والوصول إلى الأسواق بمعرفتنا، ولكننا فشلنا. فنحن لا نعرف كيف ندير شركة خاصة". هكذا تكلم إبراهيم يوسف، مزارع شاب، ورئيس مجموعات المزارعين في دار السلام بسوهاج. وأضاف: "كل الشباب في منطقتنا يكافحون من أجل العثور على وظائف، ونحن لدينا أفضل تربة وأحسن مناخ".

وفي هذا السياق، قال وائل، مالك شركة الرحاب: "يمكن أن يتغير وجه الريف في الصعيد خلال سنوات قليلة، ويتحسن مستوى معيشة المزارعين الفقراء، وذلك من خلال إضافة قيمة للمنتجات الزراعية مثل البصل المجفف والموز المجفف والطماطم المجففة".

"توفير نفس الفرص الموجودة في القاهرة للشباب في سوهاج سيوقف الهجرة إلى القاهرة". هذه هي كلمات رضا الخشن من شركة الرحاب حيث أضاف قائلاً: "إذا أردنا أن ننمي الصعيد، لا بد أن يكون هناك مسارين للتنمية يسيران بشكل متوازي" تحسين الخدمات وإنهاء البيروقراطية في المحليات، وتنمية الاقتصاد المحلي حسب الموارد المتاحة".

منافع خاصة للشباب

يهدف تصميم برنامج التنمية المحلية في الصعيد في المقام الأول إلى خلق فرص اقتصادية للشباب. وهو يتضمن أيضاً عددا من الإجراءات المصممة خصيصاً لترسيخ دور الشباب وزيادة مستوى مشاركتهم. وستمول المنحة الإجمالية عددا من المبادرات التي يقودها الشباب بهدف خلق فرص لهم وتمكينهم.

2-4-4 المخاطر الاجتماعية

قد يحتاج المشروع إلى الاستحواذ على أراضي لإنشاء عدد من المشروعات في إطار المنحة الإجمالية. ولكن إذا لم يتم التعامل مع هذا الأمر بحرص، قد يكون لهذا تأثيرات خطيرة على ملاك الأراضي ومستخدميها. وحيث أن التصميم الفني للبرنامج في هذه المرحلة يعتبر سابق لأوانه، ونظراً لأنه لم يتحدد على وجه الدقة بعد الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار المنح الإجمالية، يكون من الصعب معرفة مساحة الأراضي اللازمة بالضبط، وبالتالي، يصبح من العسير أيضاً تقدير عدد ملاك الأراضي ومستخدميها الذين سيتأثرون من عملية الاستحواذ هذه. حسب التقديرات التقريبية، من المعروف أن إنشاء محطة صرف صحي واحدة يحتاج في المتوسط إلى ما يقرب من 16 ألف متر مربع، ومحطات الرفع تحتاج إلى 450 متر مربع²³ (تجدر ملاحظة أن هناك إمكانية التوسع في محطة معالجة مياه صرف صحي موجودة بالفعل في إطار البرنامج). وفي مثل هذه الحالة، سيتم تحديد الأرض اللازمة حسب كل حالة. وبالنسبة لطريق نجع حمادي- قنا في الطريق الصحراوي الغربي، ستكون الأراضي اللازمة موجودة في الصحراء الخلاء والتي لا يوجد لها أي استغلال في الوقت الحالي. وفي نفس الوقت قد ينشأ عن بعض الأنشطة في إطار المنحة الإجمالية استحواذ مؤقت على بعض الأراضي (مثل بعض المكونات المتعلقة بالطاقة) أو الأنشطة التي قد ينتج عنها تقليل قيمة الأرض.

إن شدة تأثير الاستحواذ على الأراضي يتوقف على النسبة المئوية للأرض المستحوذ عليها من المساحة الإجمالية للأرض التي يملكها/ يستخدمها المزارعون، سواء كانت الأرض هي المصدر الرئيسي للدخل للشخص المتضرر أم لا، واما إذا كان الشخص المتضرر سيكون قادراً من خلال التعويضات والأنواع الأخرى من الدعم التي يمكن توفيرها أن يسترجع مستوى الدخل الذي كان يحصل عليه قبل البرنامج. ينبغي الأخذ في الاعتبار أن حيازات الأراضي مفتتة عامة، وهذا ينطبق على

²³ هذه الأرقام التقريبية مستمدة من الخبرة المكتسبة من مشروعات سابقة.

الصعيد. وبخلاف ملاك الأراضي، قد يستغل المستأجر الأرض من خلال أنواع مختلفة من الترتيبات التعاقدية مع المالك²⁴. يجب قيام المحافظتين بتحليل كل حالة على حدة قبل البرنامج كما سيتم توضيحه بمزيد من التفاصيل أدناه.

• مخاطر متعلقة بالأرض

من المخاطر المتعلقة بالأراضي، القدرات المحدودة للمحافظة والمؤسسات الأخرى المعنية على إدارة الأمور المتعلقة بالأراضي. سوف تكون قدرة الجهة المنفذة- حسب نوع المشروع المقرر تنفيذه- عامل حاسم في كفاءة الاستحواذ على الأرض، وفي كيفية التعامل مع المخاطر الاجتماعية حيث أن المحافظات ليس لديها الخبرة أو القدرات الكافية لإدارة موضوع الاستحواذ على الأراضي، والتعامل مع التأثيرات الاجتماعية المتعلقة بهذا الأمر. فإذا اشتركت الهيئة العامة للمساحة في الموضوع (في حالة تطبيق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة)، سيختلف الأمر حيث أن قدرات هيئة المساحة أعلى بكثير، وهي تستخدم من الخطوات الموضحة في الفصل الثالث .

هناك احتمال حدوث تأخير في الجدول الزمني نتيجة الاستحواذ على أراضي. فالحصول على الأرض وكافة الموافقات المتعلقة بالأماكن اللازمة لأنواع المختلفة من المشروعات وأيضاً توافر وثائق حجة الأرض والمستندات الدالة على الملكية القانونية لها تدخل ضمن نقطة الاختناق التي تؤثر على معظم مشروعات البنية التحتية. وعادة تستغرق خطوات الاستحواذ مدة أطول مما هو متوقع خاصة إذا حدث تغييرات في التصميم. ومن المخاطر الشائعة هو حدوث تأخير من جانب الجهة المنفذة في تدبير مخصصات التعويض مما قد يفاقم بشكل كبير من المخاطر الاجتماعية.

كما لا يوجد هناك أيضاً نهج متسق وشفاف في إدارة القضايا المتعلقة بالأراضي. فعملية الاستحواذ على الأراضي من خلال أسلوب التراضي بين البائع والمشتري أو مساهمة المجتمع المحلي تتطلب بعض الممارسات التي تفتقر إلى الاتساق والشفافية. على سبيل المثال، لا يوجد هناك تشاور مع المتضررين بشكل مفهوم عندما يتم الاستحواذ على الأرض من خلال إجراءات جبرية حسب القوانين واللوائح المصرية ذات الصلة حيث تميل هذه العملية إلى أن تكون أحادية الجانب، وهو ما يضعف الإحساس بالمصادقية في عقول المتضررين من الاستحواذ على الأرض. وبالنسبة للحصول على الأرض من خلال مساهمة المجتمع المحلي، فعلى الرغم من أن هذا النوع من الترتيب للعملية إيجابي حيث يتبرع المجتمع المحلي بالأرض، وأن هذا يعكس طلب حقيقي على المشروع، إلا أن العملية لا تُعرف بشفافية في العقد الرسمي للاستحواذ على الأرض. فالأفراد المعروفون في العقد على أنهم "متبرعون" هم في واقع الأمر "بائعون". كذلك فإن التوثيق السيئ لعملية التبرع من المجتمع المحلي هو خطر آخر يهدد مصداقية المشروع. فضلاً عن هذا، هناك عدم وضوح بشأن الخطوات والإجراءات الفعلية المتخذة للاستحواذ على الأرض. ويمكن عزو هذا إلى محدودية عملية تبادل المعلومات. لذا لا بد من أن يكون تحديد المواقع البديلة the siting alternatives- وهو أحد المتطلبات الرئيسية لنهج التراضي بين البائع والمشتري، والدليل على إداء مالك المشروع على أن العملية تتم بشكل طوعي مطلق- من بين الخطوات الأساسية التي ينبغي عملها وتوثيقها بشكل واضح. فوجود موقع بديل يمكن أن يدعم الزعم بأن العملية كانت طوعية وأن البائع والمشتري كان لهم حرية الامتناع عن الخوض في هذه العملية من الأساس.

وفي نفس الوقت، أظهرت المقابلات التي عقدت مع مستثمرين صغار في المحافظات عن عدد من التحديات المتعلقة بتخصيص الأراضي بما في ذلك غياب آلية للتظلم يمكن من خلالها توجيه شكاواهم في حالة رفض طلباتهم من أجل الحصول على أراضي. وقد عبر المستثمرون عن مخاوفهم بشأن عدم استكمال عملية التسجيل، ولما لهذا من آثار ضمنية على استمرار أعمالهم.

مخاطرة فقدان سبل كسب الرزق المعتمد على الأرض. فيما يتعلق بكسب لقمة العيش، هناك أيضاً خطر يتمثل في أن ملاك أراضي ومستخدمين معينين قد يعانون من الفقر نتيجة لعملية الاستحواذ على الأرض. فبخلاف الملاك الرسميين للأراضي،

²⁴ طبقاً للدراسات الاستشارية التي تمت، مدة عقود إيجار الأراضي الزراعية الأكثر انتشاراً سنة واحدة قابلة للتجديد.

قد تكون هناك مجموعات أخرى يمكن أنها تكسب رزقها من الأرض إما من خلال شكل رسمي (مثل مستأجرين بشكل رسمي) أو بشكل غير قانوني (كأن يكونوا مستأجرين أو واضعي يد بشكل غير قانوني). هذه الفئات غير مرئية أحياناً في عملية التعامل على الأراضي، وحقوقها والتأثيرات الواقعة عليهم لا تؤخذ في الحسبان. وعلى الرغم من أن الممارسة الشائعة لدى السلطات التنفيذية هي التعامل مع مثل هذه الحالات من خلال مادة تعاقدية تحمل بائع الأرض الرسمي كل المسؤولية، إلا أن هذه الممارسة لا تزال محفوفة بالمخاطر، وقد ينتج عنها تأثيرات ضمنية اجتماعية واقتصادية خطيرة على الأفراد وأسرة الذين لا يملكون صكوك ملكية قانونية.

سوء إدارة التأثيرات الوقتية والمتعلقة بالأرض. التوسع في مد خطوط المواسير والشبكات، وإقامة معسكرات لإقامة عمال الإنشاء، أو تركيب أعمدة/ أبراج الكهرباء هي أنشطة محتملة قد ينتج عنها اضطراب مؤقت في استخدام الأرض (على سبيل المثال، حيازة الأرض بشكل مؤقت)، أو حدوث تلف في الأصول القائمة على الأرض (إتلاف القطن مثلاً)، أو التأثير على قيمة الأرض. والأسلوب الشائع للعديد من الأجهزة التنفيذية (مثل المحافظة وشركات مياه الشرب والصرف الصحي) هو إحالة مسؤولية التعامل مع مثل هذه التأثيرات إلى المقاولين. وفي عدة حالات، يؤدي سوء أداء المقاولين والمصحوب بضعف في الإشراف من جانب الجهاز التنفيذي إلى زيادة الخطر المحتمل على الأشخاص المتضررين من هذه التأثيرات في حالة إذا كان التعويض غير عادل، أو إذا لم يتم إعلام المتضررين أو التشاور معهم بشكل جيد.

● مخاطر الأضرار المرتبطة بأنشطة البناء وسوء إدارة التأثيرات المؤقتة على الأرض

ينطبق هذا بالأخص على مشروعات الصرف الصحي حيث قد تتسبب آلات الحفر في الشوارع الضيقة في القرى في خطر كبير على المباني والمنشآت الأخرى الضعيفة. وفي حالة التأثيرات المؤقتة المتعلقة بالأرض، يُفوض المقاولون بشكل كبير في التعامل معها. ولكن قد يتفاقم الخطر المحتمل إذا كانت قدرات المقاولين منخفضة، وإذا لم تكن الإجراءات المذكورة بشكل صريح في العقد للتقليل من الخسائر إلى الحد الأدنى، وإذا كانت هناك أوجه قصور وضعف في الدور الإشرافي على المقاول.

وفي نفس الوقت، وكما هو موضح أعلاه، هناك عدد من المخاطر المتعلقة بالحالات التي يتم فيها الاستحواذ على الأراضي على أساس مؤقت لتركيب خطوط مواسير أو خطوط كهرباء. وهي مخاطر تتعلق في الأساس بغياب الشفافية في عملية التقييم لتقييم "تخفيف الأضرار"، وتوقيت دفع التعويضات والتأخيرات ذات الصلة، فضلاً عن أن التعويض لا يأخذ في الاعتبار بعداً هاماً ألا وهو تقليل قيمة الأرض.

● ضعف الإحساس بالملكية وتقبل المشروعات في بعض المجتمعات المحلية واستعدادهم لها

كما هو مشار إليه بوضوح، هناك حاجة ماسة لهذا البرنامج في كلتا المحافظتين حيث أنه يواجه الكثير من التحديات الرئيسية والأبعاد الحرجة المتعلقة بالفرص الاقتصادية وتقديم الخدمة. ومع ذلك، إذا لم يُتبع نهج قائم على المشاركة يتيح للأهالي في المجتمعات المحلية المشاركة بدرجة كبيرة، قد يواجه البرنامج مخاطر ضعف الإحساس بالملكية وتقبل البرنامج مما يُوهن بالتبعية الإحساس بالالتزام والمشاركة. فإذا تم إتباع نموذج العمل (من أعلى إلى أسفل) في البرنامج والمتبع عادة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، وإذا كانت المساعدات المختلفة في إطار المنح الإجمالية ليست قائمة على الطلب، لن يكون هناك دعم من جانب المجتمعات المحلية.

● التحديات الثقافية وغياب صور منظمة لإشراك النساء والشباب

تعتبر مشاركة النساء والشباب في محافظات الصعيد من التحديات بشكل عام، وذلك بسبب الحواجز الثقافية التي تعطي السلطة للأب أو الابن البكري على الأم والفتيات والنساء. ولكن خضع المجتمع هناك الذي يسوده الذكور إلى تغييرات حديثاً مع زيادة مشاركة النساء في العمل خارج المنزل، وتحسن مستويات التعليم، ونمو الدور الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لإشراك النساء في الصعيد بأسلوب استهدافي لضمان مشاركتها الفعلية.

وبالنسبة للشباب، فإن الثقافة السائدة هي أن المحافظتين لديهما بيئة طاردة وفرص أعمال محدودة، ومجال محدود للمشاركة. فالنظام بأكمله في المحافظتين يشجع الشباب على السعي إلى الحصول على فرص دخل أو تعليم أفضل خارج المحافظة. وفي قنا، قال الفريق النشط الخاص بمكتب تشغيل الشباب والتدريب بوضوح أنهم يساعدون الشباب على الحصول على فرص خارج المحافظة، أو حتى خارج البلاد نظرا لأنه لا توجد بيئة داعمة تشجع الشباب على البقاء. نفس الرسالة أتت من أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم في سوهاج.

"... هناك رجال ينفقون كل ما ادخروه في حياتهم لكي يحصلوا على فرصة لأبنائهم خارج البلاد ... بل أن بعض الناس يقتربون المال لإرسال أبنائهم خارج المحافظة أو حتى خارج البلاد ...".

كلمات شاب في مناقشة مع مجموعة تركيز في محافظة سوهاج

دون التعامل مع جذور هذا التحدي من خلال إشراك النساء والشباب في مرحلة مبكرة مع توفير الفرص الاقتصادية لهم وإشراكهم في عملية صنع القرار، سيبقى هذا الخطر في المحافظات، وستظل مشاركة هذه القطاعات من المجتمع في مستوى ضعيف.

• مخاطر متعلقة بسوء تبادل المعلومات ونظم ضعيفة ومجزأة للتعامل مع الشكاوى

في جميع المخاطر المحددة سابقا (بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالأراضي)، هناك تهديد رئيسي يجمع بين مختلف المشاكل وهو غياب آلية مناسبة لتبادل المعلومات تناسب قدرات المجتمعات المحلية (مثلا نسبة الأميين) وكذلك غياب نظام على المستوى المحلي للشكاوى يسمح بالتعامل مع أي تأثيرات أو مخاطر محتملة قد تظهر، وخاصة على مستوى المشروعات. فالآليات الموجودة حاليا للتعامل مع التظلمات والشكاوى مفتتة ومركزية ولا تظهر الاهتمام والمبالاة الواجبة، وتجعل تصاعد مخاوف/شكاوى المجتمع المحلي دون حل لها فرضية محتملة جدا.

• مخاطر السخط الاجتماعي نتيجة استبعاد مجتمعات معينة

هذه المخاطر صحيحة على وجه الخصوص في حالة المشروعات التي يوجد عليها طلب كبير مثل مشروعات الصرف الصحي. فلأسباب فنية ومالية عديدة، قد تستبعد قرى معينة من دائرة الاستفادة من المشروع. ويظهر هذا الخطر إذا كانت المناطق المستبعدة تقع بالقرب من مناطق أخرى ستمتد إليها الخدمة. واستبعاد القرى قد يخلق إحساس بالاعترا ب والتهميش والتمييز ضد السكان المحليين بهذه القرى. وقد تم تسليط الضوء على هذا بوضوح كقضية تخطيط رئيسية يتعين على الحكومة أخذها في الاعتبار²⁵. وفي كثير من الحالات، يساهم ضعف الاتصال مع المجتمعات المحرومة بما في ذلك التوعية بالمعايير التي يتم على أساسها اختيار المجتمعات المحلية لتلقي خدمة ما في تعميق الإحساس بالغضب والإحباط. وقد تتسع هذه المخاطر وتزداد بما يؤثر على الجدول الزمني للمقاولين الذين يعملون في الأرض في القرى الأخرى مما ينتج عنه تأخيرات كبيرة في تسليم المشروع.

• قدرات محلية محدودة في التعامل مع القضايا الاجتماعية

التعامل مع المخاطر والتأثيرات الاجتماعية المحتملة بأسلوب منظم وحرص هو أحد المتطلبات الأساسية لكي يتحرك البرنامج إلى الأمام ببسر ويحقق أهدافه. بيد أن المبادئ الإرشادية الخاصة بدراسة تقييم الأثر البيئي في إطار النظام المصري لا تبالى بدرجة كافية بالتقييم الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالأرض. وبالنسبة لمشروعات الفئة (ب)، لن يتطلب الأمر سوى تخفيف بسيط للمخاطر. وهذا يشير إلى وجود خطر محتمل من جراء التعامل بدرجة غير كافية مع المخاطر والتأثيرات الاجتماعية، وخاصة أن القدرات في واقع الأمر محدودة للغاية.

²⁵ اجتماع جمعيات تنمية المجتمع في محافظة قنا

3-4-4 التأثيرات الاجتماعية

التأثيرات المحتملة خلال الإنشاء

من المتوقع أن تولد مرحلة الإنشاء عددا من فرص العمل المحلية للشباب بالمحافظتين الذين يمكنهم العمل مع المقاولين في الأنشطة المختلفة المتعلقة بمرحلة الإنشاء. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة ومتعلقة بالإنشاء. وفي نفس الوقت، قد ينتج عدد من التأثيرات السلبية من مرحلة الإنشاء في المشروع وعلى رأسها ما يلي:

- تأثيرات مؤقتة على الأرض بما في ذلك استغلالها بشكل مؤقت في إقامة معسكرات عمالة الإنشاء وتشوين المستلزمات، وما قد ينجم عن ذلك من حدوث تلفيات للمحاصيل. وكما هو موضح سابقا في هذا القسم، من الصعب بمكان تحديد حجم هذا التأثير وعدد الأفراد المتضررين المحتملين على وجه الدقة في هذه المرحلة.
- الاستحواذ الدائم على الأرض والتأثير الضمني المحتمل على سبل كسب الرزق لعدد من الريفيين وأسرهم. وكما هو موضح سابقا في هذا القسم، من الصعب بمكان تحديد حجم هذا التأثير وعدد الأفراد المتضررين المحتملين على وجه الدقة في هذه المرحلة.
- التسبب في إزعاج للمجتمعات المحلية والتأثير الضمني المحتمل على الأنشطة المحلية في نطاق القرى بما في ذلك ما ينتج عن هذا من تشتيت للأعمال المحلية.
- المخاطر الصحية والسلامة بالنسبة للعمال والسكان المحليين في نطاق موقع المشروع.
- التلف المحتمل للمنشآت ذات البنيان الضعيف خلال أعمال الإنشاءات

التأثيرات المحتملة خلال التشغيل

كما هو موضح سابقا في الجزء 4-2-1، من المتوقع حدوث منافع وتأثيرات إيجابية عديدة من وراء تنفيذ البرنامج. وفي نفس الوقت حدد القسم (4-2-2) عددا من المخاطر الاجتماعية. ولكن وجود تصميم للبرنامج قائم على المشاركة، ونظام مسئول عن توظيف العمالة، والتشاور مع المجتمعات المحلية، والرد على التظلمات سيساعد في تخفيف حدة هذه المخاطر. فوجود نظام جيد وصارم للتعامل مع القضايا المتعلقة بالأرض هو ضمان أساسي لنجاح تنفيذ المشروعات. ولذا ينبغي التعامل مع المخاطر بعناية من خلال إجراءات ومؤشرات كجزء من خطة البرنامج التنفيذية.

5. قدرة البرنامج، وتقييم الأداء، وتحديد الفجوة

1-5 الأداء بالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي

1-1-5 الجوانب البيئية

فيما يلي تلخيص للفجوات المحددة في النظام البيئي القائم على مستوى القوانين والمبادئ التوجيهية، وأيضا على مستوى التنفيذ الفعلي والإجراءات:

- إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي كشرط من شروط الترخيص يتم بشكل أساسي من خلال القطاع الخاص بينما هناك العديد من المشروعات التي تبادر بها الحكومة لا تقوم بإعداد مثل هذه الدراسات.
- في كثير من الأحيان، يتم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي كشكليات بينما لا يتناسب تقييم المخاطر والتدابير المصاحبة للتخفيف من الآثار مع طبيعة الخطر.
- لا يتم متابعة خطط الإدارة البيئية بدرجة كافية، ويعاني التفتيش البيئي من التشتت بين مكاتب شئون البيئة والفروع الإقليمية مع وجود قدر يسير من التنسيق
- لا يتم عادة متابعة مواقع الإنشاء للتأكد من الالتزام بخطة الإدارة البيئية وخاصة على مستوى الصحة والسلامة
- هناك عدد محدود من استشاريي البيئة والاستشاريين الاجتماعيين المتخصصين في المحافظة. لذا يتم عادة الاستعانة بالخبرات اللازمة لإعداد دراسة التأثير البيئي من المحافظات الأخرى.
- لا يوجد هناك شرط يستلزم التشاور بشأن مشروعات الفئة (ب).
- لا يشترط القانون رقم 4 لسنة 1994 على وجه التحديد وجود احتواء ثانوي بنسبة 110% من سعة خزانات المواد الخطرة
- لا يتم متابعة المواد الخطرة غير القابلة للاشتعال على نحو مؤثر
- لا تتضمن الصناعات وسائل ممكنة تتيح الالتزام بمعايير التخلص من المخلفات الخطرة حيث لا توجد هناك مرافق مرخصة في الصعيد يمكنها التعامل مع المخلفات الخطرة.
- لا تلتزم المنشآت الصناعية بارتفاعات المداخل المطلوبة، وهناك القليل من المتابعة بهذا الخصوص.
- نادرا ما يتم رصد الانبعاثات، وخاصة بالنسبة لانبعاثات المداخل الأقل نشاطا، ولا يوجد هناك سجلات عن رصد الانبعاثات. كذلك من النادر أن يتم فحص المحركات والمداخل للتأكد من كفاءتها.
- يتم رصد جودة الهواء المحيط عند نقطة واحدة فقط في المحافظاتتين، ولا يشمل هذا المدن الصناعية والكثير من الطرق الرئيسية. ولا يتم الإفصاح عن بيانات الرصد للجمهور، ولا يُستخدم ضمن دراسة تقييم الأثر البيئي أو إجراءات الترخيص.
- لا تشمل معايير القانون شرط يحظر زيادة الضوضاء المحيطة (background noise) إلى ما هو أعلى من وضع خط الأساس.
- لا يتم رصد الضوضاء المحيطة بصورة متسقة، ولا يتم الإفصاح عن بيانات الرصد للجمهور، ولا تستخدم في دراسات تقييم الأثر البيئي وإجراءات الترخيص.
- لا توجد هناك متابعة مؤثرة للالتزام بالتعرض للضوضاء المهنية
- المناطق المحرومة من نظام الصرف الصحي غير مزودة بنظام ملائم للتعامل مع الصرف
- محطات معالجة مياه الصرف الصحي القائمة على برك الأكسدة لا يوجد لديها في الغالب خطة متكررة لإزالة الحمأة والتخلص الآمن منها.
- الغابات الشجرية التي تتلقى مياه الصرف المعالجة تنفقر إلى ترتيبات لتحقيق التوازن المائي في الفصول المختلفة
- لا يوجد وعي عام بين الموظفين والعمال بشأن الالتزام بتدابير العمل الآمنة

- قدرات محدودة لمتابعة قضايا الصحة والسلامة في المناطق الصناعية
- لا يوجد إنفاذ فعال لقانون المحميات في الجزر النيلية، والتي يوجد بالكثير منها أنشطة تطوير حضري

1-2-5 الاستحواذ على الأراضي

أظهر تحليل الإجراءات والإطار التنظيمي الحالي المتعلق بالأراضي أن القوانين واللوائح القائمة بها عدد من الجوانب الإيجابية في التعامل مع الاستحواذ على الأراضي، وعلى رأسها النصوص المتعلقة بالتعويض وتبادل المعلومات مع الأشخاص المتضررين، وحق المتضرر في التظلم، والنصوص المتعلقة بالتلف المؤقت والتعويض ذو الصلة.

وعند مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي مقارنة بأفضل الممارسات الدولية، تم تحديد عدد من الفجوات في عملية الاستحواذ على الأرض، من أهمها:

- **التشاور مع الأشخاص المتضررين.** لا ينص الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على أحكام واضحة بشأن التشاور مع الشخص المتضرر من جانب المشروع، ولا يشير إلى أي حقوق للأشخاص المتضررين في اختيار بدائل إعادة التوطين الممكنة فنيا واقتصاديا وكذا بدائل التعويض. كذلك لا يوجد نص بشأن إدماج عملية التشاور من ناحية النوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة والشباب.
- **تحديد وتعويض الفئات المستحقة.** فيما يتعلق بالأشخاص المتضررين واستحقاقاتهم، لا توجد إشارة بشكل صريح إلى بعض المجموعات التي يمكن أن تتضرر. تتضمن هذه المجموعات واضعي اليد والمستأجرين الرسميين وغير الرسميين الذين يمكن أن يواجهوا بعض التأثيرات الضمنية الاجتماعية والاقتصادية الحادة نتيجة لعملية الاستحواذ على الأرض دون أن يكون لهم استحقاق قانوني في الحصول على تعويض. وفي نفس الوقت، فإن الإطار القانوني المصري بشأن التعامل مع الاستحواذ على الأرض لا ينص على أي مراعاة أو اعتبار أو تدابير خاصة لاتخاذها بالنسبة للمجموعات الضعيفة (مثلا، الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن لا يملكون أراضي، والمرأة المعيلة، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة)
- **غياب آلية استباقية للتعامل مع التظلمات على المستوى المحلي.** كما هو منصوص عليه في القوانين ذات الصلة، فإن للأشخاص المتضررين الحق في الطعن والاستئناف. ولكن هذه الخيارات المذكورة بالنسبة للتعامل مع الشكاوى تتم من خلال المحاكم. ولا توجد أي إشارة إلى آلية محلية تتيح التعامل بشكل استباقي مع المشاكل بما يقلص من عدد القضايا التي يتم تصعيدها للمحاكم إلى الحد الأدنى.
- **عملية تهمين الأرض.** ينص القانون المتعلق بالاستحواذ على الأرض على القيمة السوقية وتشكيل لجان لعملية التهمين. ومع ذلك، فإن عملية تهمين الأرض قد ينقصها بعض الاتساق نظرا لعدم وجود سوق قوي رسمي للأراضي في مصر.
- **تكلفة الاستبدال.** لا يشير الإطار القانوني إلى أن تهمين الأرض والأصول المتضررة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تكلفة الاستبدال.

1-2-1-5 تخصيص الأراضي

إذا لم يستكمل المستثمر إنشاء المشروع خلال مدة ثلاث سنوات، يحق للجنة تخصيص الأراضي سحبها منه. ومع ذلك، لا يتم سحب الأراضي في قنا وسوهاج في واقع الأمر، وخاصة إذا كان المستثمر قد بدأ نوعا ما في الإنشاء. وطبقا للمسؤولين الحكوميين، وبعد الخامس والعشرين من يناير، وبسبب انخفاض معدل الإشغال في معظم المناطق الصناعية، تقوم لجنة تخصيص الأراضي عامة بالاتصال بالمالك لمناقشة السبب وراء ذلك، ولا تتخذ في العادة أي إجراءات جادة.

أحد التحديات الرئيسية المرتبطة بتخصيص الأراضي التي علم بها فريق دراسة تقييم نتائج النظم البيئية والاجتماعية من خلال التشاورات التي عقدها هي أن معظم المستثمرين الذين أكملوا إنشاء مصانعهم وبدؤوا في الإنتاج لا يستطيعون تسجيل مصانعهم على أنها

ممتلكات خاصة حيث أن السلطة المنوط بها التسجيل (وهي الشهر العقاري) ليست لديها لوائح تسترشد بها بشأن تسجيل الأراضي بالمجان. فملكية الأرض لا تنقل، وبالتالي، تظل الأرض غير مسجلة. وقد كان هذا مصدر قلق كبير للمستثمرين في سوهاج وقنا حيث أن تسجيل الأرض مطلوب لأنشطة المستثمر، وأيضاً بمثابة ضمان للمنافع المقدمة في إطار قانون الاستثمار ومنها: الحق في اكتساب ملكية الأرض والمباني المطلوبة لتنفيذ النشاط المختص أو توسعة نطاقه؛ والحق في استيراد المعدات والمواد الخام ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطه مباشرة؛ والحق في التصدير مباشرة.

3-1-5 إشراك المجتمع المحلي

كما سبق توضيحه في القسم 3-2-11، على الرغم من أن آليات إشراك المجتمعات المحلية تخضع لتنظيم كل من النظم القانونية والرسمية (مثل المجالس الشعبية المحلية) والنظم شبه الرسمية (مثل وسائل الاتصال الاجتماعي)، لا يخدم أي من تلك الوسائل التي تمت دراستها بالفعل هدف وجود نظام حقيقي لإشراك للمواطنين يساعد في تعزيز الثقة ويؤكد للمجتمعات المحلية أنها شريكة، وليست مجرد منلقي. وفي حين أن الحكومة تقر بقوة أهمية مشاركة المواطنين من ناحية المفهوم، إلا أن التطبيق لا يزال بعيد المنال ومتأخر عن توقعات المواطنين. فيما يلي عرض للتحديات الرئيسية هي:

- تتسم النظم عامة بأنها مفتتة ويغلفها الغموض فيما يتعلق بالمحاسبة والمساءلة
- هناك غياب واضح لأي آلية تسمح للمواطنين بالاشتراك في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمشروعات في المحافظات. وهذا يقود إلى عدم إحساس المجتمعات المحلية بالملكية مما يهدد استدامة المشروعات وتشغيلها بنجاح
- في حين أن إشراك كبار صانعي القرار (مثل المحافظ) في التواصل المباشر مع المواطنين بشكل منتظم هي ممارسة مفضلة تعكس مستوى عال من الالتزام تجاه المواطنين، إلا أن هناك قلق من أن تتحول "اللقاءات المنتظمة مع المواطنين" إلى وسيلة لمجرد تلقي الشكاوى. من المزعج أيضاً أن يتم حل الشكاوى بسرعة وبفاعلية إذا تم تمريرها من خلال مسار الاجتماع الأسبوعي للمحافظ. وهذا أمر محفوف بالمخاطر على وجه التحديد حيث أنها تعطي إشارة إلى احتمال وجود خلل على المستوى التنفيذي المفترض فيه أن يتعامل مع هذه الشكاوى (دون حاجة للإسراع). كذلك ينبه إلى وجود مخاطرة يتمثل في أن المجموعات الأسوأ حالاً أو المجموعات الضعيفة (مثل النساء والشباب وذوي الحاجات الخاصة) التي لا تستطيع الوصول إلى الاجتماعات أو الحصول على فرصة التحدث يحتمل ألا يعبرها أحد اهتماماً ويستمتع لها.
- هناك قيود كثيرة على سلطة المجالس الشعبية المحلية حيث أن دورها هو دور استشاري إلى حد كبير. وفي انتخاباتها، لا يوجد تنافس حقيقي بسبب الجوانب القبلية والثقافية. ويتم احتكار العضوية في كثير من الحالات من جانب عدد محدود من الأعضاء الذين يحصلون على المناصب من خلال جولات لاحقة. وعلى الرغم من أن هذه المجالس من المفترض أن تكون مسؤولة أمام المواطنين، إلا أنها في واقع الأمر، وفي معظم الحالات، تكون مسؤولة أمام الحكومة حيث أنها تعمل كجزء من النظام الحكومي.
- تتعامل المحافظات إلى حد كبير مع الإنترنت كوسيلة للدعاية عن التقدم المحرز في المحافظة، وليس كوسيلة للتفاعل أو التشاور مع المواطنين. فمعظم التعليقات التي تنشر على صفحة الفيسبوك الخاصة بسوهاج لا يتم الرد عليها في الصفحة.
- على الرغم من أن جمعيات تنمية المجتمع تعمل بنشاط، إلا أنها من بين الأصول التي لا يتم استغلالها بشكل كامل وبما يخدم إلى حد كبير في تعزيز الحوار بين الحكومة والمواطن وتعزيز عملية التواصل مع المجتمع المحلي ومشاركته. لا بد إذا من إعادة بناء الثقة المفقودة بين الحكومة وتلك الجمعيات.

تعاني المجتمعات المحلية في المدن الصغيرة والقرى من تهميش أكثر، ودرجة أقل في المشاركة نظراً لعدم وجود آلية مناسبة على المستوى المحلي في المدن والقرى تسمح بإشراكهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على المجموعات التي تعرضت للتهميش ثقافياً وتاريخياً والاستبعاد من المشاركة العامة (مثل النساء والشباب).

4-1-5 آلية التعامل مع الشكاوى

أحد المزاي الرئيسية في النظام الحالي هو تنوع مواقع وقنوات تقديم الشكاوى (uptake) التي يمكن للمواطنين من خلالها رفع شكاويهم. وكما سبق تناوله في القسم 3-2-11 أعلاه، يمكن للمواطنين اللجوء إلى قنوات متعددة لتقديم شكاويهم. وفي نفس الوقت من الواضح جدا مدى اهتمام الإرادة السياسية بضمان أن الشكاوى التي يتم رفعها يتم الرد عليها في الوقت المناسب دون تأخير²⁶، وأن يتم إصدار تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في العملية. وكان من الواضح للغاية أيضا من التحليل أن الحالات التي يتم فيها استخدام نظام تسجيل قوي (مثل وجود بوابة إلكترونية) دون السماح للأخطاء البشرية والتدخل البشري في العملية، تكون النتائج أفضل. ومع ذلك، فإن تحليل الآليات الموجودة أظهر بوضوح أن هناك عدد من السلبيات والفرص التي يمكن من خلالها عمل تحسينات في النظام الحالي. فيما يلي عرض للجوانب السلبية الرئيسية المحددة:

- يتسم نظام مكتب شكاوى المواطنين بأنه شديد المركزية حيث توجد المكاتب فقط في ديوان المحافظة الموجود في عاصمتها بينما لا تعمل على مستوى المراكز. ومما يساهم في "مركزية" النظام إلى حد كبير، ولا يدفعه إلى أداء وظيفي أفضل على مستوى المركز ضعف الثقة من جانب المواطنين إلى جانب اتجاه الإدارات على مستوى المحافظة إلى السيطرة على السلطة. وهو أسلوب تكلفته باهظة يدفعها الفقراء والمجموعات الضعيفة من نساء وكبار في السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يضطرون إلى السفر إلى عاصمة المحافظة حيث يوجد ديوان المحافظة ليقدّموا شكاويهم هناك.
- يتم بذل جهود محدودة لضمان أن نظام مكتب شكاوى المواطنين يعمل على مستوى المركز حيث لا يتابع المكتب بالمحافظة الشكاوى التي يتم تلقيها على مستوى المراكز، ولا تُدرج تلك الشكاوى القادمة من المراكز في كشف المتابعة الشهري.
- على الرغم من وجود بوابة إلكترونية حكومية، إلا أنه أمر محفوف بالخطر وغير ملائم إذا تم اعتماد هذه الآلية لتخدم فقط المواطنين على مستوى المراكز نظرا لارتفاع نسبة الأمية وضعف الاتصال بالإنترنت في الكثير من الأماكن.
- هناك أيضا عدد كبير من التحديات المتعلقة بتسجيل ومتابعة الشكاوى. فتلك الخطوات الموجودة في نظام آلية التعامل مع الشكاوى مكبلة بأغلال ثقيلة من البيروقراطية وانحسار تبادل المعلومات²⁷ ومحدودية الموارد.
- حيث أن العمل لحل شكاوى ما يعتمد إلى حد كبير على مجموعة واسعة من الجهات التي تتباين قدراتها ومستويات استجابتها للشكاوى، يعتبر من التحديات الكبيرة وجود التزام مشترك بين الجهات المختلفة يمكن ترجمته إلى إطار زمني واضح ينبغي أن يلتزم به كل شخص في حل الشكاوى. وفي نفس الوقت، فإن إحالة الأمر إلى الجهات ذات الصلة (مثل هيئة المياه، أو الكهرباء، الخ) في معظم الحالات، يوهن حجم المسؤولية والمساءلة، وخاصة أن آلية التنسيق بين تلك الجهات وإدارة خدمة المواطنين غير موجودة.
- وفي نفس الوقت، يعتبر سلوك المواطنين أيضا أحد العوامل التي تزيد الطين بلة وتعقد الأمور في العملية. ففي معظم الأحوال، يفضل المواطنون إرسال شكاوهم إلى جهات متعددة لأن هذا التصرف يجعلهم يشعرون أن احتمال حل الشكاوى يكون احتمالا أكبر. وهناك أيضا ثقافة مغروسة بأنه كلما ارتفع المستوى الإداري والتنفيذي التي توجه إليه الشكاوى، كلما زاد احتمال حلها. وهذا يعكس أيضا دائرة الثقة الضعيفة بين المواطنين والسلطة التنفيذية.

"... إذا كان لدى شخص ما في قرية شكوى، عليه أن يذهب إلى مركز الأعمال لكتابة الشكاوى على الكمبيوتر ... ويقنعه الشخص الموجود في المركز بأن يرسل خمس، بل عشر نسخ، إلى جميع المستويات ... بدءا من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء، ووكيل الوزارة، ... الخ، علما بأن كل نسخة من هذه النسخ تكلفتها خمسة جنيهات. لذا يستفيد صاحب المركز من خلال لعبه على ضعف الثقة لدى المواطن".

لقاء مع أحد المسؤولين في محافظة قنا

وهناك أيضا عدد من التحديات على مستوى القدرات والجانب المؤسسي يتم شرحها بشكل من التفصيل تحت قسم رقم 5-2-

3.

²⁶ علم فريق دراسة تقييم نتائج النظم البيئية والاجتماعية أن هناك خطاب من مكتب الرئيس قد تم إرساله في شهر أغسطس 2015 تقريبا لجميع مكاتب شكاوى المواطنين في المحافظات، والوزارات المعنية بالخدمات تؤكد على الحاجة للاستجابة السريعة للمواطنين.
²⁷ على سبيل المثال، أحد التحديات الشائعة هو عدم وجود معلومات كافية تسمح بتسجيل الشكاوى. ومع ذلك، لم يتم التعامل مع هذا الأمر بشكل استباقي من خلال ضمان تواصل أفضل بشأن المعلومات بما في ذلك نوع المعلومات المطلوبة لتسجيل الشكاوى.

2-5 كفاية الترتيبات والقدرات المؤسسية

1-2-5 الجوانب البيئية

يتم تنفيذ الجوانب البيئية من خلال جهات متنوعة حسب القطاع (مياه ، جودة الهواء، الصحة والسلامة، الخ) ولها قدرات وكفاءات مختلفة، وذلك حسب ما هو موضح أعلاه في الفصل الثالث.

وتتباين القدرات الخاصة بالتقييم البيئي وإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي وخطط الإدارة البيئية بالنسبة للمشروعات بين الأجهزة المنفذة للبرنامج. فالقدرات داخل المحافظات، والتي ستكون الجهاز المنفذ الرئيسي، أعلى نسبياً من الأطراف المناظرة الأخرى حيث يوجد لديها مكاتب شؤون بيئة داخل هيكلها ولها خبرة نسبية في التقييم البيئي. كذلك لشركات المياه خبرة نسبية حيث تقدم عادة دراسات تقييم الأثر البيئي بالنسبة لمشروعاتها الجديدة. وهناك أجهزة أخرى، مثل مديريات الطرق، لديها خبرة محدودة، ومن ثم يركز مكون المساعدة الفنية وبناء القدرات في إطار خطة البرنامج التنفيذية على سد الفجوة وتحسين نظام التقييم البيئي.

بالنسبة للرصد والمتابعة للمشروعات القائمة، تتعلق الفجوات الرئيسية على المستوى المؤسسي ومستوى القدرات بالعدد المحدود للعاملين في كل من المكاتب الإقليمية الفرعية ومكاتب شؤون البيئة، وأيضاً في بعض المؤسسات الأخرى، وتفتت التفتيش البيئي بين الجهتين. مثل هذه الفجوات يتم معالجتها في خطة البرنامج التنفيذية.

2-2-5 الاستحواذ على الأرض

أظهر تحليل الترتيبات المؤسسية والقدرات الموجودة والمتعلقة بالتعامل مع قضايا الاستحواذ على الأراضي عدد من أوجه القصور والفجوات التي يتعين معالجتها بما يسمح بوجود نظام متطور وشفاف في التعامل مع الاستحواذ على الأرض. فيما يلي عرض للفجوات الرئيسية المحددة:

- يتم إدارة القضايا المتعلقة بالأراضي إلى حد كبير من خلال **التخصصات الفنية والقانونية**. والإدارة التي تتعامل مع المجتمعات المحلية ومكلفة بالتعامل مع الجوانب الاجتماعية ليس لديها دور تلعبه في عملية الاستحواذ على الأرض (بما في ذلك التشاور مع المتضررين).
- هناك **نقص كبير في القدرات الخاصة بالتعامل مع التأثيرات الاجتماعية** المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي. وهذا يشمل- على سبيل المثال لا الحصر- نقص الخبرة في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأرض، والافتقار إلى أي معرفة بالتأثيرات السلبية المحتملة والمرتتبة على الاستحواذ على الأرض على دخول الأفراد ومعيشتهم، وكذلك نقص أي مهارات في تنفيذ عمليات التشاور مع ملاك الأرض.
- غياب دور **التنسيق بين الأجهزة** لتيسير عملية الحصول على الموافقات.
- **نقص في الموارد البشرية** اللازمة للتعامل مع قضايا الاستحواذ على الأرض بطريقة أكثر عناية وشفافية.
- **غياب المسئوليات المؤسسية والاختصاص الخاص بالمظالم على المستوى المحلي** بما يمكن من التعامل مع الشكاوى والمخاوف المتعلقة بالأرض.

تجدر ملاحظة أن التقييم المؤسسي المذكور قد ركز على المحافظات على أساس كونها الأجهزة المنفذة الرئيسية للبرنامج. ومع ذلك، فقد درس التقييم أيضاً موضوع **الإدارات** داخل المديريات التي يمكن أن تتعاقد معها المحافظات من الباطن بشأن عملية التنفيذ (مثل شركات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء)، وتتنطبق الفجوات المحددة أعلاه على تلك الجهات ولكن مع اختلافات ضئيلة في النطاق.

تخصيص الأراضي

أظهرت المشاورات مع مجموعات متنوعة عددا من التحديات المتعلقة بالمعلومات المحددة المتاحة للمستثمرين بشأن عملية تخصيص الأراضي. ولا توجد هناك إجراءات أو مبادئ إرشادية أو شروط وأحكام واضحة. ويرأس لجنة تخصيص الأراضي السكرتير العام للمحافظة، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة الأراضي. وفي كلتا المحافظتين، لا توجد معايير واضحة بشأن حجم ومكان الأرض المخصصة لكل مستثمر.

3-2-5 إشراك المجتمع المحلي

كما هو موضح في القسم 5-1-4 أعلاه، هناك عدد من التحديات التي تؤثر على التشغيل الفعال للوسائل الحالية المقصود منها مساعدة المحافظات في إشراك المواطنين. على المستوى المؤسسي لهذه الطرق، أظهر التحليل ما يلي:

- على الرغم من أن خدمة المواطنين يقع في صلب اختصاصات المحليات، إلا أن ثقافة إشراك المواطنين غائبة عن هذه المحليات والمؤسسات المحلية الأخرى.
- هناك قدرات مؤسسية محدودة للغاية مع عدم وجود فرق متفرغة (وكذلك غياب واضح للاختصاصات والشروط المرجعية) والميل إلى التعامل مع المواطنين من منظور علاقات عامة.
- لا توجد هناك خطط أو مبادئ توجيهية تشغيلية تم تطويرها أو تشغيلها
- لا يوجد نظام متابعة نشط بالنسبة للأساليب والمنهجيات القائمة وكيفية أدائها.
- غياب الوسائل المؤسسية لإشراك المواطنين على المستوى المحلي، وخاصة في القرى والمدن الصغيرة.

هناك عدة معوقات أمام الممثلين المنتخبين تحول دون مشاركتهم بشكل فعال في نظام الإدارة المحلية، وتحمل مسؤولية المشاركة مع المواطنين. فالمجالس الشعبية المحلية ليس لديها دائما القدرة الفنية والبصيرة التي تمكنها من المتابعة والتقييم الصحيح لخطط التنمية المحلية أو المشاركة مع المواطنين.

4-2-5 آلية التعامل مع الشكاوى

اشترط القرار الرئاسي رقم 70 لسنة 1981 أدوار ومسؤوليات مكتب شكاوى المواطنين والمؤهلات المطلوبة للتعيين في هذا المكتب. ولكن في الواقع العملي والممارسة الفعلية، هناك العديد من التحديات المؤسسية وعلى مستوى القدرات تواجه هذا المكتب:

- القدرات المحدودة للموارد البشرية الموجودة في مكاتب شكاوى المواطنين بصفة عامة، وفي مكاتب شكاوى المواطنين على مستوى المراكز خاصة. ففي محافظة سوهاج، تتكون إدارة المكتب من ثمانية أشخاص (منهم ثلاثة باحثين والباقي شئون إدارية) بينما في قنا، هناك 13 باحث وعدد قليل من الإداريين. وهناك تمثيل لمكاتب شئون المواطنين على مستوى المراكز، ولكن، كما سبق الإشارة إليه، هناك عدد محدود جدا من العاملين وقدرات ضعيفة للغاية.
- العاملين لديهم خبرة محدودة للغاية ومعرفة ضئيلة للغاية بشأن ممارسة العمل بابتكار وبشكل مختلف والتعامل مع المشاكل عند نشأتها.
- لا يستفيد أعضاء مكاتب شكاوى المواطنين من أي تدريب منتظم أو أنشطة لبناء القدرات
- عدم وجود إجراءات تشغيل قياسية تتضمن تفاصيل عن المسؤوليات والمسائل والخطوات والأطر الزمنية اللازم إتباعها عند التعامل مع الشكاوى

- على الرغم من أن القرار رقم 70 لسنة 1981 يتضمن شروط مرجعية مختصرة للعاملين الذين يعملون في مكاتب شكاوى المواطنين، لا تزال هناك حاجة إلى مجموعات تفصيلية من الشروط المرجعية تتضمن الاختصاصات المختلفة (الرئيس، الباحثين، الإداريين، ... الخ).
- تعتبر المرافق وظروف العمل السيئة لمكاتب شكاوى المواطنين بمثابة تحديات خطيرة لا تشجع الفرق المسؤولة، وتحد من المساحة اللازمة لتطوير العملية (مثل صعوبة التوثيق الأفضل لأن النظام في معظمه يدوي، وبالتالي هناك صعوبة في تقييم الحجم الحقيقي والأنواع وتكرارية الشكاوى، الخ)
- عملية التنسيق بين مكاتب شكاوى المواطنين والوزارات المعنية الأخرى قائمة حسب الحاجة دون وجود آلية منظمة (بخلاف اللقاءات الأسبوعية مع المواطنين) لتنسيق وتكافل الجهود اللازمة لتحقيق الهدف النهائي، وهو رضا المواطن. أكثر الحلول شيوعاً هو اللجوء إلى السكرتير العام أو المحافظ نفسه للتدخل.

"... ما الذي استطيع أن أقوله ... إن مجرد الحصول على رد من الجهات الأخرى لهو تحدي كبير. بعض المديرات لا تستجيب على الإطلاق... ويمكن أن تستغرق المسألة الواحدة سنوات وسنوات إذا لم ندفع نحن الأمور إلى الأمام. أنا أعرف أنه ليس من الصواب طلب مساعدة السكرتير العام، ولكن ما الذي يمكن فعله. لا شيء يتم إن لم أفعل هذا."

مسئول مكتب شكاوى المواطنين في محافظة سوهاج

البوابة الإلكترونية غير منسوبة بشكل رسمي إلى المحافظة، ولكن اختصاصها وفعاليتها مستمدة من عدة حقائق حيث أنها تتبع مجلس الوزراء، وللمواطنين حق الوصول المباشر للنظام، وأي شيء يتم توثيقه جيداً وتعبه ومتابعته (بما في ذلك كافة الملاحق المرتبطة بالمشكلة وحتى التقدم المحرز في التعامل معها، الخ).

6. الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والفجوات المحددة

الهدف من الإجراءات المقترحة في هذا الفصل هو معالجة الفجوات التي تم تحديدها مسبقا في دراسة تقييم نتائج النظم البيئية والاجتماعية، وتعزيز القدرات المحلية لتنفيذ القوانين واللوائح القائمة بشكل فعال. ويلزم التنويه إلى أنه لا يوجد إجراء من هذه الإجراءات يقترح أي إصلاح تنظيمي أو سيكون لديه تأثيرات على اللوائح البيئية والاجتماعية القائمة حيث أن معظم الفجوات المحددة تقع ضمن الجوانب الإجرائية لتنفيذ تلك القوانين.

1-6 الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والفجوات البيئية المحددة

من أجل تعزيز القدرة على إعداد دراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، ومتابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ينبغي أن يتوافر عدد 2 من الأخصائيين المؤهلين في مجال البيئة، أحدهما على مستوى مكتب تنسيق البرنامج (وله خبرة عشر سنوات على الأقل في التقييم البيئي)، والآخر في كل من وحدتي التنفيذ المحلية الاثنتين في كل من سوهاج وقنا. ستكون المهام الرئيسية لأخصائيي البيئة في وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على النحو التالي:

- مراجعة أعمال منحة الأداء والتأكد من ألا تكون هناك مشروعات فرعية لها تأثيرات كبيرة متنوعة وغير مسبوقه و/ أو تؤثر على مساحة كبيرة من الأرض. وسيستخدم الأخصائي البيئي المعايير المذكورة في الفصل الرابع في تصنيف المشروعات الفرعية. وسيوفر فريق البنك التدريب لأخصائي البيئة بعد البدء من أجل عمل التصنيف الكافي للمشروعات الفرعية.
- الإشراف على إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات الفرعية لضمان تقييم كاف للمخاطر ووجود تدابير عملية ومؤثرة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وقد تأخذ هذه المهمة أشكال متنوعة حسب ما هو مطلوب، مثل تحضير الشروط المرجعية، وتوجيه استشاريو البيئة عند إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والمساعدة في مراجعة هذه الدراسات، وتوفير مراقبة الجودة، ودعم الأجهزة الحكومية في إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وبناء قدراتها.
- توفير الدعم الفني للمكاتب الإقليمية الفرعية ومكاتب شئون البيئة في التفتيش الفني ومتابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيلعب أخصائيو البيئة دورا نشطا في التنسيق بين الجهتين في تنفيذ خطة المتابعة الفعالة. وسيدعمون العاملين في تلك الجهتين من خلال أنشطة بناء القدرات والتدريب في العمل.
- متابعة تنفيذ تدابير خطة البرنامج التنفيذية البيئية الأخرى كما هو موضح أدناه.

سيتم دعم وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية في أداء المهام المذكورة أعلاه بجانب معونة فنية إذا كانت هناك موازنة منفصلة للاستعانة باستشاريين خارجيين أو لشراء معدات ضرورية لتنفيذ مهامهم.

ستقوم وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية بإعداد دليل خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج يشمل الإجراءات المختلفة اللازمة لتحسين النظام البيئي، وكذا تحسين نظام التقييم البيئي والتفتيش البيئي، و نظام المتابعة، وتطوير نظام إدارة المخلفات في المدن الصناعية كما يلي:

تحسين نظام التقييم البيئي:

من المتوقع أن يدعم أخصائيو البيئة في وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية في تحضير دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ومتابعة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وذلك حسبما هو موضح أعلاه. وسيعملون على هذا بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المختلفة في كلتا المحافظتين. فيما يلي عرض للحد الأدنى من التحسينات المتوقعة خلال مدة البرنامج:

- تقوم الجهات الحكومية (مثل مديريات الطرق وشركات مياه الشرب والصرف الصحي وشركات نقل وتوزيع الكهرباء، الخ) بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي طبقاً للمبادئ التوجيهية لجهاز شئون البيئة في الوقت المناسب دون تأخير، والحصول على موافقة الجهاز قبل بداية الإنشاء.
- التوسع في توضيح تقييم المخاطر وتفاصيل تدابير التخفيف من حدة تأثيرات المشروعات الفرعية ذات المخاطر الأعلى. ويمكن أن يكون ذلك من خلال استشاريين خارجيين مع استخدام موازنة المساعدة الفنية الموازية، أخذاً في الاعتبار الجوانب المحددة التالية (من بين جوانب أخرى حسب الاقتضاء):
 - ينبغي أن تتضمن دراسات تقييم الأثر البيئي لإنشاء وتوسعة الطرق تقييم العناية الواجبة بشأن التأثيرات على الضوضاء وجودة الهواء المحيط علماً بأن مستويات الضوضاء المحيطة الإضافية ينبغي ألا تزيد على 3 ديسيبل (dBA).
 - ينبغي أن تأخذ دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالنسبة للمشروعات الخاصة بالجزر النيلية التأثيرات على الوضع الطبيعي للجزر. وينبغي السماح فقط للتدخلات التي ينتج عنها الحد الأدنى من التأثيرات في حالة عدم وجود أي بدائل ممكنة أخرى لديها تدابير تخفيف كافية.
 - ينبغي أن تتضمن دراسات تقييم الأثر البيئي لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي توازن مائي كاف لضمان أن تكون الغابة الشجرية كافية لاستيعاب مياه الصرف المعالجة. وينبغي تحضير خطط خاصة لإدارة الحمأة بشكل كاف.
 - ينبغي أن تشمل دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والخاصة بمشروعات إدارة المخلفات الصلبة تقييم العناية الواجبة بشأن التأثيرات على التربة والمياه الجوفية والصحة العامة. وينبغي أن تتناسب خطط الإدارة البيئية والاجتماعية مع مستوى المخاطر.
 - ينبغي أن تراعي دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بالمنشآت الصناعية شروط ارتفاع المداخل طبقاً لمبادئ الممارسات الجيدة الدولية للصناعة (GIIP)، وينبغي أن تراعي أن يكون لدى خزانات الوقود احتواء ثانوي بنسبة 110% من سعة التخزين.
 - ينبغي أن تشمل دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالنسبة لمشروعات الفئة (ب) جلسة تشاور واحدة على الأقل، وينبغي الإفصاح عنها للجمهور²⁸.
- ينبغي تنفيذ التقييمات البيئية والاجتماعية الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع المبادرات الخاصة بتنافسية التجمعات الصناعية (Cluster competitiveness) لضمان أن يتسم تطوير التجمعات الصناعية بالاستدامة البيئية.

تحسين نظام التفتيش البيئي والمتابعة:

- ينبغي إعداد خطط التفتيش البيئي والمتابعة بالتعاون بين مكاتب شئون البيئة والمكاتب الإقليمية الفرعية، على أن يتم تيسير هذا من خلال وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية تحت إشراف ديوان المحافظة والمقر الرئيسي لجهاز شئون البيئة.
- ينبغي زيارة المشروعات الفرعية في إطار منح الأداء بواسطة مكاتب شئون البيئة/ المكاتب الإقليمية الفرعية مع تقديم دعم فني من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية في الغالب خلال مرحلة البناء والتشغيل لمتابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية ولتحديث سجلاتها البيئية بما في ذلك سجل المواد الخطرة.
- تحسين التفتيش على الجوانب الخاصة بالصحة والسلامة في مواقع الإنشاءات والمنشآت الصناعية من خلال الزيارات المذكورة أعلاه.

تحسين إدارة المخلفات وظروف الصحة والسلامة في المدن الصناعية

²⁸ وهذا غير شرط من شروط النظام الوطني

- إعداد دراسة لتقييم المخاطر من خلال المعونة الفنية بشأن المخلفات الناتجة من المدن الصناعية ووسائل التعامل معها باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة وتدريب أصحاب المصلحة بمختلف أنواعهم
- البدء في حوار تقوده المحافظات وتنسقه وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية للبدء في إقامة منشأة للمخلفات الخطرة تخدم الصعيد.
- إنشاء مراكز للعمال في المدن الصناعية توفر الخدمات في مجالات الصحة والسلامة، على أن يكون لتلك المراكز صلة بخبراء في الصحة والسلامة لتقديم المشورة للعاملين فيما يتعلق بشروط الصحة والسلامة الخاصة بعملهم، وتوفير النصيحة الطبية بشأن القضايا المتعلقة بالصحة المهنية. وينبغي أيضا أن توفر تلك المراكز منشآت خاصة للعاملات في المناطق الصناعية (مثلا مراكز رعاية يومية للأطفال، وفصول توعية، الخ). والقصد من تلك المراكز هو أن تكون ضمن التدابير التي تشجع النساء على المشاركة في الوظائف التي سيتم توفيرها في المناطق الصناعية.

سوف يتطلب تطوير وتنفيذ الدليل البيئي تدريب وبناء قدرات للجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ. وسيتم إعداد برنامج للتدريب وبناء القدرات خلال السنة الأولى من تنفيذ البرنامج وسيشمل ما يلي:

- تدريب وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على تصنيف المشروعات طبقا لمتطلبات مجموعة البنك الدولي لاستبعاد المشروعات ذات الآثار الجسيمة. وسيتم توفير ذلك من خلال فريق مجموعة البنك الدولي عند تعيين العاملين في الشؤون البيئية والاجتماعية بوحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية
- تدريب المكاتب الإقليمية الفرعية ومكاتب شؤون البيئة بشأن المراجعة والتفتيش البيئي المؤثر. وسيأخذ هذا أشكالا مختلفة، بدءا من ورش عمل تقليدية وجها لوجه وانتهاء بتدريب في العمل يقدمه موظفو وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية.
- تدريب المكاتب الإقليمية الفرعية ومكاتب شؤون البيئة وإدارة المدن الصناعية على تقييم وإدارة المخاطر

سيتم مراجعة برنامج التدريب وبناء القدرات كل سنة ويتم تحديثه حسب الضرورة.

2-6 إجراءات معالجة المخاطر والفجوات الاجتماعية المحددة

لمعالجة المخاطر الاجتماعية المحددة سابقا، ولتعظيم الفوائد الاجتماعية، والتأكيد على النهج الاحتوائي دون استبعاد، أخذ تصميم البرنامج في الاعتبار عدد من التدابير المذكورة أدناه. وينبغي أن يتضمن تعظيم القدرات المؤسسية تعيين موارد بشرية مؤهلة (بما في ذلك كبير أخصائيين اجتماعيين)، وتدريبها، وتزويدها بالأدوات اللازمة لتنفيذ ومتابعة التدابير المحددة. وسيستلزم الإجراء المتخذ لمعالجة المخاطر المحددة أبعاد إجرائية وتنفيذية ومؤسسية ستدور بنسبة كبيرة حول بعدين أساسيين هما: (أ) إجراءات لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأراضي؛ و (ب) تدابير لتعزيز الاحتواء وإشراك المواطن. وكما سيتم شرحه بتفصيل أكثر أدناه، سيساعد إعداد وتطبيق دليل التنفيذ الاجتماعي بصفته تدخل رئيسي يمكن البرنامج من مواجهة المخاطر الاجتماعية المختلفة وإدارة القضايا الاجتماعية على نحو يعظم من المنافع ويخفف من حدة التأثيرات السلبية المحتملة. وسينص دليل التنفيذ الاجتماعي على الإجراءات والخطوات التي يتعين إتباعها في:

- التعامل مع الاستحواذ على الأرض
- تخفيف المخاطر وتعزيز نظام تقييم الآثار الاجتماعية
- تعزيز مشاركة المواطن

أحد الأبعاد المشتركة في الإجراءات المقترحة هو إدماج الشباب والنساء. كما هو مبين في تحليل دراسة تقييم نتائج النظم البيئية والاجتماعية أعلاه، ينبغي أن يكون الشباب لاعب أساسي في أعمال برنامج التنمية المحلية في الصعيد. فإدماج الشباب وإشراكه من المتطلبات الأساسية لنجاح واستدامة البرنامج. لذا ينبغي تصميم التدابير بشكل يضمن حصول الشباب والنساء على منافع

المشروع بشكل متساوي ويتيح لهم الفرصة للمشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للبرنامج. فيما يلي ملخص للتدابير الأساسية المقترحة.

تدابير التعامل مع المخاطر المتعلقة بالأرض

1) دعم المحافظات في وضع آلية الاختيار والاستبعاد:

كجزء من حزمة إجراءات لتحسين نظم البرنامج، ستستحدث قائمة الاستثمار آلية تسمح للمحافظة باستبعاد المشروعات والأنشطة التي قد ينتج عنها تأثيرات كبيرة على الأفراد نتيجة للاستحواذ على الأرض. بعبارة عامة للغاية، ينبغي أن يعطي اختيار الأرض للمشروعات المتنوعة أولوية للخيارات ذات التأثيرات الأقل على الناس (مثلا قطع الأراضي الفضاء المملوكة للدولة دون وجود أي استخدامات بها). وتتضمن القائمة السلبية للنفقات بنود لا يمكن استخدام أموال منحة الأداء في سدادها. فأي مشروع أو نشاط سينتج عنه تأثيرات كبيرة في إعادة التوطين، والنزوح الاقتصادي (مثل فقدان وسيلة كسب الرزق) أو نزوح مادي، نتيجة لإعادة التوطين الجبري، لا يستحق التمويل. ولتحديد شدة التأثير، ينبغي أن تنفذ المحافظة في مطلع العملية دراسة لتقييم حجم الاستحواذ على الأرض وتأثيراته الضمنية على مستخدمي الأرض وملاكها (مثلا، يمكن تقييم التأثير على أنه غير مهم في حالة إذا ما كان عدد المتضررين منه محدود، ومساحة الأرض المستحوذ عليها صغيرة كأن تكون مثلا 10 في المائة أو أقل من مجموع ما يمتلكه المتضرر، ولا يتضمن الأمر الانتقال إلى مكان آخر). وينبغي أن يوفر البنك دعم في مجال بناء القدرات للحكومة لتنفيذ هذا التدريب على فحص المشروعات واختيارها واستبعادها.

2) تقوم المحافظات بوضع وتفعيل نهج موحد وشامل للاستحواذ على الأراضي (مبادئ توجيهية بشأن الاستحواذ على الأراضي يتم إعدادها وتنفيذها)

لمعالجة الفجوات والمخاطر الاجتماعية المحددة والمتعلقة بالاستحواذ على الأرض، ونظرا لأهمية الاستحواذ على الأرض لاستكمال المشروعات المتنوعة في إطار المنحة الإجمالية، ينبغي إنشاء النظام وتفعيله لضمان تنفيذ عملية الاستحواذ على الأرض باستخدام أساليب متنوعة على نحو يراعي العناية الواجبة والشفافية والفاعلية. ومن ثم، يتعين على وحدة تنسيق البرنامج بالتنسيق الوثيق مع المحافظات والوزارات المعنية/ أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بتسهيل عملية إعداد المبادئ التوجيهية الخاصة بالاستحواذ على الأرض كجزء من دليل الإدارة البيئية الذي سيتم إعداده كجزء من خطة البرنامج التنفيذية. وينبغي أن يتم إعداد المبادئ التوجيهية بواسطة الفرق ذات الصلة، على أن يتم تطبيقها في جميع حالات المشروعات التي ستطلب الاستحواذ على أرض مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة للدولة وبها استخدامات أو واضعي يد غير قانونيين إما بشكل دائم أو مؤقت. وينبغي أن تشمل تلك المبادئ إجراءات وخطوات واضحة ينبغي إتباعها في السيناريوهات المختلفة بما في ذلك مبادئ التراضي بين البائع والمشتري والتبرع، ومتى يمكن تصنيف العملية على أنها تبرع أو تراضي بين البائع والمشتري. وينبغي لوحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية الاسترشاد بهذه المبادئ في التعامل مع الحالات التي لا يوجد لها صكوك ملكية قانونية وواضعو اليد ومستخدمو الأرض بشكل غير قانوني من خلال دفع تعويض مناسب أو تقديم أنواع أخرى من الدعم. وينبغي أن تساعد المبادئ التوجيهية أيضا فرق وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية في التحديد المبكر لأي مخاطر محتملة حول سبل كسب الرزق وناجمة عن الاستحواذ على الأراضي، ووضع التدابير التي من شأنها معالجة هذا النوع من المخاطر. وينبغي أن تحدد المبادئ التوجيهية التدابير التي من شأنها ضمان أن تتم عملية الاستحواذ على الأراضي بصورة تتسم بالشفافية، وأن يتم إخطار المتضررين بالمعايير والقواعد والقرارات بشكل فعال.

ينبغي ضمان التزام وحدات التنفيذ المحلية وأجهزة التنفيذ الأخرى بتطبيق المبادئ التوجيهية، وكذلك ضمان إعداد تقارير التقدم في سير العمل في تنفيذ الأدلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- التشاور المستمر خلال إعداد المبادئ التوجيهية للأرض سيعزز من الإحساس بالملكية وضمان أن تكون الإجراءات المقترحة قابلة للتطبيق من الناحية الفنية وعملية.

- نشر المبادئ التوجيهية الخاصة بالاستحواذ على الأرض على نطاق واسع بما في ذلك بين الجهات التي ستلعب دورا في التعامل مع قضايا الأرض مع التأكد من بناء القدرات بشأن الأدوات المستخدمة في تطبيقها.
- ينبغي أن تتعكس المبادئ التوجيهية الخاصة بالاستحواذ على الأرض بوضوح في مسؤوليات الفرق المعينة لضمان إتباع الإجراءات المنصوص عليها فيها بالفعل.
- الربط بين تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الاستحواذ على الأرض وأداء فريق البرنامج في المحافظة.

3) وضع بروتوكول بين وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية والجهاز التنفيذي الآخر لتسهيل عملية الاستحواذ على الأرض

- كجزء من تحسين عملية الاستحواذ على الأراضي، ينبغي توقيع بروتوكول بين وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية والوزارات المعنية (مثلا الوحدات المحلية بالمحافظة، الطرق، مياه الشرب والصرف الصحي، الكهرباء، ... الخ). وينبغي وضع مذكرة تفاهم بين الوزارة والجهات المختلفة المسؤولة عن تقديم الموافقات على الأرض. كما ينبغي أن تشمل هذه الجهات الوزارات المعنية وأيضا المحافظة المعنية ووحدات الحكم المحلي، على أن يعمل هذا البروتوكول بمثابة اتفاقية مظلة تنص على التعاون بين الجهات المتنوعة لضمان الحصول على الموافقات بسرعة والعمل على منع أي تأخير محتمل في عملية الاستحواذ على الأرض. وينبغي أن ينص البروتوكول على أي تدابير مطلوبة يتعين اتخاذها (على سبيل المثال، إنشاء لجنة عليا أو لجنة على مستوى المحافظة) لضمان التنسيق الوثيق من أجل التسليم في الميعاد دون تأخير.

4) تعزيز قدرات وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية والجهاز التنفيذي الآخر لإدارة الاستحواذ على الأرض (دعم التنفيذ بالنسبة للجوانب المتعلقة بإشراك المواطنين)

- ينبغي تفويض الأخصائيين الاجتماعيين الذين سيتم تكليفهم كجزء من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية بالمسؤوليات الخاصة بالاستحواذ على الأرض، إلى جانب المسؤوليات الأخرى. وينبغي أن ينسق هؤلاء الأخصائيين بشكل وثيق مع الإدارات القانونية والأملاك بهدف معالجة الآثار الضمنية الاجتماعية المتعلقة بالأرض، وضمان التعامل بالمبادئ المتنوعة طبقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستحواذ على الأرض. وينبغي تقديم التدريب وبناء القدرات لهذا الفريق كما هو مبين أدناه.

سيكون التدريب وبناء القدرات متطلبات أساسية لتمكين الفرق من تنفيذ مسؤولياتها كما هو منصوص عليها في شروطها المرجعية. فيما يلي عرض للمجالات الرئيسية من الدعم للاستحواذ على الأرض كجزء من تنفيذ البرنامج.

1. تقديم المساعدة في إعداد المبادئ التوجيهية بشأن الاستحواذ على الأراضي
2. دعم المحافظات ووحدات الحكم المحلي والأجهزة التنفيذية ذات الصلة في تعزيز ما يقومون به في عملية الاستحواذ على الأرض
3. تقديم المساعدة للمحافظات ووحدات الحكم المحلي والأجهزة التنفيذية ذات الصلة من أجل تعزيز نظام المتابعة الخاصة بهم لعملية الاستحواذ على الأراضي
4. تقديم الدعم في إنشاء نظام للشكاوى على المستوى المحلي للتعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي
5. تقديم الدعم في تأسيس تبادل المعلومات على أساس من الشفافية

يتضمن ملحق 5 المبادئ التوجيهية بشأن عملية الاستحواذ على الأراضي.

يتضمن ملحق 6 الخطوط العريضة الأساسية لعملية الاستحواذ على الأراضي.

إجراءات لتعزيز نظام تقييم التأثيرات الاجتماعية

نظرا لأن نظام تقييم التأثيرات الاجتماعية به نقاط ضعف كما سبق توضيحه أعلاه، وحيث أن تحديد التأثيرات وتقييمها من المتطلبات الأساسية في التعامل مع أي مخاطر أو تأثيرات مستقبلية، سيكون من الضروري تعزيز هذا النظام من أجل تعظيم المنافع الاجتماعية من وراء تنفيذ البرنامج، وتقليل المخاطر الاجتماعية إلى الحد الأدنى، وتخفيف حدة التأثيرات السلبية. وسيضمن دليل التنفيذ الاجتماعي جزءا عن كيفية إعداد نظام لتقييم التأثيرات الاجتماعية وعن كيفية إدراج البعد الاجتماعي في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

المقصود من هذا الإجراء هو تمكين وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية من استحداث طرق واضحة للتشاور وتبادل المعلومات وتنفيذ حملة اتصال مؤثرة لضمان أن تكون القرارات بشأن الاستثمارات شفافة أمام المجتمعات المتضررة. ويمكن دعم هذا من خلال المبادئ التوجيهية لمنحة الأداء.

إجراءات تعزيز نظام إشراك المواطنين

كما هو مبين في الفصل الثالث والخامس، يترتب حالياً على عملية مشاركة المواطنين وآليات التعامل مع الشكاوى عدد كبير من أوجه القصور التي يمكن عزوها في معظمها إلى محدودية النطاق، وغياب التنسيق، وزيادة المركزية، والقدرات البشرية. ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز نظام مشاركة المواطنين وآلية التعامل مع الشكاوى منها: (أولاً) إدراج نهج قائم على المشاركة في الخطة الاستراتيجية؛ و (ثانياً) تطوير مشاركة عامة والمبادئ التوجيهية لآلية التعامل مع الشكاوى؛ و (ثالثاً) تعيين الموارد البشرية المطلوبة.

• المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة المواطنين

يتضمن تصميم البرنامج القائم على النتائج (PforR) مشاركة المواطنين كعنصر مشترك سيلعب دوراً رئيسياً في الطريقة التي تنفذ بها المحافظات والمراكز اختصاصاتها، وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وإعداد الموازنة. كذلك فإن مشاركة المواطنين هي سمة من سمات مشروعات التنمية المجتمعية التي سيتم دعمها في إطار هذا البرنامج، وستكون جزءاً من عملية إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للاستثمارات الرأسمالية المصنفة ضمن الفئة (ب) والممولة كجزء من البرنامج القائم على النتائج.

لدعم المشاركة الجمهور بشكل متسق ومتناغم على مستوى المحافظة والمركز، سيتم إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية لتغطية أربعة عناصر للمشاركة العامة في إطار هذا البرنامج: (أولاً) التخطيط الاستراتيجي؛ و (ثانياً) إعداد الموازنة على مستوى المحافظة والمركز؛ و (ثالثاً) مشروعات التنمية المجتمعية؛ و (رابعاً) خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيكون هناك تعريف واضح في المبادئ التوجيهية لمستوى المشاركة في كل عنصر من هذه العناصر.

جدول 9: المبادئ التوجيهية لإشراك المواطنين في العناصر الأربعة

العنصر	الهدف	مستوى المشاركة (يتم التأكيد عليه خلال إعداد المبادئ التوجيهية)
1. التخطيط الاستراتيجي	إدراج مفهوم إشراك المواطنين في المحافظة في الخطة الاستراتيجية الخمسية، بما في ذلك الإعداد والتنفيذ والمتابعة.	<ul style="list-style-type: none"> • الإشراف • التعاون
2. إعداد الموازنة	إدراج مفهوم إشراك المواطنين في دورة إعداد الموازنة السنوية للمحافظة والمركز	<ul style="list-style-type: none"> • الإشراف • التعاون/ التمكين
3. مشروعات التنمية المجتمعية	تحديد طرق إشراك المواطنين في عملية مشروعات التنمية المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> • التمكين
4. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	الإعداد التفصيلي للممارسات الجيدة للتشاور مع المواطنين بشأن الاستثمارات الرأسمالية فئة (ب) كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> • التشاور

يشير مستوى المشاركة في الجدول إلى معايير تم تحديد خطوطها العريضة بواسطة الجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2) (أنظر الشكل التالي).

شكل (7): نطاق المشاركة العامة (IAP2)



سيتم إعداد المبادئ التوجيهية لتكون عملية للغاية وسهلة الاستخدام بالنسبة للمستخدم، وتشمل مقدمة أساسية ونظرة عامة على الموضوع، وأربع وحدات تطبيقية تشكل عمليات واضحة تدريجية، خطوة بخطوة، لضمان جودة مرتفعة، ومشاركة شاملة (بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية الموجودة على الأطراف). وستتضمن تلك المبادئ في كل وحدة بعض الخطوات الموجزة لضمان تدفق معلومات تكون منتظمة وحديثة لضمان أن يكون المشاركين على دراية جيدة في المراحل المختلفة من المشاركة.

فيما يلي الخطوط العامة المقترحة للمبادئ التوجيهية لمشاركة المواطنين:

المحتوى الأساسي للمبادئ التوجيهية لمشاركة المواطنين

مقدمة ونظرة عامة

- مقدمة
 - عرض محتويات وأسباب المبادئ التوجيهية
 - وصف لمستخدمي المبادئ التوجيهية واستخداماتها
- نظرة عامة
 - وصف محتويات المبادئ التوجيهية
 - ملخص محتوى كل وحدة
 - شرح الروابط الداخلية بين الوحدات الأربع

الوحدة الأولى: التخطيط الاستراتيجي للمحافظة

- شرح التخطيط الاستراتيجي للمحافظة: التعريف- الأهداف- العمليات- المخرجات
- تعريف الجهات المشاركة وأدوارها: وصف الأدوار والمسئوليات، بما في ذلك المواطنين مع التركيز بصفة خاصة على الشباب والمرأة
- تحديد سمات الخطوات العملية لمشاركة المواطنين في التخطيط الإستراتيجي للمحافظة: عملية مكونة من 5-10 خطوات لتمكين مشاركة ذات جودة وشاملة للمواطنين (مثل إنشاء طريقة للحوار بين الشباب والحكومة)
- المتابعة والتغذية الرجعية: توجيه بشأن المتابعة والتقارير عن الأداء وجودة المشاركة العامة

الوحدة الثانية: دورة الموازنة على المستوى المحلي

- شرح دورات الموازنة على المستوى المحلي: التعريف، الأهداف، العمليات، المخرجات
- تعريف الجهات المشاركة وأدوارها: وصف الأدوار والمسئوليات، بما في ذلك المواطنين
- تحديد سمات الخطوات العملية لمشاركة المواطنين في دورات إعداد الموازنة على المستوى المحلي: عملية مكونة من 5-10 خطوات لتمكين مشاركة ذات جودة وشاملة للمواطنين
- المتابعة والتغذية الرجعية: توجيه بشأن المتابعة والتقارير عن الأداء وجودة المشاركة العامة

الوحدة الثالثة: تحليل التأثيرات الاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية

- شرح تعريف دراسة تحليل التأثيرات الاجتماعية
- شرح خطط الإدارة البيئية والاجتماعية: التعريف، الأهداف، العمليات، المخرجات
- تعريف الجهات المشاركة وأدوارها: وصف الأدوار والمسئوليات، بما في ذلك المواطنين
- تحديد سمات الخطوات العملية لمشاركة المواطنين في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية: عملية مكونة من 5-10 خطوات لتمكين مشاركة ذات جودة وشاملة للمواطنين
- المتابعة والتغذية الرجعية: توجيه بشأن المتابعة والتقارير عن الأداء وجودة المشاركة العامة

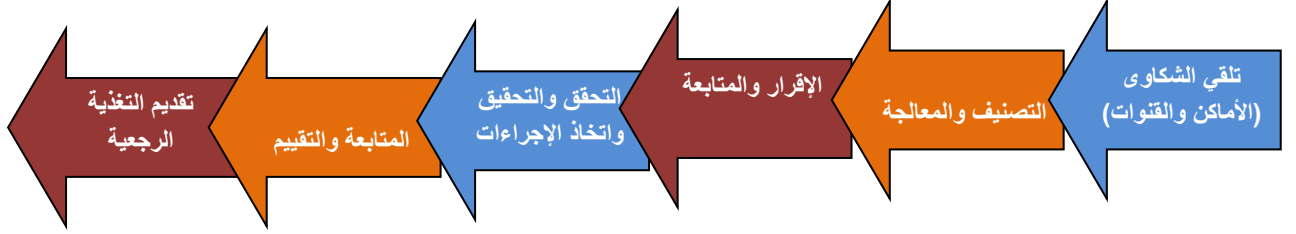
يتعين أن تشمل الملاحق كافة النماذج الموحدة وقوائم المراجعة والوثائق الإرشادية

- المبادئ التوجيهية بشأن آلية التعامل مع الشكاوى

آلية التعامل مع الشكاوى هي آلية مؤسسية ونظام يمكن من خلاله الرد على أي استفسارات، أو طلبات توضيح، أو حلول لمشاكل، ومعالجة الشكاوى والمظالم على نحو فعال ومؤثر.

لدعم تطوير آلية متسقة وفعالة ومتجانسة على مستوى المحافظة والمراكز، سيتم إعداد مجموعة من مبادئ توجيهية سهلة بالنسبة للمستخدم بشكل تفصيلي وتغطي المراحل الأساسية لآلية جبر المظالم: (أولاً) تلقي المظالم؛ و (ثانياً) الفرز والمعالجة؛ و (ثالثاً) الإقرار والمتابعة؛ و (رابعاً) التحقق والدراسة واتخاذ الإجراءات؛ و (خامساً) المتابعة والتقييم؛ و (سادساً) تقديم التغذية الراجعة.

شكل 8: سلسلة القيمة في آلية جبر المظالم



من أجل إعداد المبادئ التوجيهية، سيتم تنفيذ الخطوات التالية بالتنسيق الوثيق مع المحافظة والمراكز المشاركة:

1. عمل مسح لآليات التعامل مع الشكاوى الرسمية وغير الرسمية (المغطاة بشكل جزئي في القسم الخاص ببيانات الأساس أعلاه)
2. تقدير عدد المستخدمين والموارد اللازمة لآلية التعامل مع الشكاوى
3. تطوير إجراءات تشغيل قياسية/ مخططات سير الإجراءات
4. تطوير ونشر السياسات الخاصة بالتعامل مع الشكاوى
5. إسناد مهام التعامل مع الشكاوى إلى العاملين وتدريبهم
6. تحفيز الطلب الخارجي على آلية التعامل مع الشكاوى

فيما يلي خطوط عريضة مقترحة للمبادئ التوجيهية بشأن مشاركة المواطنين:

دليل آلية التعامل مع الشكاوى على مستوى المحافظة والمراكز

القسم الأول: مقدمة ونظرة عامة

- مقدمة
 - عرض محتويات وأسباب المبادئ التوجيهية
- عرض الممارسات القائمة لآلية التعامل مع الشكاوى
- عرض سلسلة القيمة لآلية التعامل مع الشكاوى

القسم الثاني: خطوات عملية لإنشاء آلية للتعامل مع الشكاوى

- توفير معلومات عملية لتغطية كافة خطوات سلسلة قيمة آلية التعامل مع الشكاوى: (أولاً) تلقي الشكاوى؛ و (ثانياً) التصنيف والمعالجة؛ و (ثالثاً) الإقرار والمتابعة؛ و (رابعاً) التحقق والتحقق واتخاذ الإجراءات اللازمة؛ و (خامساً) المتابعة والتقييم؛ و (سادساً) تقديم التغذية الراجعة

ستتضمن الملاحق كافة النماذج الموحدة وقوائم المراجعة والوثائق الإرشادية

تعيين الموارد البشرية اللازمة للتعامل مع المخاطر الاجتماعية وإشراك المواطنين

من الموصى به تعزيز الموارد البشرية داخل مكتب تنسيق البرنامج و وحدات التنفيذ المحلية و المحافظات و المراكز لضمان الأخذ في الاعتبار وفق العناية الواجبة الجوانب المتنوعة المتعلقة بإشراك المواطنين بما في ذلك المشاركة العامة وآلية التعامل مع الشكاوى ، والعمل بشكل مسبق لمواجهة المخاطر الاجتماعية في المراحل المتنوعة للمشروع. ومن المستحسن أيضا تعيين أخصائي إشراك المواطنين/ أخصائي اجتماعي في وحدات التنفيذ المحلية لضمان التنسيق الوثيق مع الموظفين في المحافظة والمركز المعينين.

عند مستويات المحافظة والمركز ، ينبغي تعيين فرق إشراك المواطنين (بما في ذلك نقطة تركيز focal point) من الموارد البشرية الموجودة. ومع ذلك، ينبغي عمل مراجعة لأدائهم السابق إلى جنب ملاءمة مؤهلات الموظفين القائمين وخبراتهم في تنفيذ الاختصاصات الخاصة بإشراك المواطنين، وذلك قبل اتخاذ قرار بشأن الموظفين الذين سيتم اختيارهم.

سيتم تعيين فرق إشراك المواطنين على مستوى المحافظة والمركز للاهتمام بالتشاور والاتصال اليومي مع المجتمعات المحلية وأيضا الأفراد المتضررين من جراء الاستحواذ على الأرض (أنظر القسم الخاص بالاستحواذ على الأراضي).

سيتم إعداد نطاق العمل والشروط المرجعية للفرق التي سيتم تكليفها بإشراك المواطنين كجزء من إعداد المبادئ التوجيهية بشأن المشاركة العامة (قسم اللاعبين والأدوار) والمبادئ التوجيهية بشأن آلية التعامل مع الشكاوى. وينبغي أن تكون الفرق المكلفة من القدرة والكفاءة اللازمة لتنفيذ جميع المهام المتعلقة بإشراك المواطنين وتخفيف آثار المخاطر الاجتماعية على مستويات مختلفة، وخلال المراحل المختلفة للمشروع.

سيتم استكشاف الروابط مع نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على مستوى المحافظة والمراكز كجزء من إعداد المبادئ التوجيهية بشأن المشاركة العامة وآلية التعامل مع الشكاوى بغرض تعزيز التطوير الأمثل للنظام بما في ذلك قنوات استقبال للإفصاح عن المعلومات (SMS) information disclosure uptake channels - الوسائل القائمة على الويب- الميديا الاجتماعية)، والتصنيف والمعالجة (سير العمل الآلي automated workflows) والتغذية الرجعية.

المربع النصي 3: فكرة مبدئية عن المسئوليات الرئيسية لفرق مشاركة المواطنين على مستويات وحدات التنفيذ المحلية والمحافظات والمراكز

على مستوى وحدة التنفيذ المحلية

ينبغي أن يكون أخصائي إشراك المواطنين على مستوى وحدة التنفيذ المحلية مسؤولا عن الأداء الشامل للبرنامج فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بالمجتمع المحلي وإدارة المخاطر الاجتماعية المتعلقة بالبرنامج، مع التركيز بصورة خاصة على المشاركة العامة وآليات جبر المظالم. ويتعين عليه بالتعاون مع الفريق تصميم استراتيجية إشراك المواطنين العامة وتخفيف المخاطر ومتابعة التنفيذ عن كثب. كما ينبغي أيضا أن يقوم بالتوجيه والمتابعة والتقييم لأداء فرق إشراك المواطنين على مستويات المحافظة والمراكز. وعليه أن يعمل عن كثب مع كبير مسؤولي الاستحواذ على الأرض في تطوير خطط مشتركة تتضمن التأثيرات المتعلقة بالأرض جنبا إلى جنب إجراءات العناية الواجبة والاستباقية. ومن المفترض أن يتبع أخصائيو إشراك المواطنين رئيس وحدة التنفيذ المحلية.

على مستوى المحافظة

ينبغي تعيين فريق إشراك المواطنين على مستوى المحافظة (بما في ذلك نقطة التركيز) في كل محافظة من الموارد البشرية الموجودة على أن يعملوا معا كفريق ومع الإدارة وفرق إشراك المواطنين على مستوى المركز لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بإشراك المواطنين وتخفيف الآثار الاجتماعية. وستكون فرق إشراك المواطنين على مستوى المحافظة مسؤولة عن تنفيذ المهام المحددة بالتفصيل في المبادئ التوجيهية بشأن المشاركة العامة وتلك الخاصة بآلية التعامل مع الشكاوى. وهي تتبع أخصائي إشراك المواطنين على مستوى وحدة التنفيذ المحلية.

على مستوى المركز

ينبغي تعيين فريق لإشراك المواطنين على مستوى المركز (بما في ذلك نقطة التركيز) في كل مركز من الموارد البشرية الموجودة على أن يعملوا معا كفريق ومع الإدارة وفرق إشراك المواطنين على مستوى المركز لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بإشراك المواطنين وتخفيف الآثار الاجتماعية. وستكون فرق إشراك المواطنين على مستوى المراكز مسؤولة عن تنفيذ المهام المحددة بالتفصيل في المبادئ التوجيهية بشأن المشاركة العامة وتلك الخاصة بآلية التعامل مع الشكاوى. وهي تتبع أخصائي إشراك المواطنين على مستوى وحدة التنفيذ المحلية.

1. دعم تنفيذ الجوانب المتعلقة بإشراك المواطنين

سيكون التدريب وبناء القدرات من المتطلبات الرئيسية لتمكين فرق إشراك المواطنين من تنفيذ مسؤولياتهم حسب ما هو منصوص عليه في شروطهم المرجعية. فيما يلي المجالات الرئيسية لدعم تنفيذ البرنامج:

ستضع المبادئ التوجيهية بشأن المشاركة العامة وآلية التعامل مع الشكاوى الأساس اللازم لعمل فريق إشراك المواطنين. وسيضمن دعم التنفيذ في هذا الشأن ما يلي:

1. تقديم المساعدة في تطوير المبادئ التوجيهية لإشراك المواطنين وآلية جبر المظالم
2. دعم المحافظات والمراكز في تعزيز نظمهم للمشاركة العامة وجبر المظالم
3. تقديم المساعدة إلى المحافظات والمراكز في تعزيز نظام المتابعة والتقييم فيما يتعلق بالمشاركة العامة وآلية جبر المظالم
4. تقديم التدريب لفرق إشراك المواطنين على مستوى المحافظة والمركز وكذا مختلف أصحاب المصلحة بشأن الجوانب المتعلقة بإشراك المواطنين، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة العامة وآلية التعامل مع الشكاوى كما هي موصوفة في المبادئ التوجيهية.

فيما يلي عرض للوحدات التدريبية الأولية التي يتعين تقديمها لفرق إشراك المواطنين على مستوى المحافظة والمركز:

- التخطيط وإعداد الموازنة القائم على أساس المشاركة
- توعية وحشد المجتمع المحلي
- تيسير الاجتماعات وورش العمل
- تبادل المعلومات والإفصاح
- متابعة إشراك المواطنين وكتابة التقارير بشأنها

من الضروري أيضا في إطار عملية بناء قدرات الفريق المعين ودعم التنفيذ تقديم دعم لوجيستي له لتمكينه من تنفيذ مسؤولياته وأداء المهام التي سطلب منه. وسيضمن الدعم اللوجيستي تيسيرات مكتبية وأيضا التيسيرات المطلوبة للزيارات الميدانية المتكررة لتنفيذ المشاورات وتيسير التفاعل المباشر.

جدول 10: إجراءات خطة البرنامج التنفيذية طبقاً للمبادئ الأساسية لمعيار التشغيل OP 9.00

المبدأ الأساسي	التقييم	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	مؤشرات المتابعة	وقت التنفيذ وعدد مرات المتابعة	الإجراء التصحيحي في حالة وجود قصور ما
إجراءات وعمليات الإدارة البيئية والاجتماعية مصممة لتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في تصميم البرنامج، وتجنب التأثيرات السلبية، أو تقليلها إلى الحد الأدنى أو تخفيفها، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن التأثيرات البيئية والاجتماعية الناتجة عن البرنامج.	يسمح النظام القائم بدراسة التأثيرات البيئية بشكل مكرر وتخفيف تلك التأثيرات من خلال عملية دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي (ESIA). وهناك مخاطر مؤسسية داخل الجهاز التنفيذي (مستوى الخطورة "مرتفع")	ينبغي أن يعين مكتب تنسيق البرنامج أخصائي بيئة مؤهل يقود عملية إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ستضم وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات أخصائيين بيئة لمتابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية خلال تنفيذ المشروعات الفرعية. وهناك مكون شامل للمساعدة الفنية وبناء القدرات بالنسبة لأصحاب المصلحة البيئية.	وحدة تنسيق البرنامج ووحدات التنفيذ المحلية في المحافظات.	أخصائيو بيئة تم تعيينهم في وحدة تنسيق البرنامج وكل وحدة من وحدات التنفيذ المحلية. سيتم إعداد وتطبيق دليل التنفيذ البيئي والاجتماعي. تم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتصديق عليها من جانب جهاز شئون البيئة في حينه.	من المقرر بدء تعيين أخصائيي وحدات التنفيذ المحلية ووحدة إدارة المشروع خلال الربع الأول من بدء البرنامج. وجود موازنة كافية/ شروط مرجعية مخصصة لدراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات عالية الخطورة طبقاً للحاجة. ويعتبر التصديق على دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي شرط مسبق لتوقيع عقود الإنشاء. وبنبغي متابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال زيارات ميدانية تقوم بها مكاتب شئون البيئة/ المكاتب الإقليمية الفرعية مع توجيه من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة خلال إنشاء وتشغيل مرافق المشروع. وسيتم متابعة المؤشرات بشكل فصلي خلال أول سنتين، ثم سنويا بعد ذلك.	في حالة عدم رصد خطر/ تأثير ما، ينبغي مراجعة عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لسد الفجوات بناء على ذلك، والتعلم من الدرس المستفاد. وفي حالة عدم الالتزام بخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، يكون المقاول/ المُشغل المسؤول مطالب باتخاذ التدابير التصحيحية.
	لا توجد مرافق	تحسين تشغيل خدمات	تقديم مساعدة فنية	وجود إجراءات تشغيل مطورة	البدء خلال السنة الأولى من	تحديد أوجه

المبدأ الأساسي	التقييم	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	مؤشرات المتابعة	وقت التنفيذ وعدد مرات المتابعة	الإجراء التصحيحي في حالة وجود قصور ما
	للتعامل مع مخلفات المدن الصناعية ومشروعات البنية التحتية الأخرى (مستوى الخطورة "متوسط").	المخلفات في المدن الصناعية. تحسين عملية تقييم المخاطر على مستوى المدن الصناعية. تقديم مساعدة فنية لأصحاب المصلحة المعنيين بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة. بدء الحوار مع المستثمرين والجهات المانحة للترويج لإنشاء مرفق لمعالجة المخلفات الخطرة في الصعيد.	محددة لدعم المدن الصناعية وتوفير التدريب اللازمة لأصحاب المصلحة. المحافظات مع تسهيلات من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية	لتجميع المخلفات ومعالجتها في المدن الصناعية. تدريب أصحاب المصلحة في المدن الصناعية على أحسن التكنولوجيات المتاحة بشأن إدارة المخلفات الصلبة. توثيق الحوار بشأن تشجيع إنشاء مرفق لمعالجة المخلفات الخطرة في الصعيد.	البرنامج، والاستمرار في السنوات التالية حسب الحاجة.	القصور، وتحليل أسبابها، واتخاذ التدابير التصحيحية تبعاً لذلك.
	قد لا تتم مبادرات التنافسية للقطاعات الاستثمارية المختارة بشكل مستديم (مستوى الخطورة "متوسط")	يتعين أن تشمل المبادرات التنافسية تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي وتوصيات التقييم المطبقة في الخطط التنفيذية	جهاز التنفيذ الخاضع لإشراف مكتب تنسيق البرنامج	اشتمال الخطط التنفيذية الخاصة بتنافسية قطاعات الأعمال إجراءات بيئية واجتماعية لتقليل التأثيرات والمخاطر إلى الحد الأدنى.	يتعين متابعة تنفيذ الخطط التنفيذية القطاعية سنوياً، وذلك بعد تجهيز مبادرات التنافسية.	يتعين مراجعة الخطط التنفيذية الخاصة بتنافسية قطاعات الأعمال وتعديلها حسب الحاجة.
	تفتت المسؤولية بين الجهتين المختصتين بالبيئة (مستوى الخطر "متوسط")	إعداد برنامج منسق للتفتيش والمتابعة	المحافظات وجهاز شئون البيئة	تم إعداد خطة مجمعة	خلال السنة الأولى من التنفيذ، مع المتابعة سنوياً.	تحديد أوجه القصور، وتحليل أسبابها، واتخاذ التدابير التصحيحية تبعاً لذلك.
	استبعاد التدخلات المصنفة "أ" (A)	تدريب وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على فرز المشروعات الفرعية في	وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية مع دعم من فريق البنك الدولي	تدريب وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على معايير الفرز والفحص.	موجود بالفعل في تصميم البرنامج. سيتم مراجعة سنوية للإجراء.	متضمن في الحد الأدنى من متطلبات منح الأداء

المبدأ الأساسي	التقييم	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	مؤشرات المتابعة	وقت التنفيذ وعدد مرات المتابعة	الإجراء التصحيحي في حالة وجود قصور ما
		منح الأداء واستبعاد أي تدخلات مصنفة تحت الفئة "ب"		مراجعة عشوائية للمشروعات ذات التأثيرات الكبيرة في إطار منحة الأداء		
	استبعاد التدخلات ذات الأخطار العالية والتي لديها تأثيرات كبيرة بالنسبة للاستحواذ على الأراضي	يتم تدريب وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على فرز المشروعات الفرعية في إطار منح الأداء والتدخلات ذات التأثيرات الكبيرة من ناحية الاستحواذ على الأرض	وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية مع دعم من فريق البنك الدولي	تدريب وحدات التنفيذ المحلية على معايير الفرز والفحص. مراجعة عشوائية للمشروعات ذات التأثيرات الكبيرة في إطار منحة الأداء	متضمن بالفعل في تصميم البرنامج. مراجعة الإجراء كل سنة.	
لا يوجد نظام متين على مستوى الجمهورية للتقييمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المكون الاجتماعي منصوص عليه في نظام تقييم التأثير البيئي، إلا أنه هناك اتجاه دائمًا لخفض قدر هذا المكون. وعلى الرغم من أن المكون الاجتماعي هو متطلبات التشاور والإفصاح للمشروعات المصنفة تحت الفئة "ب" غير كافية	ينبغي أن تعين وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية أخصائيين اجتماعيين ذوي خبرة يتحملوا- من بين مسؤوليات أخرى- مسؤولية ضمان أن يتم عمل التقييمات الاجتماعية لكل مشروع من المشروعات. يعتبر تحضير خطة العمل البيئي والاجتماعي والتشاور والإفصاح من الإجراءات المطلوبة في خطة البرنامج التنفيذية	وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات.	تم تعيين أخصائيين اجتماعيين في وحدة تنسيق البرنامج/ وحدة التنفيذ المحلية تم تحضير التقييم الاجتماعي وخطة الإدارة الاجتماعية (على أن يتم تضمينها كجزء من دليل المنحة الإجمالية). تقوم جهة التحقق المستقلة (IVA) بقياس المؤشرات المتعلقة بالأداء الاجتماعي.	تعيين أخصائيي وحدات التنفيذ المحلية ووحدة إدارة المشروع للبدء خلال الربع الأول من بدء البرنامج. ستتم متابعة المؤشرات من خلال تقارير فصلية يعدها الأخصائي الاجتماعي ل وحدة تنسيق البرنامج و وحدات التنفيذ المحلية وتقارير جهاز التحقق المستقل	تحديد أوجه القصور، وتحليل أسبابها، واتخاذ التدابير التصحيحية تبعاً لذلك.	
إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية مصممة لتجنب التأثيرات السلبية على الموائل الطبيعية والموارد الثقافية المادية الناتجة من البرنامج وتقليصها إلى الحد الأدنى وتخفيف آثارها.	خطورة التأثير على الموائل الطبيعية (مستوى الخطورة "منخفض")	عناية خاصة بدراسات تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية في المناطق الحساسة.	وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية	عمل ترتيبات خاصة لإعداد دراسات تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروعات المنفذة في المناطق الحساسة مثل جزر	موازنة كافية/ شروط مرجعية مخصصة لدراسات تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروعات	في حالة عدم رصد خطر/ تأثير ما، ينبغي مراجعة عملية تقييم الأثر البيئي

المبدأ الأساسي	التقييم	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	مؤشرات المتابعة	وقت التنفيذ وعدد مرات المتابعة	الإجراء التصحيحي في حالة وجود قصور ما
	خطورة الإضرار بفرصة العثور على آثار ثقافية أو التعامل بشكل غير سليم معها (مستوى الخطورة "منخفض")			النيل (شروط مرجعية أكثر شمولاً، وتخصيص موازنة أكبر)	المنفذة في المناطق الحساسة حسب ما تقتضيه الحاجة. ستتم متابعة المؤشرات بمعدل فصلي خلال أول سنتين، ثم كل سنة بعد ذلك.	والاجتماعي لسد الفجوات بناء على ذلك، والتعلم من الدرس المستفاد. وفي حالة عدم الالتزام بخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، يكون المقاول/المشغل المسئول مطالب باتخاذ التدابير التصحيحية.
إجراءات وعمليات الإدارة البيئية والاجتماعية مصممة لحماية سلامة الجمهور والعاملين من المخاطر المحتملة المرتبطة بما يلي: (أ) إنشاء و/أو عمليات تشغيل المنشآت أو الممارسات التشغيلية في إطار البرنامج؛ و (ب) التعرض للمواد الكيماوية السامة والمخلفات الخطرة، وغيرها من المواد الخطرة في إطار البرنامج؛ و (ج) إعادة بناء أو إحلال وتجديد البنية التحتية الموجودة في المناطق المعرضة لمخاطر طبيعية.	لا يتم متابعة مواقع البناء بشكل منتظم من ناحية الصحة والسلامة (مستوى الخطورة "متوسط")	تحسين الإشراف على إجراءات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الصحة والسلامة) في مواقع البناء)	مكاتب شؤون البيئة/ المكاتب الإقليمية الفرعية مع دعم من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية	تضمن إجراءات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في عقود الإنشاء وأدلة محطات معالجة مياه الصرف الصحي. متابعة الزيارات الميدانية التي تقوم بها وحدات التنفيذ المحلية. إعداد سجل بيئة لكل مشروع فرعي خلال مراحل الإنشاء والتشغيل مع مراعاة تحديثه	ينبغي متابعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها مكاتب شؤون البيئة/ المكاتب الإقليمية الفرعية مع دعم من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية على الأقل مرة واحدة سنوياً خلال مرحلة إنشاء وتشغيل منشآت البرنامج. سيتم متابعة المؤشرات بمعدل فصلي خلال أول سنتين ثم كل سنة بعد ذلك.	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة لتدابير الصحة والسلامة
تتعامل المرافق الصناعية مع المواد الخطرة، ولكن الكثير منها لا تلتزم بمتطلبات القانون 4 لسنة 1994، وتوجيهات الـ		تحسين التفتيش على سجل المواد الخطرة في المنشآت الصناعية	مكاتب شؤون البيئة/ المكاتب الإقليمية الفرعية مع دعم من وحدة تنسيق البرنامج/ وحدات التنفيذ المحلية	تطوير خطة مجمعة	خلال السنة الأولى من التنفيذ. المتابعة سنوياً	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة لتدابير التعامل مع المواد الخطرة

المبدأ الأساسي	التقييم	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	مؤشرات المتابعة	وقت التنفيذ وعدد مرات المتابعة	الإجراء التصحيحي في حالة وجود قصور ما
	MSDS (مستوى الخطورة "متوسط")					
إدارة الاستحواذ على الأرض، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية بطريقة تساهم في تجنب النزوح وتقليله إلى الحد الأدنى، مع مساعدة المتضررين في تحسين، أو على الأقل، استعادة سبل كسب عيشهم ومستويات المعيشة.	المخاطر المتعلقة بالاستحواذ على الأرض للبنية التحتية المختلفة في إطار المنح الإجمالية	تطوير نهجي موحد للاستحواذ على الأرض. ويمكن تحقيق هذا من خلال تطوير مبادئ توجيهية للاستحواذ على الأرض والتصديق على تنفيذها (من خلال بروتوكولات على المستوى الوزاري)	وحدة تنسيق البرنامج في وزارة التنمية المحلية و وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات	الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تم تطويرها. وجود عملية الاستحواذ على الأرض حساسة على المستوى الاجتماعي، ومطبقة، وفاعلة، وملتزمة بالإطار الزمني المناسب	كل ثلاثة شهور	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة.
		إنشاء آلية التنسيق اللازمة لضمان أن عملية الاستحواذ على الأرض لا تؤخر المشروعات أو السكان المتضررين.	وحدة تنسيق البرنامج في وزارة التنمية المحلية و وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات	الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تم التحقق منها من جانب جهة التحقق المستقلة وجود عملية الاستحواذ على الأرض حساسة على المستوى الاجتماعي، ومطبقة، وفاعلة، وملتزمة بالإطار الزمني المناسب	كل ثلاثة شهور	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة
		تعيين الفرق ذات الصلة، وبناء قدراتها	وحدة تنسيق البرنامج في وزارة التنمية المحلية و وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات	تم تطوير نظام تقييم الأداء، وتضمينه في عملية الاستحواذ على الأرض	نصف سنوي	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة
الأخذ في الاعتبار عن حق الملائمة الثقافية لمنافع البرنامج والمساواة في الوصول إليها، مع الاهتمام بشكل خاص بحقوق ومصالح السكان الأصليين واحتياجات أو مخاوف المجموعات الضعيفة.	لا يهتم النظام في الوقت الحالي اهتماما قويا ببعث إشراك المواطنين (بما في ذلك إدماج الشباب والمرأة)	اقترحت خطة البرنامج التنفيذية نظاما لتحسين المشاركة عبر الخطوات المختلفة، وتعزيز نظام آلية جبر المخاطر، وتطوير برنامج تنمية مجتمعية مع التركيز على مبادرات يفودها الشباب	وحدة تنسيق البرنامج في وزارة التنمية المحلية و وحدات التنفيذ المحلية في المحافظات	تم تطوير المبادئ التوجيهية لإشراك المواطن وتنفيذها آلية المظالم تعمل. عدد المبادرات الحكومية الخاصة بالشباب	نصف سنوي	اتخاذ إجراءات تصحيحية في حينها حسب نوع المخالفة

ملحق 1: نماذج تسجيل المشاورات المنفذة

ملحق 2: سجل الصور

لقاء مع محافظ قنا ومسئولي المحافظة التنفيذيين



مناقشة مع ورش الأثاث في غرب طهطا



مناقشة مع مجموعة تركيز من شباب سوهاج



اجتماع مع محافظ سوهاج وأصحاب المصلحة



لقاء مع المنظمات غير الحكومية/ جمعيات تنمية المجتمع في قنا

لقاء مع المنظمات غير الحكومية/ جمعيات تنمية المجتمع في قنا



لقاء مع الشباب في سوهاج



الجمعية التعاونية للحرف التراثية في شندويل بسوهاج



لقاء مركز التكنولوجيا لخدمة المواطنين في نجع حمادي



لقاء مع المنظمات غير الحكومية/ جمعيات تنمية المجتمع في سوهاج



لقاء مع المنظمات غير الحكومية/ جمعيات تنمية المجتمع في نجع حمادي بقنا



مكتب شكاوى المواطنين، قنا



جلسة تشاورية عامة في ديوان محافظة سوهاج لعرض مسودة نتائج دراسة تقييم النظم البيئية والاجتماعية



إعلان عن الدعوة لحضور الجلسة التشارورية في ديوان محافظة قنا لمراجعة مسودة نتائج دراسة تقييم النظم البيئية والاجتماعية



جلسة تشاورية عامة في ديوان محافظة قنا لعرض مسودة نتائج دراسة تقييم النظم البيئية والاجتماعية



مجموعات عمل خلال ورشة عمل عن المنحة الإجمالية في الأقصر



ملحق 3: الملاحظات المقدمة في المشاورات

ملخص الملاحظات الرئيسية المقدمة خلال المشاورات العامة في سوهاج وقنا:

النقاط الرئيسية في الملاحظات المقدمة خلال المشاورات العامة في قنا:

نتائج دراسة تقييم النظم البيئية والاجتماعية: كان من الموصى به أن تبحث الدراسة في آليات التنسيق والعمل داخل الهيئات نفسها وبين بعضها البعض.

بناء القدرات: عبر الشباب عن مخاوفهم بشأن أنشطة بناء القدرات التي ليس لها تأثير واقعي على تمكين الشباب (لأنهم يفتقرون مهارات الإدارة مثلا)، واهتمامهم بوجود برامج تدريب المدربين للشباب.

إشراك المواطنين: كان من الملاحظ أنه ينبغي تحسين التشريعات الخاصة بالتخطيط والتنمية المحلية والاستحواذ على الأرض. وكان من الموصى به أن يبني البرنامج على الخبرات الحالية لإشراك المواطنين واللامركزية والعمل عن كثب مع وحدة دعم المركز المحلي. وكان هناك طلب بأن يتم ضم جمعيات التنمية المجتمعية خلال مرحلة التخطيط والتنفيذ. وعبر المشاركون عن حاجتهم إلى آلية التعامل مع الشكاوى تعمل بشكل جيد على مستوى المراكز حيث أن القانون المصري لا يجعل من إنشاء نظام لآلية جبر المظالم، وضمان إشراك المواطنين في المشروعات، أمرا إلزاميا. وكانت هناك مخاوف بشأن كيفية استطاعة مكتب خدمات المواطنين التواصل مع جميع السكان، وكيف سيتم المشاركة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدمج النساء والشباب.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على أهمية التنسيق كمتطلب رئيسي بين الجهات المختلفة وأيضا بين المشروعات المختلفة. وذكر المشاركون أيضا أنه ينبغي أن يساعد البرنامج في تطوير قانون الإدارة المحلية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من المطالب التي طُرحت تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية مساعدة البرنامج في عمل روابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الأكبر. وانتقد المستثمرون الصغار طول سلاسل الإجراءات اللازمة لتلقي القروض في المشروعات السابقة وتعقيدها.

قطاعات هامة تستحق الدراسة: تضمنت الأفكار الطاقة الشمسية، والتعليم، والصحة، والعدالة الاجتماعية، وتمكين المعيلات، وخلق فرص عمل للشباب والنساء، وتحسين المنطقة الصناعية.

إشراك جمعيات التنمية المجتمعية: أوصت بعض جمعيات التنمية المجتمعية بعدم استبعاد الجمعيات الخيرية نظرا لأنها لديها تأثير تنموي أيضا.

تصميم البرنامج و دور منظمات المجتمع المدني: من الملاحظات التي تم الإشارة إليها الحاجة إلى وجود تعاون بين فريق المهام وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لوضع خطة استراتيجية إقليمية لقنا من خلال إشراك المواطنين وبناء قدرات وحدة التنمية المحلية. علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أن عدد من الدراسات بشأن تحديد الاحتياجات تم إعدادها لقنا، وينبغي استخدامها في تخطيط البرنامج. وخلال المشاورات، سوف تتعامل وزارة التنمية المحلية مع جمعيات تنمية المجتمع ومنظمات المجتمع المدني من أجل عمل عصف ذهني بشأن طرح أفكار للبرنامج للاستثمار في قنا وتقرير رؤية مشتركة بشأنها.

كان هناك طلب بالخط الزمني للتنفيذ ووجود رؤية أوضح بشأن إجراءات التنفيذ. وكان هناك تعبير عن المخاوف بشأن احتمال حدوث ازدواجية في البرامج الاستراتيجية. كما كان هناك طلب بالتعرف على المزيد من أفضل الممارسات الدولية.

القضايا البيئية: تناولت المناقشات المخلفات الزراعية حيث طالب المشاركون بتوضيح عما إذا كان البنك يستطيع لعب دور في تخفيف التلوث من جراء مصانع السكر التي تصنع المولاس. وتعتبر أنشطة بناء القدرات والمعدات عامل أساسي في تحسين الإدارة البيئية. واقترح بعض المشاركين استخدام أفران الأسمنت في التخلص من المخلفات مثل الحمأة الناتجة من مياه الصرف الصحي. وأكد مشاركون آخرون على أهمية نقل الورش الملوثة خارج المناطق السكنية. وأكد بعض المشاركين على أهمية إدراج الطاقة النظيفة بين المشروعات المدعومة.

النقاط الرئيسية في الملاحظات المقدمة خلال المشاورات العامة في سوهاج:

أنشطة التوعية وبناء القدرات: طالب المشاركون بوجود هذه الأنشطة وخاصة فيما يتعلق بالشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وطُلب أيضا أن يأخذ البرنامج في الاعتبار تقديم تدريبات على مهارات إدارة المشروعات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تمت الإشارة إلى عدم وجود مراكز تدريب في المحافظة.

إشراك المواطنين: طالب المشاركون بدمج الشباب وجمعيات التنمية المجتمعية خلال إعداد دراسة تقييم النظم البيئية والاجتماعية وتخطيط المشروعات والمتابعة والتقييم. ويمكن عمل هذا من خلال لجنة تمثل الجهات المعنية لمساعدة المواطنين في اختيار وتنفيذ المشروعات. بالإضافة إلى هذا، تمت الإشارة إلى أنه يمكن استخدام أدوات أخرى لضمان إشراك المواطنين مثل استخدام جمعيات تنمية المجتمع كرابط بين المواطنين والجهات المختلفة. وكان هناك طلب بشأن إعادة هيكلة مكاتب شكاوى المواطنين بحيث تضم ممثلين عن كافة الوزارات التي تعمل بشكل وثيق معاً، وأن يتم متابعتها من جانب جمعيات التنمية المجتمعية.

من الجوانب الهامة الأخرى المتعلقة بإشراك المواطنين والتي تمت الإشارة إليها التعاون بين الجهات المختلفة أو المشروعات المختلفة أو بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة. وكانت النصيحة المقدمة هي التعلم من الخبرات السابقة والدروس المستفادة بشأن كيف يمكن وجود مشاركة فعالة ولا مركزية، وهو ما يمكن عمله من خلال العمل عن كثب مع إدارات التنمية المحلية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: كما جاء في الملاحظات التي وردت في الجلسة التشاورية العامة في سوهاج، أكد المشاركون على الحاجة إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل وتأسيس حضانات للمشروعات مثل المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروعات القطاع الخاص. وأكد المشاركون أيضا على الحاجة إلى تعزيز متابعة المشروعات. فضلا عن هذا، كان هناك تأكيد على الحاجة إلى تمكين مشروعات الحرف اليدوية عن طريق ربطهم بالمؤسسات الأكبر (وخاصة في مركز الكوثر) حيث أنه يمكنهم أن يخلقوا فرص عمل للشباب وتمكين الأسر الفقيرة.

خدمات رئيسية في حاجة إلى تحسين: أشار المشاركون إلى أن هذه الخدمات تشمل جودة المياه والمخلفات الصلبة (تجميع المخلفات الصلبة مثلا)، والصرف الصحي مع الإشارة بصفة خاصة إلى بعض المراكز/ القرى مثل "المنشأة" و "العسيرات" و "البلينا" التي ليس بها خدمات صرف صحي. وتم الإشارة إلى أنه تم البدء في 14 مشروع صرف صحي لوم يتم اكتمالهم بسبب نقص الموارد اللازمة. كذلك هناك حاجة إلى تحسين الخدمات الصحية والسيطرة على العدوى. وذكر أنه يمكن أن يكون هناك مشروعات استثمارية في جزية كارامان، وتحسين الطريق الموصل إلى طريق أسوان/ القاهرة من ساقطته، فضلا عن توفير خدمات أفضل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

تصميم البرنامج: أشارت التعليقات إلى أنه ينبغي تحديد أولويات المشروعات، والأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الخبرات السابقة. ويمكن أن تكون اللامركزية، والتي يدعمها الدستور الحالي، حلا للمشاكل التي تظهر أثناء تنفيذ المشروعات. واقترح المشاركون أيضا عمل موقع على الإنترنت يمكن من خلاله أن يناقش سكان سوهاج الأولويات الرئيسية للمحافظة والمشروعات الابتكارية. ويمكن أن يتضمن هذا الموقع نموذج يمكن من خلاله أن يتقدم المستثمرون بالطلبات.

وختاما لهذه النقطة، كانت هناك إشارة إلى غياب الوضوح بشأن نوعية المشروعات التي سيمولها البنك.

قضايا البيئة: عبر كثير من المشاركين إلى وجود طلب كبير على مشروعات المخلفات الصلبة والصرف الصحي. وتم التعبير عن المخاوف بشأن عدم وجود استغلال للموارد الزراعية (التصدير بدلا من الاستيراد- إمكانية تحويل مخلفات الذرة إلى علف حيواني بدلا من حرقه) وأيضا عدم استغلال المخلفات الحيوانية. وطلب المشاركون إنشاء مراكز رصد بيئي لمتابعة التلوث، وكذلك إنشاء لجنة لحماية النيل، ووجود مشروعات من البنك لضمان مشاركة جمعيات التنمية المجتمعية في القطاعات البيئية، وإنشاء موقع للتخلص من المخلفات الصناعية يشبه الموقع الموجود في العامرية بالإسكندرية. كذلك تمت مناقشة أفكار تتعلق بإقامة منتزهات وتعزيز السياحة وحماية التراث الثقافي (خاصة في أخميم). وعبر المشاركون عن اهتمامهم بوجود أنشطة توعية بشأن البيئة (مثل التوعية بقوانين البيئة). وتمت الإشارة أيضا أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية في الدراسات البيئية. كما ينبغي التأكد من متابعة تطبيق التقارير البيئية والاجتماعية. كذلك تم تسليط الضوء على حملات التوعية لزيادة وعي المواطنين وتنقيفهم.

ملحق 4: قائمة الاستثمار في برنامج التنمية المحلية في الصعيد

المجال	الفئة	نوع النفقات القابلة للتمويل
الاستثمار في خدمات المواطنين والبنية التحتية	الطرق	<ul style="list-style-type: none"> النفقات المتعلقة بالطرق المحلية داخل المراكز وبينها بما في ذلك إعادة إنشاء وتحديث الطرق بما في ذلك التوسعة والرصف وتغيير المحاذاة وهندسة الطريق، وتحسينات الصرف الصحي، الخ الصيانة الدورية للطرق الموجودة بما في ذلك تجديد رصف الطريق إنشاء قطاعات جديدة للطرق، وكباري، ومعابر، وسحارات إنشاء معديات ومحطات نقل عام إنشاء كباري صغيرة
	الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> مد شبكات الكهرباء وتعزيزها إضاءة الشوارع شراء معدات إضاءة مثل أعمدة الإضاءة والمصابيح والكابلات
	التحسين البيئي	<ul style="list-style-type: none"> عربات جمع القمامة ومعدات الجمع الأخرى، وصناديق تجميع القمامة، ومحطات انتقالية للمخلفات، ونقاط التجميع الغاز الحيوي ومصانع الكمبوست تغطية القنوات الصغيرة والبرك والخنادق إنشاء المجازر الصحية متنزهات حضرية ومشروعات تطوير الخضرة لأغراض التجميل
	الأمن المدني	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء وحدات شرطة ومرور بما في ذلك معدات الكشف عن القنابل ودراجات بخارية وأجهزة لاسلكي للبوليس شراء سيارات إطفاء حرائق وطفائيات حريق تركيب إشارات وعلامات المرور
	دعم الوحدات المحلية	<ul style="list-style-type: none"> توفير الأثاث والمعدات ومركبات النقل للوحدات المحلية تحسين خدمات العناية الصحية الأولية التي تستهدف النساء في المناطق الريفية والحضرية إنشاء ودعم فصول محو الأمية دعم الأنشطة الثقافية الصغيرة داخل القرى (على سبيل المثال، توفير الحاسبات الآلية والكتب لمراكز الشباب ومراكز المرأة المحلية)
اختصاصات موسعة	الطرق	<p>نفقات متعلقة بالطرق الأولية/ الإقليمية بما في ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> الصيانة الدورية للطرق الموجودة بما في ذلك تجديد الرصف إعادة إنشاء وتحديث الطرق بما في ذلك التوسعة والرصف وتغيير المحاذاة وهندسة الطريق، وتحسينات الصرف الصحي، الخ إنشاء قطاعات جديدة للطرق، وكباري، ومعابر، وسحارات إنشاء وتحسين البنية التحتية للمشاة والدراجات ووسائل النقل غير الآلية، مثل الأرصفة والممرات ومسارات الدراجات ومعابر الطرق وكباري المشاة، الخ. تحسينات سلامة الطرق مثل (أولا) إحلال مطبات في الطريق تصميمها غير ملائم؛ و (ثانيا) استبدال تقاطعات الطريق باستخدام الميادين الدوارة (roundabout)؛ و (ثالثا) تحديث تقاطعات الطرق؛ و (رابعا) كباري المشاة؛ و (خامسا) معابر مشاة مرتفعة، الخ. إنشاء وتحسين مرافق النقل العام، مثل محطات توقف الأتوبيسات ومحطات الخطوط البنية التحتية الأخرى المتعلقة بالطرق (مثل العلامات، وتجهيزات الشوارع، ومواقف التاكسي وسيارات النقل، الخ)
	الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> تحديث وتركيب خطوط نقل الكهرباء والمحولات الجديدة
	إدارة مياه الشرب والصرف الصحي	<ul style="list-style-type: none"> نظم الصرف الحضري، ونظم السيطرة على الفيضانات وما شابه ذلك إنشاء وتحديث محطات معالجة ومحطات الرفع ووصلات المجاري للمباني نظم شبكات المجاري برك معالجة مياه الصرف الصحي
الاستثمار في أداء الحكومة	نظم البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصنع	<ul style="list-style-type: none"> البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- خدمات إلكترونية للمواطنين- تحديث نظم جبر المظالم- نقاط الوصول إلى الإنترنت- تحديث موقع الإنترنت

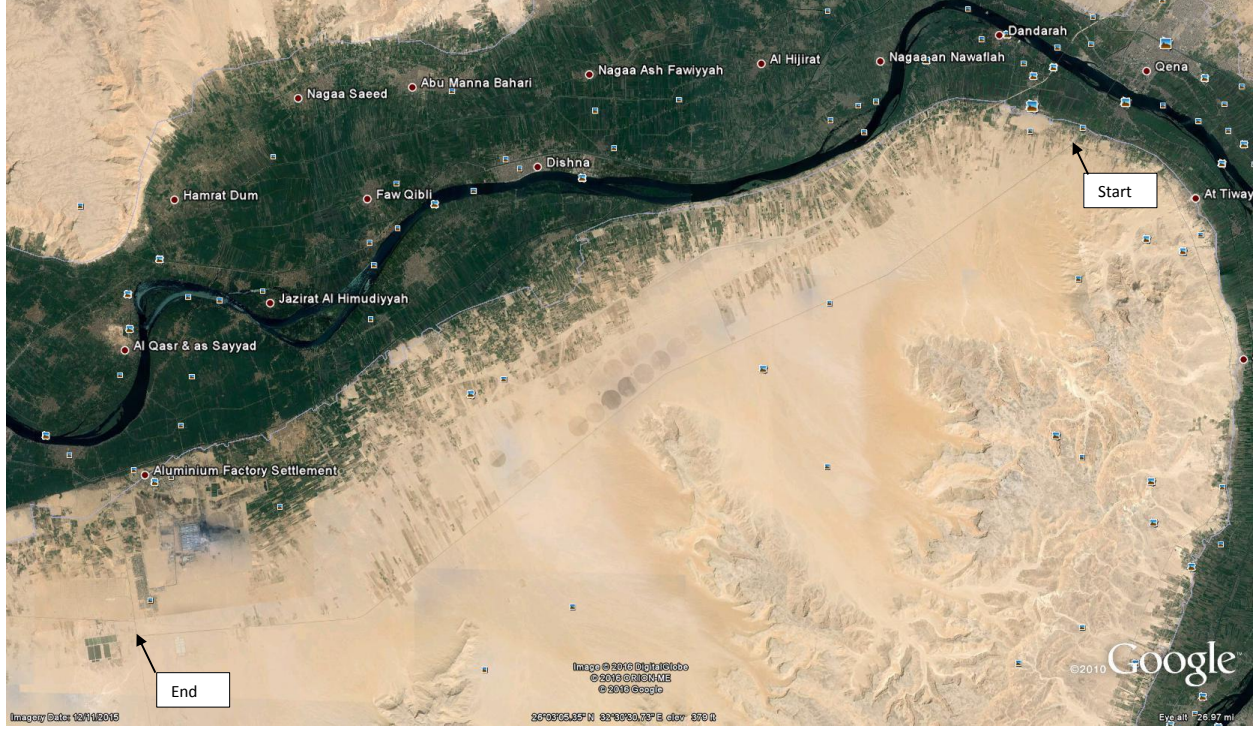
<p>ويوابة بيانات المواطنين والحوسبة السحابية</p> <ul style="list-style-type: none"> • التكاليف المرتبطة بجمع البيانات من المواطنين والأعمال وتراكمها وتحليلها بغرض تحسين مدى استجابة الحكومة. وقد يشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر عمل دراسات مسحية عن رد فعل المستفيدين مثل بطاقات رأي المواطنين ، نظم الشراء، والاستعانة باستشاريين من أجل نظم جمع بيانات سريعة بناء على رسائل SMS أو القائمة على أساس جهة التحقق المستقلة (IVR-based)، وبطاقات رأي المواطن، و بيانات الأداء 	<p>القرار بشكل أفضل</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • التدريب والندوات والمؤتمرات • التعاقد على خدمات استشارية لتعزيز قدرات المحافظات في مجال تقديم الخدمات والبنية التحتية بما في ذلك- على سبيل المثال لا الحصر- التعاقد مع فرق توجيه ودراسات تقييم لاحتياجات التطوير التنظيمي وغيرها من الخدمات 	<p>تحديث مهارات العاملين في الحكومة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مراكز خدمة مواطنين جديدة • تحديث مراكز خدمة المواطنين الموجودة بما في ذلك التكاليف المرتبطة بدمج آلية التعامل مع الشكاوى في مراكز خدمة المواطنين. 	<p>مراكز خدمة المواطنين</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتصميم الأولي والتفصيلي، وتوثيق العقود والإشراف المرتبط بالبنية التحتية والخدمات المدرجة في قائمة الاستثمار 	<p>خدمات استشارية بشأن التصميم وإدارة العقود</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء نظام الشباك الواحد للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في كل محافظة مع تزويده بالأثاث والمعدات (فيما عدا نظم تكنولوجيا المعلومات والمعدات الممولة من مشروع EASE Investment in Egypt project ، خدمات استشارية وغير استشارية لإنشاء نظام الشباك الواحد والترويج له. • منصة أعمال لخدمات الحكومة للأعمال على مستوى المركز- تطوير منصة تكنولوجيا معلومات للأعمال- خدمات حوسبة سحابية لتقديم منصة خدمات حكومية للأعمال للمكاتب على مستوى المركز- أجهزة خادم- حاسبات آلية- أجهزة تكنولوجيا معلومات أخرى- خدمات تدريب واستشارات لنشر وتعزيز خدمات الحكومة للأعمال الجديدة في المراكز. 	<p>تحسين خدمات الحكومة للأعمال (G2B)</p>	<p>الاستثمار في نمو يقوده القطاع الخاص</p>
<ul style="list-style-type: none"> • خطط تحديث المناطق الصناعية- بالإضافة إلى البنود المحددة أعلاه، المباني والإنشاءات المماثلة للأسواق المحلية، ولوجيستيات النقل، و مراكز لإقامة المشروعات الصغيرة (هناجر أو مساحات جاهزة أخرى) في المناطق الصناعية أو الأنشطة التجارية الأخرى المحددة تحت برنامج تحديث المناطق الصناعية، والمعدات والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية المتعلقة بخطط تحديث المناطق الصناعية • تطوير معايير إدارة المناطق الصناعية- خدمات استشارية وغير استشارية لتطوير نظام إدارة المناطق الصناعية الجديد واعتماده والترويج له- المعدات والمستلزمات الأخرى- نفقات التشغيل لإدارة المناطق الصناعية 	<p>تحديث المناطق الصناعية</p>	

<ul style="list-style-type: none"> • مبادرات تنافسية التجمعات العنقودية - بالإضافة إلى البنود السابق ذكرها، المباني والإنشاءات المماثلة للأسواق المحلية، ولوجيستيات النقل، ومراكز لإقامة المشروعات الصغيرة (هناجر أو مساحات جاهزة أخرى)، معدات ومستلزمات، وتدريب وخدمات استشارية وغير استشارية محددة كاحتياجات في الخطط التنفيذية لتنافسية التجمعات العنقودية، والورش، والسفر، وأبحاث السوق لتطوير خطط تنفيذية بشأن تنافسية التجمعات العنقودية • ترويج الاستثمار - خدمات استشارية وغير استشارية أو الأتعاب المرتبطة بتحديد فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في المحافظات وتطويرها والترويج لها. • خدمات وتدريب فني على مستوى الشركات - خدمات استشارية وغير استشارية، ونفقات التشغيل لدى الشركاء (مركز تحديث الصناعة IMC أو آخرين)، والمرتبطة بتنفيذ الخدمات الإرشادية على مستوى الشركات (في الصناعة أو الخدمات أو التصنيع الزراعي) 	<p>تحسين تنافسية القطاعات والشركات</p>	
--	--	--

ملحق 5: فحص تصنيف أو فنة ضمانات مشروع تحسين طريق قنا- نجع حمادي

وصف المشروع

القطاع قيد الدراسة طوله 44 كم يبدأ من تقاطع موجود بالقرب من مدينة قنا إلى تقاطع بالقرب من المدينة الصناعية الأحيوية كما هو مبين في الخريطة التالية. وستتضمن التدخلات توسيع الطريق من حارتين إلى أربع حارات بما في ذلك (أولاً) بناء حارتان جديدتان للسيارات يفصلها عن الحارة الحالية جزيرة عرضها 15 متر تقريباً؛ و (ثانياً) إحلال وتجديد حارتي السيارات الموجودة؛ و (ثالثاً) استحداث أنواع متنوعة من تجهيزات الطرق والسلامة. وسيقلل هذا من تكاليف تشغيل المركبات، ومدة السفر، ومعدلات الحوادث، وزيادة مستوى الراحة في السفر، وتجنب اختناقات المرور. وبناء على التبريرات المذكورة أعلاه، وطبقاً للمناقشات مع السلطات وأصحاب المصلحة الآخرين من محافظة قنا، تم إدراج قطاع الطريق وطوله 44 كم على أنه مشروع مؤهل للتمويل في إطار منحة الأداء في برنامج التنمية المحلية في الصعيد. وستكون التكلفة التقديرية 62 مليون دولار أمريكي.



تطبيق معايير التصنيف

حجم التأثير: يقتصر المشروع على توسعة طريق موجود بالفعل، ومن ثم ستكون التأثيرات مقتصرة على زيادة حجم المرور، ولكن لا تُعتبر التأثيرات المترجمة ذات مستوى "مرتفع" من الخطورة. يعتبر هذا حكماً تقديرياً، حيث أن الخبرة السابقة لمجموعة البنك الدولي في تصنيف مشروعات الطرق هي أن الطرق الجديدة فقط، أو إحلال وتحسين الطرق الموجودة في مناطق حساسة، هو ما يُصنف ضمن الفئة (أ) بينما تعتبر في العادة تحسينات قطاع من الطريق في مناطق غير حساسة ضمن الفئة (ب) كما هو موضح في الجدول التالي.

الحساسية: يقع قطاع الطريق بالكامل في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان كما هو موضح في الخريطة السابقة حيث يبدأ الطريق من منطقة بعيدة عن مدينة قنا وينتهي في منطقة غير مأهولة بالسكان بالقرب من المنطقة الصناعية بهو. وهناك بعض الأراضي الزراعية المستصلحة الجديدة إلى الشمال من الطريق، ولكن من غير المتوقع أن يؤثر الطريق على هذه الأراضي.

التنوع: ستصنف التأثيرات الجديدة على التأثيرات القائمة للطرق الأصلية، ولن تتضرر طرق جديدة.

الأسبقية: ستصنف التأثيرات الجديدة على التأثيرات القائمة للطرق الأصلية، وكلها تأثيرات سابقة

منطقة التأثير: ستكون منطقة التأثير أعرض قليلاً من تأثيرات الطريق الأصلي، ولكن نظراً للطبيعة المفتوحة للأرض، سنتشتت الانبعاثات في الجو بشكل مؤثر، وستتبدد الضوضاء دون حدوث زيادة كبيرة في نطاق التأثير.

ومن ثم، تصنف هذا المشروع ضمن الفئة (ب).

أمثلة على تصنيف المشروعات وفق خبرة مجموعة البنك الدولي

اسم المشروع	الدولة	وصف الطريق	حساسيات معينة	الفئة	مبلغ القرض
مشروع ممرات النقل	العراق	تحسين سلامة وصيانة عدد من الطرق السريعة (بطول 400 كم تقريبا)، إنشاء قطاع جديد من الطريق (طوله حوالي 25 كم)، وتحديث المقاطع الجديدة (بطول 60 كم). سيتم توسعة الممر من حاريتين إلى ست حارات.	يوجد ببعض القطاعات سكان بجانب منطقة "حق المرور"	A	400
مشروع الطريق السريع	اليمن	إنشاء قطاع فرعي بطول 55 كم من طريق سريع مزدوج للسيارات. ستزيد حركة المرور بمعدل 1,59 مرة.	تقع التجمعات السكنية بالقرب من منطقة حق المرور، ولا مفر من إعادة التوطين، وقد تتأثر بعض الآثار الثقافية خلال عملية الإنشاء. فيما يلي عرض للزيادة في الملوثات: - كلوريد الهيدروجين (HC): 2,21 مرة - أول أكسيد الكربون (CO): 2,53 مرة - أكسيد النيتروجين (NOx): 2,15 مرة - ثاني أكسيد الكبريت (SO2): 2,13 مرة - ثاني أكسيد الكربون (CO2): 2,13 - جسيمات: 2,13 مرة - رصاص: 2,19 مرة.	A	150
مشروع الطرق الريفية الثاني	المغرب	إجلال وتجديد حوالي 8 كم من الطرق الريفية بما في ذلك بنية تحتية صغيرة وتكميلية ومرتبطة بالطرق. كثافة المرور على الطرق منخفضة للغاية (أقل من 30-50 سيارة في اليوم).	من الاعتبارات الرئيسية في تصميم الطريق حدوث تعطل للصرف حيث أن هذا يمكن أن يعيق الصرف الطليق ويتسبب في تجمع برك المياه الراكدة، مما يزيد من الترسبات في البرك والمجاري المائية والأنهار بسبب تآكل سطح الطريق وجوانبه وأيضا زيادة الجريان السطحي والسيول. وقد يحدث أيضا انحسار في الغطاء النباتي الطبيعي عن الأرض خلال عملية الإنشاء، وخاصة في أعمال التوسعة.	B	50

اسم المشروع	الدولة	وصف الطريق	حساسيات معينة	الفئة	مبلغ القرض
النقل الحضري (P4R)	المغرب	الأعمال المادية التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج تشمل إنشاء حارات مخصصة (وبنية تحتية أخرى)، وتركيب نظم نقل حضري (إدارة المرور - تكامل وسائل المواصلات - معلومات المسافرين، الخ). مناطق حقوق الطريق للأعمال المقترحة ذات مساحة جغرافية محدودة نسبياً. والتعديلات على البنية التحتية محدودة.	سيزيل حق الطريق الجديد النباتات والمناطق الخضراء	B	
مشروع ممرات النقل البري	تونس	تحسين حوالي 145,5 كم من القطاعات في الطرق الوطنية والإقليمية ذات الحارة الواحدة. ستشمل الأعمال المدنية توسعة وتحديث قطاعات الطريق، وتحديث 17 كوبري، وتحسين 230 سحارة، و 52 تقاطع، وإشارات مرور وتنفيذ تدابير أخرى لسلامة الطريق.	سيطلب حق الطريق استحواذ على أراضي حيث كان يوجد هناك بعض المنشآت. وسيتم تقليل الأشجار المزروعة الاقتصادية وغير الاقتصادية الموجودة على طول الطرق.	B	200
إدارة أصول الطريق RY-Road Asset Management	اليمن	تحسين حالة الطريق (حوالي 2300 كم) من خلال صيانة الطوارئ والإصلاحات والصيانة الروتينية لشبكات الطرق بما في ذلك إصلاحات سطح الطرق والأرصفة، وتحسينات الصرف، واستعادة أكتاف الطريق، وتجهيزات الطريق (مثل الدرابزين، وإشارات وعلامات الطريق)		B	40
مشروع دونسين للبنية التحتية للنقل	بوركنيا فاسو	سيمول المشروع المقترح إنشاء وصلة طريق طولها 24,3 كم بها حارتين وأكتاف على الجانبين. ويشمل الطريق أيضا إحلال وتجديد/ تحسين مواقع حوالي 40 كم من الطرق الريفية غير الممهدة.	تتسم المنطقة بوجود معالم للطبيعة السودانية والسواحلية. وتعتبر إدارة الموارد المحدودة (الغطاء النباتي ومستجمع المياه وخصوبة التربة) أمر هام. وسيتم إعطاء أهمية خاصة لخزان مياه لومبيللا. ويمكن أن تتأثر الموارد الثقافية المادية.	A	85

اسم المشروع	الدولة	وصف الطريق	حساسيات معينة	الفئة	مبلغ القرض
مشروع قطاع النقل	إثيوبيا	تحديث خمسة طرق مختارة على أساس أنها إمام ممرات استيراد/ تصدير إقليمية أو ممرات تتيح الوصول إلى الاستثمار أو مناطق التنمية، أو وصلات طرق توصل الطرق الرئيسية بين المدن. يبلغ الطول الإجمالي للطريق المقرر تحديثه 434,5 كم.	معظم أجزاء الطرق حولها كثافة عالية من السكان، وتستخدم بكفاءة في الزراعة وأنواع الأشجار الوطنية والحيوانات المرتبطة بها. سيتم الاستحواذ على الأراضي التي في حيز حق الطريق بعرض 30 متر مع إعادة توطين السكان. وسينطبق على المشروع السياسات الخاصة بالموائل الطبيعية والأشجار حيث أ، غابات إينافو وجوروييلا أفاف تقع في منطقة حق الطريق. اثنان من الطرق موجودان في مناطق حساسة ثقافيا.	A	415
مشروع النقل	غانا	إحلال وتجديد طريق رئيسي طوله 52 كم، وإحلال وتجديد طرق شريانية حضرية، وبنية تحتية للنقل العام. سيتم عمل إحلال وتجديد طفيف وتحسينات في بعض المعينة في ما يقرب من 50 قطاع طرق فرعية بطول 350 كم.	يتسبب المشروع في إحداث تأثيرات كبيرة من ناحية النطاق، كما سيخضع للسياسات الخاصة بإعادة التوطين الجبري والتراث الثقافي.	A	200
تحديث الطريق والريف الحديث	بيلاروس	تحديث طريق بطول 53 كم من الطريق "إم 5" الواقع بين مينسك و بوروبسك. وسيشمل هذا (أو لا) إعادة إنشاء الحارتين الموجودتين وإنشاء حارتين إضافيتين لاستيعاب حمل محوري قدره 11,5 طن؛ و (ثانيا) تجهيزات متعددة لسلامة الطريق وفقا لمعايير الطرق في الاتحاد الأوروبي؛ و (ثالثا) إنشاء ستة تقاطعات ذات مستويين، وسبعة معابر علوية وأربعة كباري جديدة؛ و (رابعا) عدد من التدابير الخاصة بإدارة التأثيرات البيئية في الثلاث قرى الواقعة بالقرب من الرصف؛ و (خامسا) الاتصالات والبنية التحتية الأخرى المتعلقة بنظام بوابات الرسوم الإلكتروني.	تأثير ضئيل في نوعية الهواء بسبب زيادة حركة المرور والإنشاءات، زيادة في الضوضاء، فقدان مؤقت للغطاء النباتي والتخلص من مخلفات البناء والمخلفات الخطرة. قد تظهر تأثيرات مؤقتة في التحويلات عند القريتين حيث سيتعين قطع بعض الأشجار، وأيضا قد يتأثر بشكل مؤقت نظام البيئة عند خزان مياه أوسيوفيتش خلال إنشاء الكوبري الجديد. تأثيرات غير مباشرة محتملة على صحة السكان في القرى الخمس بسبب الضوضاء والانبعاثات من حركة المرور.	B	100

اسم المشروع	الدولة	وصف الطريق	حساسيات معينة	الفئة	مبلغ القرض
مشروع النقل الريفي الثاني	بنجلاديش	<ul style="list-style-type: none"> تحسين حوالي 700 كم من طريق أوبازيلا، و 500 كم من طرق الاتحاد، بما في ذلك الكباري ومرافق عبور الصرف وتدابير السلامة الصيانة الدورية للطرق الريفية بطول 4000 كم تقريبا من طريق أوبازيلا وطريق الاتحاد بما في ذلك عقود قائمة على النتائج لصيانة طرق بطول 450 كم تقريبا تحسين ما يقرب من 50 مركز نمو و 20 سلم للنزول إلى النهر (ghats) تطوير ما يقرب من 50 مجرى مائي ريفي تجريبي لاستخدامه من قبل السفن الريفية والسفن ذات المحركات بما في ذلك تحسين أماكن الرسو ومنشآت التعامل مع تلك السفن عند سلاالم النزول إلى النهر الموجودة على طول الطريق. 	<p>معظم الأعمال المادية الرئيسية تتطلب الاستحواذ على أرض خاصة واستعادة أراضي عامة من الاستخدام الخاص خلال تحسين طريق أوبازيلا 4. وسيكون هناك - حسب ما يقتضي الأمر- استحواذ على أراضي موجودة على شرائط على طول الطريق. وتبين الخبرة السابقة أن مثل هذه الاستحواذات على الشرائط من الأراضي تؤثر على عدد كبير من ملاك الأراضي مع فقدان مساحات صغيرة جدا من الأرض. ومن المحتمل أيضا أن يحدث إزاحة للأسر والأعمال الموجودة في بنظام وضع اليد في أراضي الإدارة الهندسية المحلية أو أي أراضي عامة أخرى، وقد تتعرض النساء الموجودة في مناطق تأثر المشروع إلى تأثيرات غير متناسبة في عملية الاستحواذ على الأرض وإعادة التوطين.</p> <p>سيجذب الطريق مستوطنات بشرية ومنشآت غير مرغوبة بما في ذلك مرافق تجارية وخاصة بالقرب من المجتمع المحلي. ونمو مستوطنة على أرض حق طريق بالقرب من مجتمع محلي تزيد من مخاطر الحوادث والأنشطة الصناعية مثل الصناعات المحلية التي قد يكون لها تأثيرات ضارة على المياه السطحية والجوفية.</p> <p>سيتسبب تشغيل المجاري المائية الريفية في إحداث اضطراب مباشر في الأنواع البحرية وموائلها المائي بسبب صرف أنواع مختلفة من المخلفات خلال عمليات النقل النهري.</p>	A	300

اسم المشروع	الدولة	وصف الطريق	حساسيات معينة	الفئة	مبلغ القرض
مشروع تطوير الطرق الإقليمية	أذربيجان	أ (إجلال وتجديد طريقين إقليميين: أولا (طريق شيفان - ساليان (R45) بطول 41 كم ويصل بين بلدة شيفان وبلدة ساليان على بعد 120 كم إلى الجنوب من باكو؛ و (ثانيا) طريق ساليان - نفتشالا (R46) والذي يتصل بوصلة طريق "إم 3" في ساليان و يمتد في اتجاه جنوب شرقي لمسافة 42 كم حتى يصل إلى نهايته في نفتشالا. ب) تحديثات طفيفة بطول 100 كم تقريبا لوصلات تربط طرق محلية في رايونز في سابيريبياد و ساليان و نفتشالا ليكون السطح مقاوم لجميع الأجواء	هناك حساسية متعلق بمواقع الحفر في منطقتان محتملتان تم تحديدها لاستخراج المواد المستخدمة في عمل جسر الطريق، وهما تُل كالماس و بابازانان. ولن تكون الحياة النباتية والحيوانية في هذه المناطق على ارتفاع عال نظرا لما قام به مقاولون سابقون في استخراج سابق لهذه المواد، ولكن منطقة الاستخراج في بابازانان تقع بالقرب من المنتزه الوطني في شيرفان القريب منها والتي يرتادها تكرارا الغزلان الإيرانية مما يجعل الموقع حساس جدا بالنسبة للاستغلال المستقبلي. لذا ينبغي تجنب استخراج مواد من هذا الموقع في المستقبل. تلوث التربة بسبب حدوث انسكابات أو مواد خطرة نتيجة حوادث محتملة على الطريق.	B	250

ملحق 6: الإطار الداعم لإجراءات الاستحواذ على الأرض

المربع النصي 1: المحتوى الأساسي للمبادئ التوجيهية للاستحواذ على الأراضي²⁹

أولا. القوانين المنظمة
ثانيا. النهج المستخدم في الاستحواذ على الأراضي
ثالثا. إجراءات مطورة مقترحة
رابعا. المبادئ:
✓ الاستحقاقات
✓ تقييم التعويض
✓ التشاور مع الأشخاص المتضررين
✓ الإفصاح عن المعلومات
✓ آلية التظلم
✓ إشراك المجموعات الضعيفة (بما في ذلك النساء وكبار السن ومن لا يملكون أرض)
خامسا. تخطيط عملية إعادة التوطين
سادسا. عملية التوثيق
سابعا. متابعة التأثيرات المتعلقة بالاستحواذ على الأرض:
✓ الأدوات
✓ التقارير
ثامنا. الشروط المرجعية ومؤشرات الأداء بالنسبة لمسئول الاستحواذ على الأرض
تاسعا. الخطوات التنفيذية الأساسية لإتمام عملية الاستحواذ على الأرض (بما في ذلك قوائم المراجعة والنماذج المقرر استخدامها والخطوات المقرر إتباعها).

المربع النصي 2: المسئوليات الأولية المتعلقة بالاستحواذ على الأرض (كجزء من مسئوليات الأخصائي الاجتماعي)³⁰

على مستوى مكتب تنسيق البرنامج
ينبغي أن يكون الأخصائي الاجتماعي على مستوى مكتب تنسيق البرنامج مسؤولا عن ملف الأرض على مستوى البرنامج. وينبغي أن يعمل على تصميم خطة سير العمل بما يضمن التنسيق والانسجام بين الجدول الزمني لتنفيذ المشروع ومتطلبات الاستحواذ على الأرض في حينه. وبناء على البروتوكول، ينبغي أن يلعب دورا رئيسيا في تسليط الضوء على القضايا أمام اللجنة المركزية لتجنب أي تأخيرات محتملة في تنفيذ المشروع تنتج عن تنفيذ عملية الاستحواذ على الأرض. ويتعين أن يعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الآخرين لضمان التنفيذ بالعناية الواجبة لعملية الاستحواذ على الأرض طبقا لإجراءات التشغيل القياسية. وهو يتبع مدير مكتب تنسيق البرنامج.
على مستوى وحدة التنفيذ المحلي
ينبغي أن يكون الأخصائي الاجتماعي في وحدة التنفيذ المحلي مسؤولا عن التشاور والاتصال بالمجموعات المتضررة من الاستحواذ على الأرض. وينبغي أن يسعى إلى تحقيق جميع مبادئ إعادة التوطين التي سيتم النص عليها في المبادئ التوجيهية. كما ينبغي أن ينسق الأنشطة مع فرق إشراك المجتمع المحلي. وهو يتبع كبير الأخصائيين على مستوى مكتب تنسيق البرنامج.

²⁹ هذا المحتوى غير شامل، وسيدخل عليه مزيد من التطوير ليصبح جزءا من شروط مرجعية أكثر شمولا من المقرر وضعها لإعداد المبادئ التوجيهية، وذلك مع توجيه من البنك.

³⁰ هذه الشروط المرجعية ليست شاملة بالنسبة لمسئول الاستحواذ على الأرض. ستكون هناك حاجة إلى إعداد شروط مرجعية شاملة مع توجيه من البنك. كذلك من الممكن مراجعة الشروط المرجعية القائمة والخاصة بإدارة الأملاك لضمان إدراج المسئوليات المقترحة.